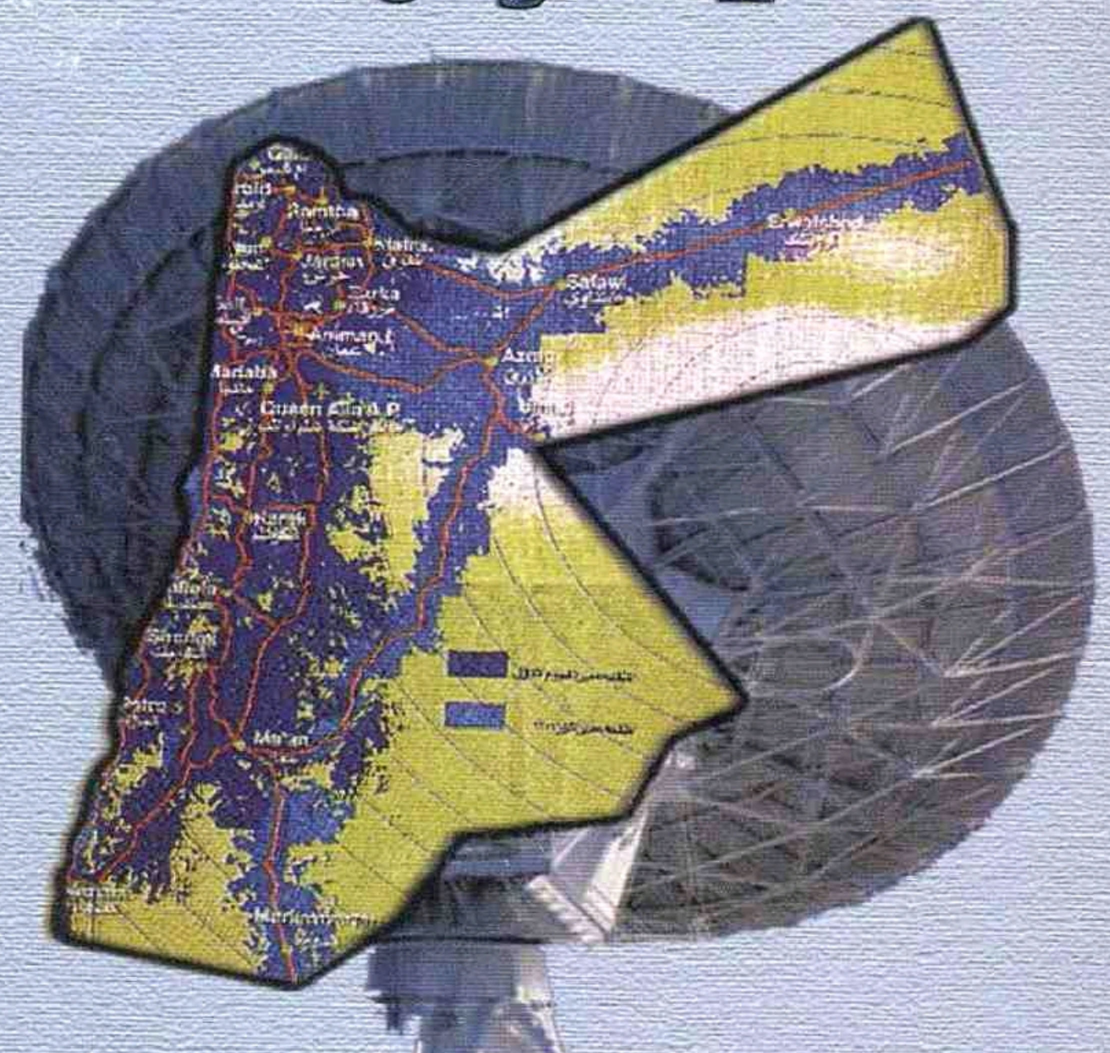
الدكتور عاطف عوده الرفوع

الإعلام والتنمية الوطنية في الأردن





مجدلاوي

الإعلام والتنمية الوطنية في الأردن

الدكتور

عاطف عودة الرفوع

دكتوراه إعلام واتصال

جامعة البلقاء التطبيقية

مجدلاوي

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر

(١٢٤١/٩/٢٠٠٠)

ر.أ: (٢٠٠٦/٩/٢٠٠٠)

رقـــم التصنيـــف : ٣٣٨,٩٥٦٥

المؤلف ومن هو في حكمه : عاطف عودة الرفوع

عنـــوان الكتـــاب : الإعلام والتنمية الوطنية في الأردن

الموضـــوع الرئيـــسي : ١- التنمية الاقتصادية / الأردن

٢-

بيانـــات النـــشر : عمان / دار مجدلاوي للنشر والتوزيع

* - تم اعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

مجدلاوي

عمان - الرمز البريدي: ١١١١٨ - الأردن

ص.ب ١٨٤٢٥٧ - تلفاكس ٤٦١١٦٠٦

ISBN 9957-02-050-1 (ردمك)



إهـــــداء

إلى سليل الدوحة الهاشمية.....

مولاي جلالة الملك عبد الـلـه الثاني بن الحسين...

أهدي هذا الكتاب

عاطف الرفوع

تقديم

العلاقة بين التنمية والإعلام علاقة مترابطة وذات تأثير متبادل، وإدراك الحكومات في دول العالم الثالث لدور وسائل الإعلام في الإسهام في التنمية الشاملة لا يرتقي إلى ما له من أهمية. ولعل الأردن إحدى الدول العربية التي أدركت أهمية الإعلام في خططها الخمسية التنموية، وخصصت دائرة خاصة للإعلام التنموي تصدر مجلة التنمية.

والدكتور عاطف الرفوع، في دراسته، يؤكد لنا وعيه البحثي المبكر لهذه المجلة بما للإعلام التنموي من أهمية في حياة المجتمعات النامية، ولذا كانت دراسته هذه التي أعدها في مرحلة مبكرة من حياته الأكاديمية تؤكد لنا هذه الرؤية الواعدة لباحث جاد عرفته عن قرب في دراسته العليا، وتعرفت على اهتماماته البحثية التي تكرس الجهد كله لإعلام واع ملتزم في خدمة قضايا الوطن وتنميته.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في جانبين :

أولهما : مرجعتها نظريات التنمية والإعلام التنموي وخصوصا لدى رواد التنمية والإعلام التنموي الكلاسيكيين أمثال ماكليدلاند، وروستو، وليرنر وشرام وغيرهم. وثانيهما : الدراسة التحليلية لمضمون مجلة التنمية وما تقدمه من مؤشرات ودلالات.

إن هذه الدراسة يجب أن تؤخذ في سياقها التاريخي إذ كتبت عام 1992. قبل أن يحصل الدكتور الرفوع على شهادة الدكتوراه. وأظن أنه بعد ثماني سنوات من إعدادها لا يبقى سوى أن نعترف بأنه يقدم لنا مشروع باحث. كرسه بحصوله على شهادة الدكتوراه.

د. صالح أبو إصبع

جامعة فيلادلفيا

شكر وتقدير

أبدأ بتقديم هذا الكتاب بالاعتراف لكل من ساهم في حفز وتطوير العقل العلمي والمعرفي لدي. وعلى رأس هؤلاء أساتذتي الأجلاء في المعهد العالي للصحافة (الرباط ، المغرب) وجامعة الجزائر.

لقد نمت روحي العلمية وما كان لها أن تنمو لولا وجود رسل المعرفة والعلم. الذي لم يبخلوا في البذل والتضحية من أجل النهوض بالعقل العلمي والتحليق به في فضاء المعرفة لخدمة البشرية.

لقد كان لي الشرف أن أتتلمذ على يد الأستاذ الدكتور زكي الجابر (الرباط) الذي كان له الفضل الكبير في إنارة فضاء العلاقة بين الإعلام والتنمية أمامي وحفزه لي على التحليق في هذا الفضاء وإمدادي بكل المصادر والمراجع اللازمة لذلك فله جزيل الشكر.

كما أتقدم بجزيل الشكل أيضاً لمدير المعهد العالي للصحافة (الرباط) الدكتور محمد العموري والدكتور محمد طلال والدكتور مصطفى الكندي وإلى أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية في هذا الصرح العلمي المميز.

وكان لي الشرف العظيم أيضا أن أتتلمذ على يد الأستاذ الدكتور صالح أبو إصبع في المعهد المذكور والذي يعتبر من بين الباحثين العرب الذين اهتموا بمعالجة موضوع العلاقة بين الإعلام والتنمية، له مني جزيل الشكر على حفزه لي لخوض هذا الحقل المعرفي وأشكره أيضا على تفضله بمراجعة وتقديم هذا الكتاب.

كما وأشكر أستاذي الجليل الدكتور عزت عجان / جامعة الجزائر أيضاً على آرائه واقتراحاته العلمية المتعلقة بموضوع جدلية الإعلام والتنمية وعلى تشجيعه

لي بتقديم هذه الدراسة ونشرها للإفادة منها . كذلك أشكر الدكتور صبري حلاوة والدكتور مسعود صالح .

والشكر موصول لشقيقي معالي الدكتور فيصل الرفوع (الجامعة الأردنية) على تشجيعه الدائم وحفزه المتواصل لي لدخول فضاء البحث العلمي والتحليق به عالياً.

وأخيراً لا يسعني إلا ن أشكر وزارة الثقافة على دعمها المادي لنشر هذه الدراسة وتقديمها للباحثين والقراء في أردننا العزيز ووطننا العربي الكبير لعلها تحفز الفكر في جدلية الإعلام والتنمية إلى طريق من التأمل العلمي والعطاء الفكري.

والشكر أيضا لدار مجدلاوي للطباعة والنشر على تفضلها بنشر هذا الكتاب.

لكل هؤلاء الشكر والتقدير.

د. عاطف الرفوع

عمان في 2000/8/19

المحتوى

الجـــــــداول

الأشكـــــال

الملاحـــق

الرقم الموضوع الصفحة

خلاصـــــة

الإعلام والتنمية الوطنية في الأردن، دراسة تحليلية لمحتوى مجلة التنمية (1988-1989) القيم والموضوعات والمصطلحات

استهدفت الدراسة التعرف على دور الإعلام في التنمية الوطنية في الأردن من مطلع (1988- إلى نهاية 1989)، من خلال تحليل عينة قصدية من مجلة التنمية الأردنية. وقد انطلقت الدراسة من طرح إشكالية تتمثل في أهمية القيم النفسية والاجتماعية في التنمية والإشارة المحدودة إليها في الدراسات الإعلامية في مجال التنمية التي أجريت في الأردن.

وتمثلت أبرز أسئلة الدراسة في الآتي:

1- ما هي القيم التي تبرز في المجلة؟

2- ما هي الموضوعات التنموية التي طرحتها المجلة خلال فترة الدراسة؟

3- ما هي المصطلحات التنموية الموظفة؟

ولقد تم الاعتماد على المنهج المسحي الوصفي وتوظيف تحليل المضمون كأداة، أما وحدة التحليل الصغرى فكانت الفقرة، والموضوع الصحفي كوحدة تحليل كبرى، والقيم النفسية والاجتماعية فئة أولى، وحدتها فئة ثانية، والموضوعات التنموية فئة ثالثة، والمصطلح التنموي فئة رابعة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المجلة قد أبرزت إحدى وعشرين قيمة نفسية واجتماعية تنموية كان في مقدمتها قيم (الإنجاز) و (القيم الفكرية) و (قيم الاعتداد بالقومية) و (التعاون) كما أظهرت الدراسة حدة تلك القيم إذ ظهرت قيم الإنجاز والاعتداد بالقومية بحدة قوية، في حين ظهر التعاون بحدة متوسطة وقيم الإيمان والطمأنينة بحدة مالت إلى التوسط. وطرحت المجلة عشرين موضوعاً تنموياً أبرزها موضوعات (التعلم) ومن ثم موضوعات (الزراعة) (فالتجارة) وجاءت

موضوعات (البطالة) والتنمية الشاملة في أسفل السلم القيمي لفئة الموضوع. كما أظهرت الدراسة ثلاثين مصطلحاً تنموياً كان من أبرزها مصطلح (الإنجاز)، و (التحديث) و (العصرنة) كما أظهرت توظيف معامل الارتباط الترابتي (rho) عن انسجام في توجيهات المجلة التنموية فيما يخص القيم التي أبرزتها والموضوعات التي طرحتها خلال سنتي الدراسة.

وقد انتهت الدراسة إلى التوصية بأهمية وضوح المنهج التنموي، وتوصية أخرى للدارسين بتحليل مضمون البرامج الإذاعية والتلفزية في الأردن وصولاً للتعرف على القيم النفسية والاجتماعية التي تطرحها.

المقدمـــــــة

<u>الهدف العام</u>

تستهدف هذه الدراسة في إطارها العام التعرف على دور الإعلام في التنميـة الوطنيـة في الأردن من خلال تحليل محتوى عينة قصدية من مجلة التنمية، الصـادرة في العاصـمة الأردنيـة عمان، وصولاً للإحاطة بالقيم التـي تطرحهـا، والموضـوعات التـي تعرضـها، والمصـطلحات التـي توظفها، والمنهج التنموي الذي تدعو إليه. إن هـذه الإحاطـة لا يمكـن أن تكـون ذات عمـق إلا بعد تمهيـد يتنـاول إشـكالية التخلـف والتنميـة والإعـلام التنمـوي، مصـطلحاً ونظريـة ومنهجـاً والدراسة هذه بحجمها وطموحها تأتي كحلقة متواضعة تضاف إلى سلسلة من الدراسـات التـي شرع بها الباحثون في أعقاب الحرب العالمية الثانية حين وصل التقدم العلمـي والتكنولـوجي في مجال الاتصال مرحلة قد تكون عاملاً أفضى إلى الدارسين بأهمية البحث في توظيف الإعلام مـن أجل التنمية.

وإذا ما اعتبرت التبعية الاقتصادية وما يرافقها من عجز في الميزان التجاري، واخـتلال في الهيكل الإنتاجي مـؤشراً مـن مـؤشرات التخلـف[1]، فـإن الـوطن العـربي مـا زال في عمـق هـذا التخلف. وليس الأردن بغائب عن هذا الواقع إذا ما تمعنا في المؤشرات الاقتصادية وعـلى رأسـها الاختلال في هيكله الإنتاجي، والعجـز المسـتمر في الميـزان التجـاري، والنمـو الـديموغرافي الكبـير المصحوب بنقص مسـتمر في الإنتـاج الغـذائي. فبموجـب إحصـائيات جامعـة جورجتـاون التـي تستقي مادتها الأولية من الإحصاءات الرسـمية لـوزارة الزراعـة الأمريكيـة والبنـك الـدولي فـإن

---

[1] فؤاد مـرسي، التخلـف والتنميـة، دراسـة في التطـور الاقتصـادي، القـاهرة، (دار المسـتقبل للنشرـ والتوزيـع، 1982)، ص289 .

الأردن من أسوأ البلدان العربية من حيث أمنه الغذائي[1].

وتشير الإحصائيات الرسمية الأردنية إلى أن حجم الاستهلاك الغذائي يتزايد بشكل متسارع نتيجة لازدياد عدد السكان، ولثبات الإنتاج. فلقد قفز الاستهلاك الغذائي من (4.8 مليون طن) خلال (1972-1974) إلى (26 مليون طن) خلال فترة (1980-1982)، وتشير الإحصائيات نفسها إلى أن الأردن استورد (83%) من احتياجاته من اللحوم الحمراء، و (62%) من احتياجاته من الألبان ومشتقاتها عام (1987)، كما ارتفع العجز في الميزان التجاري للسلع الغذائية من (23.8 مليون دينار) كمعدل سنوي للفترة من (1973-1975) إلى (74 مليون دينار) للفترة من (1981-1985) وبلغ عام (1987) (حوالي 122 مليون دينار)[2].

ومن الملفت للنظر هو أن الأردن يبرز كقطر متميز بين أقطار العالم الثالث في مجال عقد البحوث، للتعرف على العلاقة بين الإعلام والتنمية، كما يظهر كذلك كحقل ويتميز في ممارسة الإعلام التنموي على صعيد الواقع.

---

(1) آلان ريتشارد، مشاكل وآفاق الغذاء في الشرق الأوسط، (جامعة جورجتاون الأمريكية، 1984)، أنظر مراجعة الترجمة لدى: فهد الفانك، الأمن الغذائي العربي، التنمية، (فبراير، 1990)، ص62 ويضيف المصدر ان استهلاك الحبوب خلال السبعينات كان يرتفع بنسبة تتزايد بمعدل (15.5%) أما الانتاج المحلي من الحبوب بين (1972-1979) فقد كان يتراجع بمعدل (15.5%) سنوياً كما تشير الدراسة إلى أن الأردن هو ثاني أسوأ بلد عربي بعد الجزائر من حيث شدة تقلب الانتاج الزراعي بين سنة وأخرى.

(2)Food and Agriculture Organisation (FAO) ANNUALL Commerce, 1988, (Rome: FAO, 1990), Vo 24. pp 57-59.

كذلك أنظر سعيد أبو سعدة، من أجل تنمية عربية معتمدة على الذات، المستقبل العربي، عدد (يوليو، 1991)، ص116 .

الدراسات السابقة

يعتبر الأردن من المراكز التي ظهرت فيها الدراسات للتحقق من دور الإعلام في العمليـة التنموية، ولقد تجلى ذلك في دراسـة ليرنـر (lerner) الشـهيرة عـام (1958) المعروفـة بــ (إنهيـار المجتمع التقليدي) والتي شملت مجموعة من أقطار الشرق الأوسط كان منها الأردن بالإضـافة إلى تركيا ومصر ولبنان. وقد ذهب ليرنر إلى القول باعتبار الأردن هي على طريـق الانتقـال مـن المجتمع التقليدي، وانتهى إلى صياغة نظرية تركز على دور وسائل الاتصال في التحضر[1].

وقد اعتبر ليرنر أن الراديو مصدر أسـاسي للمعلومـات في الأردن عـلى نحـو مـا يوضحه الجدول(2):

جدول (1) المصادر الرئيسية للأخبار في الأردن [2]

	ريفيـــــــــون	حضـــر
راديو	72	65
صحيفة	39	54
كلمة شفاهية	34	19

وفي عــام 1963 قــدم شرام (schramm) ووينفيلــد (Wind Fleled) دراســتهما حــول الاستعمالات الجديدة لوسائل الإعلام مـن أجـل التـورويج للتنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة في ورقـة قـدمت إلى مـؤتمر الأمـم المتحـدة الـذي انعقـد في جنيـف لدراسـة تطبيقـات العلـم والتكنولوجيا لمصلحة المناطق الأقل نمواً، وفي هذه الورقة أشار الباحثان إلى استعمال الراديـو في الأردن من أجل التنمية الزراعية، بتوظيفه

(1)D. Lerner, The Passing of Traditionnal Society, Modernizing, The Midle East, (N. Y, The Free Press, 1964), pp. 303-349.

(2)D; Lerner, Opcit, p.338.

لبرنامج سؤال وجـواب، بهـدف إشراك المـزارعين الـذين يرسـلون أسـئلتهم إلى البرنـامج والبرنامج يجيب عليها بمعدل (300 سؤال في الأسبوع)، ويأتي ذلـك تطبيـق للأسـلوب المعـروف بالتبادل الإعلامي ذي الخطين[1].

وفي عام 1974 نشر برغوتي شوقي دراسته عن مجموعة مـن مزارعـي الأغـوار في الأردن لغرض التعرف على مدى تلبية وسائل الإعلام لحاجاتهم الاتصالية، وقد بينت الدراسة أن (8%) من هؤلاء المدروسين أشاروا إلى أن وسائل الإعلام هـي مصـدر أسـاسي للمعلومـات الزراعيـة في حين أشار (81%) منهم إلى أن هذه الوسائل هي مصدر أساسي للأنباء السياسية[2].

وفي عام 1982 أجرى عصام موسى دراسته حول العلاقات الاتصالية بين مزارعي الغور في الأردن التي بين من خلالها أن مصادر المعلومات بالنسبة إلى المزارعين كانت على النحـو التـالي: الإذاعة (81%)، التلفاز (56%) وأخيراً الصحافة التي اعتبرها أقل من نصف المدروسـين مصـدراً لمعلوماتهم، كما بينت أيضاً اهتماماتهم اذا انصبت بالدرجة الأولى على الجوانب السياسـية ثـم الترفيهية ثم الزراعية وأخيراً الدينية فالرياضية فالاجتماعية[3]

وفي عام 1984 أجرى الباحث نفسه دراسة ميدانية استهدفت الفجـوات الاتصـالية بـين السائقين من جهة، وبين السير وقوانينه ورجاله من جهة أخرى،

---

(1) W. Shramm and G. Wind Fieled, New Uses of Mass Communication for the Dromotion of Economic and Social Development Paper Presented to the United Nation Conference of the Application of Science and Technology for the Benefit of the Less Development Areas (Geneva, 1963).

(2)M. S Bargouti, the Role of Communication in Jordan Rural Development, Juornalizn Quarterly, (15,974) pp. 418-428

(3)عصام، سليمان موسى، العلاقات الاتصالية بين مزارعي غور الأردن، المجلـة التونسـية لعلـوم الاتصـال، (14 جانف، جوان، 1988)، ص183- 204 .

وذلك باستبيان آراء عينة عشوائية مـن السـائقين عـلى طرقـات الأردن، وانتهـت إلى أن وسائل الإعلام لا تقدم المعلومات الضرورية والأساسية المتعلقة بالمرور، في الوقت الذي يتعـرض فيه (80%) من مجموع السائقين للإذاعة الأردنية، و (95%) للتلفـزة ويقـرأ الجريـدة بانتظـام (39%) ويقرأها بغير انتظام (36%)[1].

وفي إطار نشاطات قسم الصحافة والإعـلام في جامعـة اليرمـوك أجريـت مجموعـة مـن الدراسات في دور وسائل الإعلام في التنمية الاقتصـادية والاجتماعيـة في الأردن ففـي عـام 1984 أجريت دراسة حول الاحتياجات الاتصالية لاتحاد مزارعي الغور في الأردن، وذلك بهدف تحديد الملامح الاقتصادية والاجتماعية والسـكانية، فـيما يتعلـق بمتغـيرات العمـر، والتعلـيم والأحـوال المعيشية، والوضع الاجتماعي، وحجم الأسرة، وتنظيم المواصلات، ومعدل الدخل، كما استهدفت تحديد العادات الاتصالية، لأعضاء اتحاد المزارعين، فيما يتعلق بالبحث عن المعلومات والوصول إليهـا. وانتهـت الدراسـة إلى أن الـذين كـانوا في مقتبـل العمـر، أقـل مـيلاً لممارسـة الزراعـة أو الانضمام إلى الاتحاد، كما أن نسبة التعليم كانت منخفضة، وارتفعـت بيـنهم الأميـة، وكـانوا في أغلبهم متزوجين يعيلون أسراً كبـيرة. كـما بينـت الدراسـة أن تعـرض معظـم المـزارعين لوسـائل الإعلام الإلكترونية، كـان بـين (2-4) سـاعات يوميـة، بيـنما كـان التعـرض إلى الصـحافة والمـواد المطبوعة منخفضاً[2].

وفي عام (1988) نفذت في الإطار ذاته دراسة حول الاتصـال السـكاني في وسـائل الإعـلام الأردنية ممثلة بالإذاعة والتلفزيون وقد حلل الباحث البرامج

---

(1)عصام سليمان موسى، الاتصالات والإعلام ومشكلة السير، التنمية، مصدر سابق، (فبرايـر 1985)، ص64- 49 .

(2)جامعة اليرموك، قسم الصحافة والإعلام، الاحتياجات الاتصالية لاتحاد مزارعي غـور الأردن، (إربـد، جامعـة اليرموك، 1988).

المتعلقة بمواضيع الصحة والعمل والزراعة والتنمية وانتهت الدراسة الي غياب الإشارات الواضحة والمباشرة لمفهوم تنظيم الأسرة والمشكلة السكانية في الأردن[1].

وقد أعقبت هذه الدراسة دراسة ميدانية أجريت عام (1989) بالتعاون مع اليونيسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان ضمن مشروع (الاتصال السكاني) حول المشكلة السكانية وتنظيم الأسرة في بلدة (حاتم)، التي جاءت بلدة تجريبيبة، وبلدة (رحابا) كبلدة ضابطة، لم تتعرض للحملة الإعلامية، وقد خضعت البلدتان لمسح ميداني، بعيد الحملة الإعلامية، لقياس درجات المعرفة، والاتجاهات. كما خضعت كلا البلدتين، لمسح آخر بعد مرور سنة ونصف، على تنفيذ الحملة الإعلامية لقياس أنماط السلوك، المتعلقة بضبط الاتجاهات فيها.

واستهدفت الدراسة تطوير نموذج لممارسة تنظيم الأسرة، بعد مرور فترة محدودة علي التعرض لحملة إعلامية متعددة الوسائل، وانتهت الدراسة إلى أن للحملات الإعلامية تأثيراً في زيادة معرفة الافراد فيما يتعلق بتنظيم الاسرة ولها تأثير أيضاً على اتجاهاتهم المعنلة لتصبح أكثر ايجابية نحو الموضوع وكذلك في زيادة الذين يستخدمون وسائل تنظيم الأسرة، كما انتهت الدراسة إلى أن الحملة الإعلامية تؤدي إلى تغيير ايجابي في الاتجاهات التي تؤدي إلى تغيير ايجابي في السلوك[2].

ومما يلاحظ علي تلك الدراسات السابقة هو إشارتها المحدودة إلى القيم الاجتماعية والنفسية في عملية التنمية في حين أن هذه الجانبين قد احتلا مكانهما

(1)جامعة اليرموك، الاتصال السكاني في وسائل الاعلام الأردنية، الإذاعة والتلفزيون (إربد، جامعة اليرموك، 1988).

(2) جامعة اليرموك، اليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان، الاتصال السكاني المشكلة السكانية وتنظيم الأسرة، (إربد، جامعة اليرموك 1989).

المتميز في أدبيات التنمية ولقد أشار إليها ماكس فيبر (Max Weber) في كتابه (الأخلاق البروتستانية) إلا أن القيم الفردية والربح والمبادرة وغيرهما من القيم السائدة في الحضارة الغربية هي القوى الكامنة وراء التقدم الذي يعرفه الغرب[1].

ويرى عالم الاجتماع دافيد ماكليلاند (D. Mcclellend) في كتابه (مجتمع الإنجاز) أن القيم النفسية والاجتماعية للفرد مؤازرة للتنمية ويؤكد على الحاجة للإنجاز كقيمة نفسية ويعتقد أن رفع مستوى الحاجة للإنجاز كقيمة نفسية يأتي في فترة الطفولة المبكرة وإنها تنشأ في موقف عائلي يضعف فيه سيطرة الأب[2].

كما أشار شرام في كتابه الشهير (دور أجهزة الاتصال في التنمية القومية) إلى أهمية المعتقدات الاجتماعية والعادات والتقاليد ودورها في خلق ظاهرة التخلف من خلال مقارنة لأوضاع أسرتين من العالم الثالث مؤكداً على أن التغيير في الأنماط الاجتماعية وحده الذي يمكن أن ييسر للتغيير السبيل[3].

ويوضح شرام انعكاسات هذه المعايير على السلوك الإنساني الذي يعيق العملية التنموية، فالشيوخ هم صانعو القرارات... والنظام القبلي محكم تتحدد فيه الأعمال التي يمكن أن يتطلع إليها المرء...[4] ويذهب شرام إلى ما ذهب إليه كونديف (Kondeaf) من ضرورة تغيير في القيم لتحقيق التنمية[5].

([1])أنظر آراء ماكس فيبر لدى: عبدالباسط عبدالمعطي، الفكر التنموي وصراع المصالح، فكر للدراسات والأبحاث (عدد أكتوبر، 1985)، ص56 .

(2) دافيد ماكيلاند، مجتمع الإنجاز، ترجمة محمد سعيد فرح ومراجعة عبدالهادي أحمد الجوهري، تحقيق عبدالمنعم شوقي، (القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 1975) ص56.

([3]) ولبور شرام، دور أجهزة الإعلام في التنمية القومية، ترجمة محمد فتحي، (القاهرة، الهيئة العربية للتأليف والنشر، 1970)، ص ص 8-29 .

(4) المصدر نفسه، ص ص 23-24 .

(5)أنظر آراء كونديف لدى شرام: المصدر نفسه، ص51 .

ويأتي التأكيد على أهمية القيم ودورها في عملية التنمية من اعتبار أن القيم بمثابة محكات (Creteria) ينهض عليها الاختبار أو الحكم والتفضيل وأنها الأسس التي يقوم عليها صنع القرارات الخاصة بأنماط السلوك في مختلف مجالات الحياة[1].

التطبيقات العملية للإعلام التنموي في الأردن

لقد تمثل جانب الممارسة العملية للإعلام التنموي في الأردن في إنشاء جهاز حكومي متخصص بذلك ففي عام 1972 تم تأسيس (المكتب التنفيذي) للإعلام التنموي ليشرف على نشاطات الإعلام التنموي في مرافق وزارة الإعلام المختلفة (الإذاعة، التلفزيون، وكالة الأنباء، ودائرة المطبوعات والنشر التي أصدرت مجلة التنمية) كما تم إنشاء مركز التدريب الإعلامي لإعداد الكوادر الإعلامية المدربة[2].

وتطور هذا المشروع عام 1976 بتجميع هذه المراكز بدائرة واحدة فأنشأت مديرية التدريب الإعلام التنموي لتتولى التنسيق مع جميع الجهات الإعلامية والتنموية في الأردن وقد تركزت مهامها على الجوانب الآتية:

أولاً: إعلام الجمهور وبصورة مستمرة وبمختلف الوسائل الإعلامية عن تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع التركيز على شرح متطلبات الخطة الإنمائية المطلوبة إجراؤها وأساليبها. والتركيز على روح الانتماء وتطوير القيم الاجتماعية والثقافية لدى المواطنين بما ينسجم مع روح العصر.

ثانياً: التعاون والتنسيق مع جميع الأجهزة الإعلامية في الأردن لوضع

---

(1)علي عبدالرزاق جلبي، دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية، (بيروت، دار النهضة، 1985)، ص133 .

(2)الخطة الإعلامية لوزارة الاعلام الأردنية، 1976، نشرت في مجلة التنمية، (عدد يناير 1976) ص ص 20 - 25 .

البرامج التدريبية وإعداد العاملين في مجالات الإعلام المختلفة إعداداً علمياً وعملياً وتزويدهم بالمهارات لتمكينهم من إنجاز الاعمال الموكلة إليهم بكفاءة عالية على نحو يحقق المستوى المطلوب في إنتاج المواد الإعلامية في المجالات المختلفة.

ثالثاً: توثيق المعلومات وخزنها من خلال المتابعة ونشرها على الناس عبر الإذاعة والتلفزيون والصحافة بالرقم والمعلومة للاستفادة من عملية الدراسة والمراجعة.

رابعاً: نقل صورة تطور المجتمعات الأخرة سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية بهدف الاستفادة من تجارب الآخرين وتجنب أخطائهم [1].

ولتحقيق أهدافها السابقة فإن مديرية التدريب والإعلام التنموي تعمل من خلال النشاطات المختلفة في مجالات عقد دورات تدريبية للعاملين في مجالات التنمية، وعرض الأفلام التثقيفية (العناية بالصحة والطفل) للفئات التي لا تتعرض لوسائل الإعلام الجماهيرية وتسجيل برامج التنمية على أشرطة (فيديو) وعرضها على مجموعات خاصة (كالحلقات الدراسية أو أثناء القيام بحملات إعلامية دعائية خاصة، أو برامج تطبيقية)[2].

أما مجلة التنمية فتقدم نفسها من خلال مضامينها الإعلامية أولاً وبتصريحاتها ثانياً بأنها مجلة تنموية تتصف بالشمولية في طرحها لكل جوانب العملية التنموية كما تصرح بأنها (قناة للاتصال بين المواطنين والمسؤول تعمل على خلق التفاعل الشعبي مع الخطط التنمية وتعمل على رصد حركة المجتمع

---

(1)المصدر نفسه، كذلك أنظر: عصام موسى سليمان، مدخل في الاتصال الجماهيري، (عمان، جامعة اليرموك، 1988) ص ص 282-283، كذلك أنظر: ندوة الاتصال والإنماء والمجتمع، تحرير مازن العرموطي (إربد، جامعة اليرموك، 1983)، ص ص53-56 .

(2)عصام سليمان موسى، المصدر السابق، ص283 .

بالاتجاهات التنموية المطلوبة وإبراز النواحي الايجابية ونقد الاتجاهات السلبية في المجتمع وفتح أعين المواطنين والمسؤولين معاً على التغييرات التي قد تنشأ في طريق الإنجاز الصحيح)[1].

ويبلغ معدل صفحات مجلة التنمية ما بين 85-100 صفحة وتقوم بنشر المقالات الصحفية التنموية بالإضافة إلى التقارير العلمية المتخصصة والدراسات في مجالات التنمية والتحقيقات الصحفية واللقاءات واستطلاعات الرأي بدرجة متفاوتة.

ويغلب عليها طابع المقالة التنموية والتقارير حول مجمل النشاطات التي تدور في فلك التنمية.

وتتميز بتنوع اختصاصات كتابها من الجوانب الاقتصادية إلى الجوانب الاجتماعية والتربوية والتعليمية.

وتطبع وزارة الإعلام من هذه المجلة ما يعادل (500 نسخة شهرياً) وتتوزع على المؤسسات الرسمية والهيئات والقطاعات الشعبية والشركات العامة بواقع نسخة إلى نسختين لكل مؤسسة أو هيئة وتطرح أعداداً ضئيلة منها في المكتبات الخاصة في الأردن بسعر دينار للنسخة[2].

ومن مميزات المجلة أنها توزع علي المخططين والمبرمجين الذين يتبؤون مراكز الاهتمام والذين يمكن أن ينضوا تحت مظلة قادة الرأي الذين أشارت إليهم الدراسات الإعلامية لدورهم في عملية التبني والتحديث.

ويمكن القول أن مقالات المجلة تستهدف تقديم عرض لأبعاد محددة من المشاكل التنموية التي يواجهها الأردن وليس في غايتها التعمق في البحث على

---

(1)عيسى الجهماني، دور الاعلام في التنمية، التنمية، (عدد، غشت، 1988)، ص64 .

(2)مقابلة مع السيد يوسف الصايغ، مدير توزيع مجلة التنمية في مكتبه صباح السبت الموافق 24 (نوفمبر) 1990 .

النحـو الـذي يشـاهد في المجـلات التنمويـة المتخصصـة مثـل مجلـة (Development Dialoque) التي تصدرها مؤسسة واغ هرشولر ستوكهلم، أو مجلة (Development) التي تصـدرها جمعية التنمية الدولية-روما.

ونظراً لارتباطها بالتنمية ولكونها تكشف عن توجهات الدولة في مجالات التنمية ارتـأى الباحث أنها جديرة بالدراسة من خلال تحليل مضمونها والتعرف عليه.

أسئلة الدراسة

ومن خلال دراسة استكشافية قام بها الباحث لعشرة أعـداد مـن تلـك المجلـة تبـين لـه أهمية التعرف على القيم الاجتماعية والنفسية التي لم تنل عناية كبـيرة في الدراسـات التنمويـة التي أجريت في الأردن (كما سبق الإشارة إلى ذلك) من خلال تحليل محتـوى الموضـوعات التـي تعالجها المجلة، إن التعـرف عـلى تلـك القـيم ونوعيتهـا هـو الجـوهر الأسـاسي لإشـكالية هـذه الدراسة وهو ما انتهى بالباحث إلى طرح أسئلة يـدور محورهـا حـول هـذه الإشـكالية وبـذلك تتحدد هذه الدراسـة في كونهـا محاولـة للتعـرف عـلى موضـوعات المجلـة والقـيم الاجتماعيـة والنفسية المطروحة والمصطلحات التنموية الموظفة والإنطلاق من ذلك إلى تبين المنهج التنموي الذي تتبناه.

أما الأسئلة المطروحة فهي:

1- ما هي القيم التي تبرز في المجلة؟

2- ما هي درجة الحدة التي ظهرت بها هذه القيم؟

3- ما هي الموضوعات التنموية التي طرحتها المجلة خلال فترة الدراسة؟

4- أهناك ارتباط في درجة الاهتمام بترتيـب القـيم والموضـوعات خـلال الفـترة التـي خضـعت للدراسة؟

5- من خلال القيم والموضوعات التي طرحتها المجلة ما هي مؤشرات التخلف التي أبرزتها المجلة؟

6- ما هي المصطلحات التنموية الموظفة؟

7- من خلال مراجعة الموضوعات، والقيم، والمصطلحات، ما هو المنهج التنموي، الذي تدعو إليه المجلة؟

منهج الدراسة

إن أنسب المناهج البحثية للإجابة عن تلك الاسئلة هو المنهج المسحي الوصفي الذي يتخذ من تحليل المضمون أداة بسبب خصائصه التي تمكن من التعرف على الاتجاهات والمفاهيم والقيم[1].

وقد استقر الرأي على تحليل مضمون أعداد هذه المجلة خلال الفترة من مطلع (1988- نهاية 1989) والتي تشتمل على (24 عدداً) وهي عينة قصدية رآها الباحث جديرة بالدراسة وذلك لبروز العديد من الأحداث السياسية والاقتصادية والظواهر الاجتماعية في هذه الفترة من أبرزها علي المستوى السياسي ما يقارب الحياة الديموقراطية بعد انقطاع دام (22 سنة) أعلنت خلالها حالة الطوارئ إثر العدوان الإسرائيلي عام 1967، وجاءت هذه التجربة الجديدة بعد فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية المحتلة.

كما عرف الأردن في هذه الفترة تدهوراً اقتصادياً بارزاً حيث برزت آثار المديونية على جوانب الحياة الأخرى وخاصة المالي مما أدى إلى تعويم الدينار الأردني وتخفيض قيمته[2]، وانعكس الوضع مباشرة على شرائح المجتمع الفقيرة مما

---

(1)أنظر سمير محمد حسين، بحوث الإعلام، (القاهرة، عالم الكتب، 1976)، ص ص127-139 .

(2) خالد الرشدان، الاقتصاد الأردني وتحديات الواقع، وزارة التخطيط، عمان، 1989، كذلك أنظر: التنمية (عمان، وزارة الاعلام، عدد يونيو، 1989) ص65 .

أدى إلى ظهور اضطرابات وصلت إلى المستوى الدموي بين المتظاهرين وقوى الأمن والجيش في أبريل من عام 1989 واستقالت الحكومة على أثره. كما خيم جو من عدم الثقة بالأمن الاقتصادي للبلد نتيجة تدهور مستوى المعيشة وارتفاع الأسعار وبروز ظاهرة البطالة ضمن قطاعات واسعة من قطاعات المجتمع(1).

يضاف إلى ذلك أن حصر الدراسة في سنتين يمكّن الباحث في السيطرة على مادة البحث ولقد دلّت الاختبارات التي أجريت على حجم العينة في وسائل الإعلام على أن زيادة مفردات العينة لا تحسن من الدقة بشكل هام. لقد وجد (ستمبل 1952) أن (12 عدداً) كفئة من مجموع أعداد الصحيفة لمدة سنة يكفي لتحليل مضمونها كما وجد (جيربز 1957) أن أسبوعاً واحداً في برنامج تلفزي فصلي يعطي نتائج لا تختلف كثيراً اذا ما قورنت بعينة تؤخذ عبر عام كامل(2).

التحليل الإحصائي

ولقد اعتمد الباحث النسبة المئوية (%) كمقياس لظهور القيم الاجتماعية والنفسية، والموضوعات، التي طرحتها المجل، في حين اعتمد حساب التكرار عددياً كمقياس لحجم توظيف المجلة للمصطلحات الإعلامية التنموية.

كما وظف الباحث معامل الارتباط التراتبي الذي جاء به سبيرمان (Spearman) والمعروف بـ (rho)(3) لقياس مدى الارتباط بين تكرارات القيم وكذلك تكرارات الموضوعات خلال فترة الدراسة.

---

(1) الجمعية العلمية الملكية، مشكلة البطالة في الأردن، (الجمعية العلمية الملكية، 1988)، كذلك أنظر ملخص هذه الدراسة في التنمية، (عدد غشت، 1989)، ص38 .

(2)أنظر مراجعة هاتين الدراستين لدى روجرز ويمر وجوزيف دومينيك، مناهج البحث الإعلامي، ترجمة صالح أبو إصبع، (دار صبرا للطباعة والنشر، 1989)، ص 214-215 .

(3)Clinton, Chase, Elementary Stistical Procedure, (N.Y. MC Graw, Hill Book Company, 1967), pp. 112-113.

مبررات الدراسة

لعل أهم ما يميز هذه الدراسة هو ملاحظة الباحث، خلو الدراسات التنموية السابقة، في الأردن الإشارة للقيم التنموية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، والمصطلح التنموي الموظف، يضاف إلى ذلك خلوها من تحديد المنهج التنموي الموظف، الذي يمكن استنباطه من خلال تحليل مضمون الإعلام، وعلى هذا فللدراسة أهميتها العلمية إذ أنها تقوم كأداة تقويمية بين أيدي العاملين في مجلة التنمية. كما أن إلقاءها الضوء على مجالات الإعلام التنموي قد يساعد المسؤولين في مجالات تخطيط العملية التنموية وتنفيذها على تلافي بعض السلبيات.

وللدراسة أهميتها العملية، التي تكمن في كونها تزيد في حجم التراكم النظري في الدراسات الإعلامية، علي المستوى الأردني، وتشكل أيضاً، إضافة إلى المكتبة العربية. ولعلها تحفز على مزيد من التأمل النظري في تفاعل الإعلام مع التنمية، كما أن هذه الدراسة بتحليلها الكمي والنوعي، لمضمون مجلة التنمية، تعتبر، في حدود اجتهاد الباحث دراسةأولى في تحليل مضمون المجلات الأردنية.

فصول الدراسة

يواجه الباحث في مجال العلاقة بين الإعلام والتنمية تعدداً في الاجتهادات الهادفة إلى تحديد المفاهيم الموظفة وليس للباحث والحال هذه من مناص سوى التنسيق بين تلك التوجيهات والانتهاء إلى تصور محدد يوطد أرضاً تمهد له للإنطلاق بدراسته، ولعل أبرز هذه المفاهيم التي اختلفت فيها الآراء هو مفهوم التنمية نفسه وكذلك مفهوم الإعلام التنموي يضاف إلى ذلك مفهوم التخلف الذي لا يمكن دون استيعابه من الوصول إلى تصور لمفهوم التنمية.

وتأسيساً على ذلك فقد قام الباحث قبل ولوجه للقسم التطبيقي بعقد باب تنظيري في فصلين يتضمن الفصل الأول منهما عرضاً لمفهوم التخلف والتنمية بما يحملانه من مؤشرات وما قامت من نظريات تفسير لهما أما ثانيهما فيحاول الإحاطة بالإعلام التنموي مفهوماً ونظريات.

الباب الأول

القسم النظري

الفصل الأول: التخلف والتنمية

المبحث الأول: التخلف: مفهومه

- مؤشراته

- النظريات المفسرة للتخلف

- التنمية مفهومها

المبحث الثاني: التنمية مناهجها

الفصل الثاني: الإعلام التنموي: مفهوماً ونظريات

المبحث الأول: مفهوم الإعلام التنموي

المبحث الثاني: نظريات الإعلام التنموي

القسم النظري

يتضمن هذا القسم فصلين يتناول الأول منهما التخلف ومظاهره والنظريات التي حاولت تفسيره إضافة إلى مفهوم التنمية في مبحث أول ويتناول مناهجها في مبحث ثاني أما الفصل الثاني فيوضح في مبحثه الأول مفهوم الإعلام التنموي أما مبحثه الثاني فيتناول بالعرض والمناقشة نظريات الإعلام التنموي.

الفصل الأول

التخلف والتنمية

المبحث الأول : التخلف

مفهومه

ما المقصود بالتخلف؟ قد يكون التخلف معروفاً بمظاهره، وليس هناك من تعريف ينطبق كلياً على جميع البلدان الواقعة تحت وطأته[1].

وحينما بدأ الفكر الاقتصادي الغربي يتناول مشكلة النمو للدول المتخلفة، أطلق على هذه الدول (المتأخرة) (Back Word Countries)، وعرفت بأنها تلك الدول التي تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الاقتصادي والتقني، بحيث يترتب على ذلك شيوع الفقر بين سكانها[2].

ولقد استبدل هذا المصطلح بمصطلح آخر هو الدول (المتخلفة) (Under Development Countries)، حيث عرفت هذه الدول بأنها تلك التي ينخفض بها مستوى الدخل السائد في البلدان المتقدمة[3].

ويرى شرام (Schramm) أن المقصود بعبارة التخلف هو انخفاض دخل الفرد السنوي عن (300 دولار). ويضيف بأن عبارة (التخلف) لا تنطوي على الإهانة، وكل ما تعنيه هو أن النمو الاقتصادي والتحولات الاجتماعية التي لا بد أن ترافقه لم تتجاوز بعد حداً معيناً. ووصف أحد الأقطار بأنه قطر نام هو رمز للشرف، لأنه يعني أن الأمة قد عزمت على رفع مستواها والنهوض بقواها الذاتية من مرحلة التخلف الاقتصادي لكي تنجز في بضع عشرات من السنين ما كان يقتضي في الأزمنة السابقة مئات السنين[4].

---

(1) عبدالحميد محمد القاضي، تمويل التنمية في البلدان المتخلفة، الاسكندرية، منشأة المعارف، 1969، ص 58، كذلك أنظر: محمد عبدالقادر أحمد، دور الإعلام في التنمية، (بغداد، دار الرشيد، 1982)، ص16 .

(2) محيي الدين عمرو، التخلف والتنمية، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1976)، ص29 .

(3) المصدر نفسه، ص30 .

(4) ولبور شرام، دور أجهزة الاتصال في التنمية القومية، مصدر سابق، ص23-24 .

ويرى بول هوفمان أنه من الصعب وضع تعريف إحصائي محـدد لمقومـات التخلـف في الوقت الذي يسهل فيه التعرف على دولة متخلفة[1].

إلا أن بعض الباحثين في هذا المجال دعا إلى استخدام اصطلاح يكون أكثر حركية بحيـث يأخذ مظاهر الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية كلها[2].

وهذا ما يشير إليه ايف لاكوست (E. Lacost) الـذي يـرى بأنـه لا بـد لتعريـف التخلـف كظاهرة إجمالية وكوضع معقد من أن يخرج من إطار التشبث بقرينة واحدة أو عامـل واحـد، ولو كان كثير الدلالة كالجوع، بل وحتى من تمازج عوامل كبرى[3].

وفي إطار شمولية ظاهرة التخلف، فقد اقترح (سوتكل Sotcal) تعريفـاً شـاملاً للتخلـف. وهو أن التخلف: (مجموعة من الظواهر المعقدة والمتشابكة التي تظهر في شكل تفاوت صارخ ما بين الثراء والفقر، وفي ركود وتأخر بالنسبة للأخرى وبعدم وصول القدرات الإنتاجية بالصـورة التي يمكن أن تتقدم بها وفي تبعية اقتصادية وثقافية وسياسية وتكنولوجية)[4].

وهكذا أخذ مفهوم التخلف يتسع أكثر ليشمل تحت مظلته الدخل الفـردي، والقـدرات الإنتاجية والتبعية لكل مظاهرها.

---

(1) بول هوفمان، عالم بلا فاقة، ترجمة يسرى سـلطان، (القـاهرة، الـدار القوميـة للطباعـة والنشرـ 1962)، ص382 .

(2) بلانديه، دراسة مقارنة الدوافع والحوافز الاقتصادية في بيئة تقليدية وأخرى حديثة في، التغيير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، اليونسكو، ترجمة محمود فتحـي عمـر، مراجعـة حامـد عـمار (القـاهرة، مؤسسـة سجل العرب، 1967)، ص37 .

(3) إيف لاكوست، جغرافية التخلف، ترجمة عبدالرحمن حميدة، (بـيروت، دار الحقيقـة للطباعـة والنشرـ ب-ت)، ص24 .

(4) روبرت لافون، التنمية الاقتصادية، ترجمة نادية خيري، (جنيف، ترادكسيم، 1977)، ص83 .

مؤشرات التخلف

ومن خلال مجمل الكتابات في هذا المجال يمكن تلخيص أهم مؤشرات التخلف كالآتي:

- انخفاض الدخل الفردي نتيجة لانخفاض متوسط الإنتاجية.
- نمو السكان بسرعة تفوق سرعة نمو الدخل.
- سوء توزيع الدخل القومي.
- ضآلة قطاع التصنيع وعمل الغالبية بالزراعة وتربية الماشية والأنشطة الاقتصادية البدائية الأخرى.
- الخلل في الملكيات الزراعية التي تعاني من ظاهرة الملكية الكبيرة، ظاهرة الملكية المتفتتة .
- انخفاض نصيب الفرد من الغلات الزراعية.
- سوء الظروف الصحية التي تتمظهر بانخفاض متوسط العمر وبانتشار الأوبئة والأمراض.
- انخفاض إنتاجية العمل وضعف التدريب وسوء التعامل مع الآلة.
- القصور الشديد في استغلال الإمكانات الإنتاجية المتاحة[1].

---

(1) إيف لاكوست، المصدر السابق، ص ص 57-67، كذلك أنظر رودلفو ستيفنهاغن، الطبقات الاجتماعية في المجتعمات الزراعية، ترجمة ناجي أبو خليل (بيروت، دار الحقيقة، 1972)، ص5، كذلك أنظر: ج.ج رفان شرايبر، التحدي العالمي، ترجمة فكتور سحاب، إبراهيم عويس (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986)، ص ص142-144، ولقد أشار شرام في مستهل كتابه أجهزة الاعلام والتنمية القومية (مصدر سابق) الى مظاهر التخلف أثناء تناوله أوضاع أسرتي إيفي وبوفاني ويتجلى ذلك بانخفاض الدخل الفردي والسلطة العشائرية، شرام، مصدر سابق، ص ص13-23 .

- الافتقار إلى المبادأة أو الخبرة العلمية.

- ويضاف إلى ذلك تدني النظرة إلى المرأة وحرمانها من فرص العمل والمشاركة في العمل خارج المنزل[1].

وتعتبر الجوانب الاجتماعية الواردة نتائج جانبية لمسألة أساسية وهي تخلف البنيان الاجتماعي، وعدم ملاءمته للنمو الاقتصادي، الذي تستند عليه التنمية، وقد أشار شرام (Schramm) إلى حدوث تغيير اجتماعي مسبق لحدوث التنمية[2].

كما يشترط في إحداث التنمية:

1- الوعي بقضية التخلف وأبعاده المختلفة.

2- الوعي بضرورة القضاء على ظاهرة التخلف.

3- الوعي بالأساليب والأدوات اللازمة والضرورية للقضاء على التخلف[3].

وإذا ما اعتبر التخلف السمة العامة للبلدان النامية[4] فإن هذا لا يعني عدم وجود فئات اجتماعية في البلدان النامية استطاعت أن تحقق ما تحقق في بلدان متقدمة كما لا يعني كذلك عدم وجود فئات اجتماعية في بلدان متقدمة تحمل سمات التخلف الذي يخيم على البلدان النامية[5].

---

(1) المصدر نفسه، ص15 .

(2) المصدر نفسه، ص46 .

(3) عمرو محيي الدين، التخلف والتنمية، مصدر سابق، ص ص130-131 .

(4) محمد ناجي الجوهر، دور الاعلام في التنمية، سلسلة حوليات الإعلام (بغداد، جامعة بغداد، 1982)، ص105 .

(5) G. Hedebro, Communication and Social Change of Developing Nations, (STOCKHOLM, the Economic Research Institute and the School of Journalasim, 1979), p.10.

النظريات المفسرة لظاهرة التخلف

إن الوعي بقضية التخلف وأبعاده المختلفة مسألة شغلت بال العديد من الباحثين في مجال التنمية في الغرب، فوضعوا العديد من النظريات التي تفسر هذه الظاهرة، وهي النظريات التي أخذت مكانها في الفكر الاقتصادي الغربي وربما أثرت بصورة ما على الاجتهادات الإعلامية التي تناولت دور الإعلام في التنمية الغربية، وفيما يلي موجز بأبرز تلك النظريات:

أولاً: نظرية الحلقة المفرغة

تقوم هذه النظرية على استخدام منطق السببية الدائرية في الربط ما بين مظاهر التخلف وبالتالي في تفسير هذه الظاهرة وتذهب هذه النظرية إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي ترتبط ببعضها البعض تفاعلاً دائرياً، حيث يعود هذا التفاعل إلى حالته الأولى[1].

وتسود الدول المتخلفة بناء على هذه النظرية العديد من الحلقات المفرغة، وتبقى حبيسة لها لا تستطيع الفكاك منها[2].

وعلى هذا الأساس فإن الدول المتخلفة ستبقى متخلفة، أو في حالة من التوازن التي تكرر نفسها بصفة مستمرة لمجرد أنها فقيرة، وعليه فإن أي مجهود إنمائي من شأنه الإخلال بهذا التوازن سوف يولد قوى تعمل في الاتجاه المضاد مما

---

(1) H. Leibenstien, Economic Back Wardness and Economic Growth, (London, Jhon Wiley and Sons, Inc, 1957), p.15.

(2) 1 (2) R. Nurkce, Problem of Capital Formation in Under Development, Countries, (Basil Black Well, 1955). p.11.

كذلك أنظر محي الدين عمرو، المصدر نفسه ص 156.

يترتب عليه العودة إلى حالة التوازن السابقة[1].

وقد وجهت انتقادات لهـذه النظريـة مـن بينهـا أنهـا لم تقـدم تفسـيراً مقنعـاً لظـاهرة التخلف إذ أنها تغفل الجانب التاريخي لهذه الظـاهرة كـما أنهـا تشـير إلى متغـيرات عـلى أنهـا سبب في التخلف في حين ما هي إلا مظاهر عامة تصاحب هذه الظاهرة[2].

ثانياً: نظرية التوازن شبه المستقر

ترى هذه النظرية أن حالة من النظم غير المتوازنة تعيشها الدول المتقدمـة، في حـين أن الدول المتخلفة تعيش نظماً تسودها حالة مـن التـوازن شـبه المسـتقر بالنسـبة لمتوسـط دخـل الفرد الذي لا يصيبه التغيير، خلافاً للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. وبالتالي فإن أيـة محاولة للإخلال بهذا التوازن يولّد قوى تعمل على إعادة التوازن مرة أخرى[3].

ويستدل أصحاب هذه النظرية في تفسيرها عـلى عـاملي الاسـتثمار والنمـو السـكاني، إذ يعمل الاستثمار على زيادة الـدخل الفـردي يتبعـه زيـادة في النمـو الـديموغرافي وبالتـالي يعـود الدخل الفردي إلى حالته الأولى أي حالة التوازن، ويرى بعض أصحاب هـذه النظريـة أن هنـاك عدة احتمالات متوقعة:

الاحتمال الأول: أن تعمل قوى على الإخلال بهذا التوازن، ويولد الإخلال قوى

---

(1) H. W. Einger, Economic Progress in Under Development Countries, Social Research, (Vol, 16, n, 1, March, 1949), p.34

أنظر ترجمة محي الدين لآرائه، المصدر نفسه ص 58.

(2) R. Nurkce, Opcit. p. 4.

كذلك أنظر ترجمة محيي الدين عمرو لآرائه في المصدر نفسه، ص ص 59-60 .

(3) H. Leibenstien, opcit, p. 18

مضادة أقوى من الإخلال ترجع الاقتصاد إلى حالة التوازن.

الاحتمال الثاني: هو أن تكون القوى الدافعة للنمو أقوى من القوى المضادة، بحيث تأخذ الاقتصاد إلى أعلى بعيداً عن نقطة التوازن. وفيه تكون قوى الاستثمار أكثر فاعلية في زيادة الدخل الفردي من النمو السكاني مما يؤدي إلى دفع الدخل الفردي مرة أخرى فيبتعد الاقتصاد القومي عن نقطة التوازن الأصلية فيصل إلى درجة النمو الذاتي[1]، ويرى ليبسثين (Leibenstien) أن الحالة الأولى تمثلها البلدان النامية حيث تعمل القوى المضادة إلى القضاء على مفهول القوى الدافعة للنمو فيبقى الاقتصاد عند نقطة التوازن شبه المستقر. والحالة الثانية تمثلها الدول المتقدمة حيث تكون القوى الدافعة للنمو من القوة والضخامة بحيث تأخذ الاقتصاد القومي بعيداً إلى نقطة التوازن وبالتالي تتراجع القوى المضادة شيئاً فشيئاً[2].

ثالثاً: نمط العلاقات الاقتصادية الدولية (في القرن التاسع عشر ونتائجه كتفسير لظاهرة التخلف):

ترجع هذه النظرية تخلف العالم الثالث إلى الثورة الصناعية التي قامت في الغرب، وما نتج عنها من آثار اقتصادية واجتماعية، وحيث ترى هذه النظرية أن تحولات جوهرية في أساليب الإنتاج الصناعي وتغيير نوعي في القطاع الصناعي أدى إلى خلق فرص عمل جديدة تحسنت على أثرها الحالة الصحية ومن ثم زيادة النمو السكاني[3].

---

(1) H. Leibenstien, opcit, p. 23.

(2) Ibid, p. 15.

كذلك أنظر محيي الدين عمرو، مصدر سابق، ص163 .

(3) محيي الدين عمرو، التنمية والتخلف، مصدر سابق، ص183 .

وقد أدت زيـادة الإنتـاج الصـناعي وزيـادة النمـو السـكاني إلى التفكـير بمصـادر أخـرى للموارد الأولية والغذائية، فاندفعت أوروبا إلى العالم الثالث ولم يغب عنها تصريـف منتوجاتهـا السلعية في أسواق البلدان النامية. وساعدها على ذلك تطور المواصلات، وهكـذا بـدأت الـدول الصناعية بإدماج ذلك الجزء الآخر من العالم بالسوق الرأسـمالية لتصـبح الوجـه الآخـر لعمليـة التقدم[1].

وقد صاحب استعمار البلدان المتخلفة عملية اسـتحواذ عـلى خيراتهـا وثرواتهـا وإفسـاد طرائق الحياة التقليدية فيها. كما أجهضت مؤسساتها التقليدية الصناعية (التي كان من الممكن لها أن تتطور) تحت ضغط المنافسة الناجمة عن الإنتاج الصناعي الكبير[2].

كما صاحب الاستعمار الغربي للبلدان النامية إجراءات للحيلولـة دون نشـوء الصـناعات الآلية الحديثة فيها حيث قامت الدول الصناعية ببناء نظام سياسي واقتصادي يضمن لهـا ذلـك وتتمثل تلك الإجراءات بالتالية:

1- لا يجوز للمستعمرات أن تصدر منتوجاتها لغير الدول المسـتعمرة ولا يجـوز لهـا أن تسـتورد من غيرها.

2- لا يجوز إنشاء أية صناعات في المستعمرات إلا بعد موافقة الدول المستعمرة.

---

(1) G. Myrdal, Asian Drama, An Inauiry into the Poverty of Nations, (London, Application Bock, 1968), p.455.

(2) أيف بينوت، ماهية التنمية، ترجمة سعيد أبو الحسن، (بيروت، دار الحقيقـة، ب- ت - ن)، ص ص 30-31 ويشير أيف بينوت الى التـدمير الكـلي الـذي مارسـته انجلـترا بعـد عـام 1830 عـلى الانتـاج الهنـدي للأقمشة والمنتوجات، إذ فرضت على الهند تصريـف الانتـاج الانجليـزي مـن الأقمشـة والمنتوجـات كـما فرضت عليها دور المورد للمواد الأولية مع أنها (أي الهند) كانت قبل قرن واحد هي التي تنـتج وتصـدر الى أوروبا المنتوجات، المصدر نفسه.

3- لا يجوز للمستعمرات أن تدخل في اتفاقيات تجارية أو اقتصادية مع غيرها من الدول دون موافقة الدولة المستعمرة[1].

ويعتبر (غونار- ميردال) (G. Myrdal) على رأس أصحاب هذه النظرية إذ يرى أن تلك العلاقات الدولية بين البلاد المتفاوتة في درجات نموها وتقدمها بأنها هي السبب في تخلف العديد من الدول، وأن هذه العلاقات تزيد من تقدم الدول المتقدمة وتزيد الدول المتخلفة تخلفاً أكثر أي أنها تؤدي إلى زيادة الهوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة[2].

وهكذا تعددت مقاييس التخلف كظاهرة تلقي بظلها على ملايين من البشر في بلدان العالم الثالث.

ومهما تعددت النظريات التي حاولت تفسيره، فإن العلاقات الدولية التي عكسها الاستعمار تبقى حاضرة في أذهان أبناء العالم الثالث الذين ما زالوا يعانوا من مظاهر التبعية المختلفة التي خلقتها تلك العلاقات. وبعد تناول التخلف مفهومها. والمؤشرات والنظريات المفسرة له نأتي إلى الوجه الآخر من هذه الظاهرة: وهو التنمية، لنتناول مفهومها في حين يتناول المبحث الثاني مناهجها.

---

(1) أنظر: علي لطفي، التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية (القاهرة، بدون ناشر)، ص107 .

(2) راجع: غونار ميردال، العالم الفقير يتحدى، ترجمة عيسى عصفور (دمشق وزارة الثقافة، 1975)، ص ص230-245 .

ثانياً: التنمية

مفهومها:

تشير أدبيات التنمية إلى أن الفكر التنموي ظهر امتداداً لتطور الفكر الاقتصـادي الـذي نشأت بوادره على يد كارل ماركس (Karl Mard) في القرن التاسع عشر.

ولقد استخدم ماركس الكلمة الأصلية (تطور) بمعنى يجعلها المفتاح لتفسيره الاقتصادي للتاريخ. وهذا ما أشار إليه شومبيتر (Schompeter) حين قـال: (ان التطـور في فكـر مـاركس هـو الموضوع الأساسي)[1].

وتعني كلمة (Economic Developpement) في الانجليزية معنى التطـور الاقتصـادي، حـين يكون التغيير الاقتصادي ذاتياً، ومعنى التنمية الاقتصادية حين يكون التغيير الاقتصـادي عمـدياً أو قصدياً، وظهر مصطلح التنمية الاقتصادية للتعبير عـن تـدخل الـدول المسـتعمرة في اقتصـاد مستعمراتها[2].

ظهرت أول كملة (تنمية) لدى يوجين استيلي (Eugene Staley) عندما اقترح خطة لتنمية العالم في عام (1939)، وقد عنى بذلك نمو الناتج للفرد في البلدان الأقل نمواً[3] وجاء آرثر لويس (Arthe Lewys, 1944) ليؤكد أن هدف

---

(1) Arndt. H.W Economic Developpement Asemantiv History, In Economic Developpement and Culture Change (VO 29, N 3 April, 1981), pp. 464-465.

راجع الترجمة لدى: نادر فرجاني، عن غياب التنمية في الوطن العربي المستقبل العربي، السـنة السادسـة، عدد فبراير، 1984، ص23 .

(2) أنظر نادر فرجاني، المصدر نفسه، ص10

(3) Eugene, Staly, World Economic Transition, Technology and Planning Power, (N. Y Concil of Foriegr Relatons, 1939), p. 68.

أنظر أيضاً المراجعة لدى: نادر فرجاني، المصدر نفسه، ص13.

التنمية هو تضييق الفجورة في الدخل الفردي بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة[1].

أما أول وثائق الأمم المتحدة التي تحدثت عن التنمية فإنها ترى أن غايتها هي (رفع الرفاه القومي لكل السكان)[2]، وقد حددت الأمم المتحدة مفهومها للتنمية الذي عدته بالتنمية الحديثة أي الوصول إلى الوضع الاقتصادي الأفضل. ويفسره البعض بأنه يعني الانتقال من الزراعة الي الصناعة. لذا يؤخذ عليه إهماله بميدان الزراعة. وهو الميدان الذي يلبي احتياجات الإنسان الغذائية[3].

ومن خلال مراجعة أدبيات التنمية في العهود المبكرة من تطورها يلاحظ زيادة الإنتاج السلعي. وساد الاعتقاد في تلك العهود أن تحقيق هذا المفهوم للتنمية يأتي من خلال زيادة الدخل القومي وزيادة مداخيل الأفراد سوف يؤدي بطريقة ما إلى تحسين مستوى المعيشة بصورة عامة[4].

وقد أخذ مفهوم التنمية بالتوسع مع تطوره فأخذ يشمل الجوانب الاجتماعية في حياة الإنسان، فإلى جانب تأكيده على ارتفاع مستويات المعيشة

---

(1) Arndt. H.W. Opcit. p.63.

كذلك أنظر: نادر فرجاني، المصدر نفسه.

(2) United Nation U. N: Economic Development in Selected Countries, Plans Programs, (N. Y. UN 1947).

كذلك أنظر صلاح الدين عبدالحميد، كتاب قياس دور وسائل الإعلام في التنمية (المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، 1982)، ص21 .

(3) United Nation U.N, opcit

كذلك أنظر صلاح الدين عبدالحميد، المصدر السابق نفسه.

(4) جامعة الدول العربية، استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي، (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، 1980)، ص33 .

للناس العاديين، كما يراه ميردال (Myrdal) فإن النظرة التكاملية لمفهوم التنمية أخذ يبرز ويسعى لأن تكون التنمية "متكاملة" و "متوطنة" وأن تنمي الإنسان ككل[1].

ويورد دي غرافت (De Graft) ثلاثة منطلقات لتحديد مفهوم التنمية يتناول المنطلق الأول: الجانب الاقتصادي بتأكيده علي نصيب الفرد من الدخل القومي. في حين يؤكد المنطلق الثاني على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي ضمن متغيرات عديدة كالتعليم ومحو الأمية والقوى العاملة والصحة والتغذية والعمل بالزراعة في حين أن المنطلق الثالث يؤكد علي الجانب الاجتماعي إذ يركز علي النمو الديموغرافي كقاعدة لمفهوم التنمية[2].

وفي أدبيات التنمية ما يدل على وجود تيارين رئيسيين في تحديد مفهوم التنمية أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي الغربي الذي يرى أن التنمية عملية تستهدف إلى خلق طاقة تؤدي إلى زيادة دائمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد وبشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن[3].

أما التيار الثاني والذي يمثله دارسوا التنمية في العالم الثالث فيرى أن

---

(1) G. Myrdal, "Economic Theory and Under Development Region", (London, Duch Watrh), 1957, p. 80.

أنظر مراجعة آرائه لدى: نادر فرجاني، مصدر سابق، ص13 .

(2) أنظر مراجعة آرائه لدى: محمد عبدالقادر أحمد، دور الإعلام في التنمية، مصدر سابق، ص ص86-87 .

(3) Meodous Paul, The Many Facts of Chang, (Cambridge, Mass Schandk Man, 1977), pp. 294-298.

كذلك أنظر: محمد ناجي الجوهر، دور الاعلام في التنمية القومية، سلسلة حوليات الإعلام، مصدر سابق، ص ص106- 107 .

التنمية تستهدف إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية وسياسية ليحقق بموجبها للأغلبية من أفراد المجتمع مستوى أفضل من الحياة الكريمة تقل في ظلها ظاهرة عدم المساواة وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض ويتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله[1].

ومن خلال هذا المفهوم يتبين أن مفهوم التنمية لدى دارسي التنمية في العالم الثالث يؤكد على الجوانب الاجتماعية إلى جانب تأكيده على الجوانب الاقتصادية في التنمية.

وهناك إشارة إلى خطر الجهل في العالم الثالث فاعتبره البعض أصل الداء، فانخفاض مستوى الكفاية الإنتاجية والإدارية والتفكك والارتجال والسلبية وانتشار الخرافات والعادات السيئة من أهم أسبابها الجهل. لذا فقد أكدت رؤية العالم الثالث لمفهوم التنمية على الجوانب الاجتماعية بتأكيدها على تطوير أفكار الناس واتجاهاتهم وسلوكهم إلى ما هو أفضل وما يترتب على ذلك من مساعدة لإشباع حاجاتهم وإكسابهم القدرة على العمل الجماعي[2].

ويلاحظ مما سبق أن مفهوم التنمية متسع مما حدا بالبعض إلى تحديد شروط يقع ضمنها، ولقد حدد (دي كانت De Decant) هذه الشروط في الآتي:

أولاً: أن التنمية تقوم على أسس مخططة ترمي إلى التقدم نحو أهداف محددة.

ثانياً: أن التنمية ذات أبعاد متعددة تتناول مختلف جوانب الحياة.

ثالثاً: أن للتنمية سماتها الخاصة في كل بلد.

---

(1)Meodous Paul, The Many Facts of Chang, p. 296.

كذلك أنظر: محمد ناجي الجوهر، المصدر السابق ، ص108 .

(2) صلاح الدين عبدالحميد، مصدر سابق، ص22 .

رابعاً: أن التنمية عملية مترابطة الأطراف[1].

ويمكن فهم تلك الشروط على أنها ترمي إلى مفهوم تنموي شامل يتضمن الي جانب التنمية الاقتصادية التنمية الاجتماعية باعتبارهما قطبي العملية التنموية. وهكذا يمكننا أن ننطلق من منظور أن التنمية: في تكاملها وآثارها ونتائجها العامة: هي عملية مستهدفة لإحداث تغيير وتطوير كمي ونوعي في المجتمع على مراحل زمنية مخططة[2].ولعل التعريف الذي تبنته استراتيجية العمل الاجتماعي للجامعة العربية لمفهوم التنمية في الوطن العربي يتميز بأنه أكثر شمولية ويبني رؤيته بعيداً عن هيمنة الأنماط التنموية في البلدان الصناعية، أنه يذهب إلى أن التنمية: عملية إرادية لصياغة بناء حضاري اجتماعي متكامل يؤكد فيه المجتمع هويته وذاتيته وإبداعه، ومن ثم لا تتحقق التنمية عن طريق مجرد التقليد والنقل لأنماط وأساليب تستخدمها مجتمعات أخرى سبقت في طريق التنمية، واختلفت ظروف أوضاعها ومواردهما وقيمها عن الواقع العربي في أوضاعه وموارده وقيمه. ومن ثم فإن التنمية الراسخة المضطردة تتضمن عمليات الإبداع والتجديد كشرط لازم من شروطها إلى جانب عمليات الاقتباس والتكييف والاستفادة من تجارب الغير. وهدف التنمية في بنائها تحقيق كرامة الإنسان باعتباره غاية الغايات والعمل على تحقيق إشباع متزايد لحاجاته الروحية والمادية والاجتماعية والثقافية وتوفير الطمأنينة له في حاضره ومستقبله، والإنسان هو صانع هذه التنمية، ومحركها بمجهوده وطاقاته، يتم إنجازها، واستمرارها[3].

---

(1) ر.ج. كانت، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في خطط التنمية بالإقليم الآسيو، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (عدد 24، اليونسكو، القاهرة، 1976)، ص8، مراجع الترجمة لدى محمد عبدالقادر أحمد، مصدر سابق، ص116 .

(2) الأمانة العامة لجامعة الدول العربي، استراتيجية العمل الاجتماعي، مصدر سابق، ص33

(3) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة، (تونس، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 1985)، ص16 .

وهكـذا أخـذ مفهـوم التنميـة بالاتسـاع، مـما يحـتم ضرورة التعـرف عـلى مـا أفرزتـه الاجتهادات العلمية من منـاهج تسـتهدف تحقيـق العمليـة التنمويـة وفقـاً لتصـورها لمفهـوم التنمية. وهذا ما يتناوله المبحث الثاني من هذا الفصل.

المبحث الثاني

مناهج التنمية

شهد منتصف الخمسينات من هذا القرن تياراً واسعاً ومتنوعاً من النظريات التنموية وأبحاثها في الغرب[1]. حيث أخذ بمشاكل الدول النامية التي أخذت في التحرر بعد الحرب العالمية الثانية. وقد أثرت الحرب الباردة في إثارة الفكر الاقتصادي الغربي نحو البحث في تنمية تلك البلدان التي أصبحت موضع اهتمام السياسة الخارجية للدول الصناعية المتقدمة، خوفاً من انتقالها من معسكر إلى آخر. كما أن عملية إعادة البناء لأوروبا الغربية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية إضافة إلى تحصين النظام الاقتصادي الغربي من أي هزة اقتصادية كتلك التي حدثت بين (1929-1934) عمل كذلك على تنشيط الفكر الاقتصادي الغربي[2].

وقد دفعت تلك الأسباب علماء الانثروبيولوجيا والاجتماع والاقتصاد والسياسة في الغرب بدراسة إمكانية النمو الاقتصادي الذاتي للبلدان النامية. ونالت الجوانب الاجتماعية والثقافية لتلك البلدان النصيب الأوفر من هذا الجهد الفكري الذي اعتبرها حجر الزاوية لأي نمو اقتصادي[3].

وقد أفرزت الاجتهادات في مجالات التنمية في العالم بشكل عام وفي العالم

---

(1) ألفت حسن آغا، الاتصال الجماهيري وتنمية العالم الثالث، تحليل لدور نماذج الاتصال الجماهيري والتنمية، السياسة الدولية، (القاهرة، عدد 106 أكتوبر، 1991)، ص36 .

(2) محيي الدين عمرو، التخلف والتنمية، مصدر سابق، ص ص18-19 .

(3) ألفت حسن آغا، المصدر السابق، ص38 .

الثالث بشكل خاص مناهج تنموية يمكن وصفها على النحو التالي[1].

أولاً : المنهج النفسي.

ثانياً : المنهج المثالي.

ثالثاً : المنهج الانتشاري.

رابعاً : المنهج المجتمعي.

خامساً : نظرية التبعية.

سادساً : النظرية الماركسية.

سابعاً : نظرية المراحل عند روستو (Rostow).

أولاً: المنهج النفسي

يرى هذا المنهج التنمية من منظور مدى حضور أو غياب بعض الخصائص الاجتماعية، والحالة النفسية العامة الداخلية التي تميز مجتمعاً ما. وأرجع هذا المنهج تخلف أي مجتمع إلى عدم توفر خصائص اجتماعية كافية لدى الأفراد. هذه الخصائص التي ينظر إليها على أنها أساسية لحدوث التنمية[2] وفي ذلك يؤكد ماكليلاند (Mc Lelland) على ما يدعوه الحاجة للإنجاز التي يمكن اعتبارها رغبة الفرد في النجاح ليس فقط للحصول على

---

(1) G. G. Stock well and N. A Laidlaw : Third world development and prospect, (Chicago, Nelaon Hall Publisher, 1981), pp. 5-33

أنظر أيضاً: صالح أبو إصبع، التنمية الشاملة في الوطن العربي والدور الاتصالي المفقود، شؤون اجتماعية (عدد 21 مارس، 1989)، ص ص76 - 77

(2) Ibidt op cit, , pp. 5-12

كذلك أنظر: صالح أبو إصبع، دور الاعلام في التنمية، نموذج مقترح للاتصال التنموي في الإطار العربي الإفريقي، (دبي، البيان للصحافة والنشر، 1985)، ص34 .

الاعتراف والإثابة بل للحصول على شعور داخلي بالرضا النفسي الذاتي من إنجاز شيء ما[1]، وعلى هذا الأساس فإن ماكليلاند يرى أن الدافع للإدخار والاستثمار وإلى الاتجاهات الأخرى الضرورية للنمو الاقتصادي هي دوافع نفسية وليست دوافع اقتصادية[2].

ويذهب (ماكليلاند) إلى أن التنمية تتحقق بفعل رفع مستويات الحاجة للإنجاز وذلك من خلال التغييرات الشاملة في المذاهب أو العقيدة على أساس أن الحاجة للإنجاز هي جزء من الثقافة الكلية أي جزء من الدين ونمط الحياة[3]. ويرى هاجن (Hagen)، أن من أهم الخصائص للشخصية الضرورية المرافقة للتنمية الاقتصادية "الحاجة إلى الإنجاز" و "الحاجة إلى الاستقلالية الذاتية بالاعتماد على الذات والثقة بها، والحاجة إلى النظام"، وعليه فإن (هاجن) يرى أن المجتمعات النامية تتميز بعدم الثقة بالذات، وبمستوى مرتفع من القلق عند مواجه أي تحد لمواقف جديد. لذا فهو يرى أن التنمية تحتاج إلى شخصية إبتكارية تتناقض مع الشخصية السلطوية، تمتاز بالخيال الابتكاري والثقة بالذات والرضى في مواجهة

---

(1) دافيد ماكليلاند، مجتمع الإنجاز، مصدر سابق، ص257

كذلك أنظر زكي الجابر، الإعلام وأثره في التنمية القومية، الدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير، عدد (27) سبتمبر، 1981، ص51 .

(2) ماكليلاند، المصدر نفسه، ص ص223-224، ويحدد ماكليلاند الأهداف السايكولوجية اللازمة للخطط والسياسات المتبعة من أجل التعجيل بالتنمية الاقتصادية على النحو التالي:

1- ان تحطم الروابط مع التقاليد وتوضع قيم جديدة.

2- العمل عن طريق التربية الاستقلالية في الأسرة والمدرسة والمجتمع على زيادة مستوى الحاجة للإنجاز، وتشجيع المجتهدين والمخاطرين في مجالات العمل الاقتصادي.

3- ان تعمل على علي توزيع مصادر الحاجة للإنجاز توزيعاً أفضل (المصدر نفسه، ص200).

المشاكل وحلها والإحساس بالواجب والمسؤولية[1].

ثانياً: المنهج المثالي

يقوم هذا المنهج على تقسيم المجتمعات إلى مجموعات مختلفة على أساس مجموعة من الخصائص التي تشير الي مراحل مختلفة من التنمية[2].

ويتم تصنيفها بناء على مجموعة من المؤشرات مثل متوسط دخل الفرد السنوي ومستوى استهلاك الطاقة فيه أو نسبة وفيات الاطفال وهو يضع النمط الغربي كمثال للتقدم والتنمية. لذا فإن هذا المنهج يؤكد على (مستوى الحياة كقيمة اجتماعية بناء على كمية من السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد ونوع وتركيبة هذه الخدمات الاجتماعية والمرافق المتوفرة لدى الفرد لإشباع حاجاته[3].

ويعتبر مفهوم التنمية الذي يدعوى إليه هذا المنهج مفهوماً مستمداً من قيم الحضارة الغربية وتصوراتها وبالتالي فإن تبني هذا المنهج مع رفع الإطار الحضاري الغربي قد يؤدي إلى انحرافات تنموية[4]

ويرتكز هذا المنهج على عدة ركائز منها سيادة التفكير العلمي واستخدام الفنون التكنولوجية الحديثة والعدالة الاجتماعية، وهذه المفاهيم مستوحاة من قيم

---

(1) E.E. Hagen, On the Theoty of Social Change, (Home Wood, the Dor Say, Press, 1562).

كذلك أنظر آراء هاجين لدي: صالح أبو إصبع، التنمية الشاملة في الوطن العربي والدور الاتصالي المفقود، مصدر سابق، ص73 .

(2) أنظر: صالح أبو إصبع، المصدر نفسه.

(3)See, G. Myrdal, Asian Drama, op cit. pp. 55-57.

(4) محيي الدين عمرو، مصدر سابق، ص146

الحضارة الغربية[1].

ويعتبر هذا المنهج التغيير الاجتماعي شرطاً أساسياً لحدوث التنمية في العالم الثالث، وإذ يرى أن أنماط السلوك والعادات والتقاليد الاجتماعية التي تسود مجتمعات العالم الثالث فقط مع مجتمعات ما قبل الرأسمالية، لذا فإن التنمية في بلدان العالم الثالث تتطلب الابتعاد عن البنى الاجتماعية التقليدية التي تعزز أنظمة قبلية وطائفية الولاء القبلي الذي يحدد المكانة الاجتماعية للفرد في حين تحدد قيمة الإنجاز في المجتمعات المتقدمة المكانة الاجتماعية للفرد فيها[2]، لذا فإن هذا المنهج يذهب إلى ضرورة التغيير الاجتماعي في البناء القيمي للمجتمعات المتخلفة. لذلك أن هذا البناء يؤثر في كيفية النظر إلى تقييم الفرد لمباشرة عمله الاقتصادي، كما يؤثر على عادات الاستهلاك والإدخار وتنوع الثروة، وبالتالي تؤثر على سلوك الأفراد[3].

ثالثاً: المنهج الانتشاري

يعتبر المنهج الانتشاري في التنمية أحد روافد نموذج التحديث (Modernization) الذي جاء به رواد التنمية بالغرب وعلى رأسهم ليرنر دانيل (D. Lerner) من خلال كتابه الشهير (زوال المجتمع التقليدي)[4].

ويقوم هذا المنهج على إمكانية انتقال سمة ثقافية من مجتمع يعيش مرحلة

.(1) See, D. Bawer, Economic Analusis and Policy of Under Development Countries, (London, 1965). pp. 7-9.

(2) Ibid

(3) Ibid p.9.

(4) D. Lerner, The Passing of Traditional Society Modernizing the Middle East, op cit.

متقدمة إلى مجتمع يعكس تخلفه مرحلة حضارية سابقة[1].

ويحدد الفكر الانتشاري رؤيته في تحقيق التنمية كما يلي:

1- إن المشكلة المركزية في التنمية هي زيادة الإنتاج.

2- تحديث عملية التنمية عن طريق انتشار بعض الأنماط الحضارية والمنافع المادية من المناطق المتقدمة في العالم إلى المناطق المتخلفة.

3- يحدث انتشار مماثل في داخل أي بلد متخلف من القطاع الحديث إلى القطاع التقليدي.

4- يشكل القطاع التقليدي (المتأخر) عقبة في طريق نمو القطاع الحديث وبالتالي يعمل على إعاقة التنمية.

5- إن السمات الأساسية للقطاع التقليدي التي تعيق عملية التنمية هي النقص في رأس المال والعادات البدائية، مصحوبة بالمستوى الواطئ للعملية الوظيفية (Functional Litrary).

6- من أجل التأكيد على تقبل الناس واستيعابهم للتقنيات الحديثة يتوجب العمل على زيادة معرفتهم حول فاعلية وأثر تلك التقنيات وكيفية استخدامها[2].

وبذلك يرى هذا المنهج أن مقومات الدول النامية المادية والثقافية تنتقل

---

(1)ألفت حسن آغا، الاتصال الجماهيري، مصدر سابق، ص38.

(2) AG. Frank, Sociology of Development and Under Development Society, In Jaco Ckeroft. et. al. Dependence and Under Development, (N.Y. Gardin, City, 1972).

كذلك أنظر: دارم البصام، حول المدخل الاجتماعي لدراسة التنمية، مساهمة في التحليل، ورقة مقدمة إلى المراحل التحضيرية لندوة طرق العمل المكلفة بدراسات مفردة الإطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي (الكويت، 28-29 مارس، 1981)، ص795-797.

إليها من الخارج (من العالم المصنع)، وتنتشر مـن القطاعـات الحديثـة إلى القطاعـات التقليدية، ومن المدن الكبرى إلى المدن الصغرى ثم القرى.

كما أنه يدعو البلدان الناميـة إلى أن تصبح أكثر شـبهاً بالبلـدان المتقدمـة، وذلـك عـن طريق تبني اتجاهات وأنماط السلوك في المجتمعات الغربية[1].

رابعاً: المنهج المجتمعي

يعتبر هذا المنهج نتاجاً للجدل بين المناهج التنموية السابقة، إذ يرجع ظـاهرة التخلـف في العالم الثالث إلى عوامل ثقافية وديموغرافية تنبثق عـن البنـى الاجتماعيـة التقليديـة ويعتـبر هذا المنهج أن تلك البنى التقليدية تعزز من تفاقم أبعاد المشكلات الاقتصادية والثقافية، ولـذا فإنه يذهب إلى ضرورة إحداث ثورة ثقافية تعمل على خلق جديـد في طـرق التفكير السـائدة ومنهج العقل السائد[2]. ويركز على عامل التعليم كأساس للثورة الثقافية.

ويركز على النمو السكاني الذي يعتبره عاملاً مهماً يعزز من تفاقم المشكلات الاقتصادية، وقد تنبه العالم الثالث على هذا الأساس إلى ظاهرة النمو المتزايد للسكان، ومارست بعـض تلـك البلدان تنظيم النسل، ويمثل خطر هذه الظـاهرة في معناهـا الاقتصـادي بالنسـبة بـين الأعـداد السكانية من جهة وبين موارد الثروة المستغلة من جهة أخرى[3].

---

(1) W. Stohr and F. Tauler, Development from Above or Below, (N. Y. Jhon, Wiley), 1981.

كذلك أنظر: عبدالباسط عبدالمعطي، الفكر التنموي وصراع المصـالح، فكـر للدراسـات والأبحـاث (2 عـدد 317 أكتوبر، 1985)، ص16 .

(2) صالح أبو إصبح، التنمية والدور الاتصالي المفقود، مصدر سابق، ص78 .

(3) صلاح الدين نامـق، قضايـا التخلف الاقتصـادي، (القاهرة، دار المعارف، 1968)، ص ص35-40 .

ويـرى سـتوكويل وليـدولو (Stockwell and Laid Low) أن هـذا المـنهج في أساسـه تطـوير للمنهج الانتشاري (الذي دمج بعض المميزات للمنهجين النفسي والميثـالي)، وبالتـالي فهـو يعتـبر مشكلة المناطق المتخلفة ذات أبعاد ثلاثة:

1- بعد اقتصادي.

2- بعد ديموغرافي.

3- بعد ثقافي اجتماعي[1].

ويشترك هذا المنهج مع المناهج السابقة في مهاجمته للبنى الاجتماعية على اعتبـار أنهـا تفتقر إلى أي دور ايجابي في عملية التنمية[2].

خامساً: نظرية التبعية

نشأت هذه النظرية كرد فعل للمعاناة التي عاشتها شعوب الدول الناميـة مـن تجربـة نمط النمو الاقتصادي القائم على الاندماج الكامل في السوق العالمية، والموجه أساساً إلى خدمـة احتياجات الدول الصناعية الاستعمارية[3].

وترى هذه النظرية أن التخلص من ظاهرة التخلف والإنطلاق التنموي هـو الانسـحاب من النظام الرأسمالي الغربي وثقافته المهيمنة[4].

ويذهب أنصار هذه النظرية إلى أن ظاهرة التخلف في العـالم الثالـث تعـود إلى أسـباب تاريخية مكنت العالم الصناعي من تنمية نفسه على حساب تلك

(1) G.G Stock Wissl and N. A Laldlaw op cit. p.9.

كذلك أنظر: أبو إصبع، المصدر السابق، نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) عواطف عبدالرحمن، قضايا التبعية الاعلامية والثقافية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفـة، (الكويـت، الجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1984)، ص34 .

(4) ألفت حسن آغا، الاتصال الجماهيري وتنمية العالم الثالث، مصدر سابق، ص48 .

البلدان حيث استغلت مواردها واستحوذت على خيراتها[1].

ويعتمد بعض أنصار هذه النظرية على الرؤية الاشتراكية التي ترى في الاستعمار نتيجة لطبيعة تطور الأنظمة الرأسمالية في الغرب. كما ترى أن طبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي تؤدي إلى التطور الاقتصادي في بعض أجزائه (المركز) وإحداث التخلف في أجزائه الأخرى (الهامش) لذلك فإن نظرية التبعية ترى أن التخلف الذي تشهده الدول النامية والتقدم الذي تعرفه الدول المتقدمة هما وجهان لعملة واحدة ونتيجتان متزامنتان ومتداخلتان لتطور النظام الاقتصادي الرأسمالي المتكامل[2].

ويوضح سانتوس (Santos) نظرية التبعية بقوله: (أنها الحالة التي يكون فيها اقتصاد دولة محددة متوقفاً على التطور والتوسع الاقتصادي وآخر يكون خاضعاً له)[3].

ويعتبر أندريه فرانك (Andre G) من أشهر أنصار هذه النظرية إذ يرى أن المجتمعات التقليدية قد غيرها الاستعمار. ومن ثم فإن طرائق الحياة فيها قد أفسدت ومواردها الاقتصادية قد صودرت[4].

---

(1)أنظر آراء أندريه فرانك (Andre. G) لدى: صالح أبو إصبع، التنمية الشاملة، والدور الاتصالي المفقود، مصدر سابق، ص77 .

(2)ألفت حسن آغا، المصدر السابق نفسه.

(3)D. Santos, The Struture of Dependence Amarican Review, 60, 1970, p. 231.

أنظر كذلك: ألفت حسن آغا، المصدر نفسه.

(4)تراجع آراء أندريه فرانك لدى صالح أبو إصبع، المصدر السابق نفسه.

سادساً: نظرية المراحل لدى روستو (Rostow)[1]

يشترط روستو (Rostow) في كتابه مراحل النمو الاقتصادي 1962 لنمو أي مجتمع ضرورة مروره بمراحل معينة الواحدة تلو الأخرى حتى يصل إلى درجة النمو وهذه المراحل هي:

1- مرحلة المجتمع التقليدي: تمتاز هذه المرحلة بتخلف البنى الاجتماعية والفنون الإنتاجية والعلوم وبتدني نصيب الفرد من الدخل القومي.

2- مرحلة التهيؤ للإنطلاق: تمتاز هذه المرحلة بانتشار التعليم الذي يساعد علي تغيير في البناء الاجتماعي وفقاً لأسس العمل والإنتاج، فيتطور البناء الاقتصادي ويظهر اهتمام بطرق المواصلات، ويستخدم المجتمع أساليب حديثة في الإنتاج.

3- مرحلة الإنطلاق: وهي مرحلة الابتكار والتغيير الاجتماعي في طرق ووسائل الإنتاج. ويحدد روستو (Rostow) الانتقال لهذه المرحلة بارتفاع معدل الاستثمار من 5% إلى 10% وتنمية قطاع رئيسي من قطاعات النشاط الاقتصادي، وكذلك بتوفر هيكل سياسي تنظيمي يحسن استغلال الموارد ويعمل على توفير رأس المال ويتمكن من الاستفادة من الوفرات الاقتصادية الخارجية.

4- مرحلة الاتجاه نحو النضج: وفي هذه المرحلة يصل المجتمع إلى تطبيق أحدث طرق ووسائل الإنتاج ويصيبه تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية. إذ يصيب التغيير العمل من حيث نسبة الأجور والكفاءة وانكماش العمل بالزراعة، كما يصبح فيه الدور السياسي إلى المديرين الذين يتولون إدارة

(1)W.W. Rostow, The Stages of Economic Growth, (London, Cambridge Aniver, City Press, 1960).

المؤسسات ذات الفروع المتعددة.

5- مرحلة الاستهلاك الوفير: وترتفع في هذه المرحلة مستويات الاستهلاك فتظهر جوانب الرفاهية والضمان الاجتماعي في حياة المجتمع[1].

سابعاً: النظرية الماركسية

تذهب النظرية الماركسية إلى أن التنمية تتحقق بفعل حتمية التطور التاريخي الذي يسيره التناقض بين مصالح الطبقات داخل المجتمعات. إذ يعمل هذا التناقض على خلق الصراع بين من يملكون وسائل الإنتاج وبين من لا يملكون (أي طبقة العمال والفلاحين)، ويأخذ هذا الصراع أشكالاً متعددة أهمها الشكل السياسي الذي ينتهي إلى سيطرة الطبقة العاملة (البروليتاريا) على الحكم والقضاء على الرأسمالية. وبسيطرة الطبقة العاملة على وسائل الإنتاج يتحقق الانسجام بينها وبين الأهداف الجماعية للإنتاج التي تتمثل في إشباع حاجات المجتمع بكامله[2].

وترى هذه النظرية أن التنمية تعني القضاء على حالة التخلف التي هي في نظرها من صنيعة الدول الاستعمارية التي خلقت حالة من التبعية الاقتصادية للدول المستعمرة. فهيمنت الدول الاستعمارية على اقتصادها القومي وأخضعته لنفوذها. لذا فإن التنمية تتحقق في المنظور الماركسي بعد إنهاء حالة الاستعمار ونفوذ الاستعمار قبل أي تقدم اقتصادي ملموس في الدول النامية ويتأتى ذلك

---

(1) أنظر مراجعة لنظرية روستو لدى: علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مصدر سابق، ص ص86-97، كذلك أنظر: صلاح الدين نامق، مصدر سابق، ص ص 34-35 .

(2) كارل ماركس، رأس المال، نقد الاقتصاد السياسي، ترجمة أنطوان حمصي (دمشق، بدون ناشر، 1971)، كذلك أنظر: محمد طه بدوي وعبدالمنعم فوزي، الاشتراكية بين الفكر والتطبيق، (الاسكندرية، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، 1968)، ص ص118-56 .

من خلال:

أولاً: تصفية الأوضاع الاستعمارية الاستقلالية القديمة، وإقصاء الطبقات الاجتماعية المسيطرة، وإلغاء التشكيلات السياسية المرتبطة بالاستعمار.

ثانياً: الاستقلال الاقتصادي، ويمر عبر نزع ملكية رؤوس الأموال الأجنبية وتأمين المزارع والمناجم والبنوك وسائر المشروعات المملوكة لرأس المال الأجنبي.

ثالثاً: إلغاء الطبقات (الطفيلية) المرتبطة بالاستعمار ومحاولة التمهيد لثورة وطنية تناضل من أجل الاستقلال بجميع أشكاله[1].

وتتوج تلك الشروط بوضع خطة اقتصادية علمية شاملة من شأنها رفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع في البلدان النامية[2].

وتعتبر تلك الشروط انعكاساً جلياً عن النظرية الماركسية التي ترى أن التطور الاجتماعي هو أمر حتمي، يقود إليه تغيير أسلوب الإنتاج عبر مراحل تاريخية من المشاع إلى الإقطاع فالرأسمالية، ومن ثم انتقال المجتمعات الإنسانية إلى مرحلة الملكية العامة، أي الشيوعية[3].

وتذهب الماركسية إلى أن تطور أسلوب الإنتاج والقوى الإنتاجية (الإنسان والأدوات) يعني مرحلة جديدة من مراحل تطور المجتمع، فبتغيير أسلوب الإنتاج يتغير مجمل نمط الحياة إذ تظهر مؤسسات جددة وتتغير آراء الناس ونفسيتهم وهي بذلك تذهب إلى أن أسلوب الإنتاج ليس فقط أسلوب تحصيل الناس لأسباب معيشتهم بل أنه شكل معين من نشاطهم الحياتي، نمط معين من حياتهم، فكيفما

---

(1)صلاح الدين نامق، مصدر سابق، ص ص35-40 .

(2)المصدر نفسه.

(3)كارل ماركس وانجلز، البيان الشيوعي، ترجمة الشركة اللبنانية للكتاب (بيروت، الشركة اللبنانية للكتاب، ب. ت) ص ص 66-67 .

يكون نشاط الافراد الحياتي يكونون هم أنفسهم[1].

وتعتبر الماركسية تطور قوى الإنتاج أساس التطور الاجتماعي، ويتأتى ذلك عبر تحسين أدوات الإنتاج وطرقه وتطوير مهارات الناس ومعارفهم وآفاقهم الثقافية والتكتيكية، وهذا مرهون باستخدام المعارف العلمية المتجسدة في التكنيك أو في الناس فيغدو العلم أساس التطور الاجتماعي والاقتصادي[2].

نقد المناهج التنموية

في إطار الجدل الفكري بين أنصار النظرية الماركسية ونظرية التبعية من جهة ودعاة المناهج التنموية الغربية من جهة أخرى وجه أنصار النظرية الماركسية نقداً لتلك المناهج، واعتبروها قد أغمضت أعينها عن الظروف الخارجية المتمثلة بالاستعمار الغربي التي خلقت ظاهرة التخلف، كما اعتبرت تلك المناهج قد أغفلت الاستغلال ومستوياته الخارجية والداخلية، والذي ينتج عنه عدم المساواة وتناقض في توزيع الفرص والخبرات الاجتماعية وهدر الإمكانيات البشرية، الأمر الذي يجدد شروط تخلف الإنتاج[3].

أما أنصار المنهج الانتشاري فيعتبرون التبيعة حالة مؤقتة. فالدول النامية يمكن لها أن تستعيد التقنية الثقافية من الدول المتقدمة ثم بعدها يتم تطويرها وتكيفها لتتفق والمعايير الثقافية السائدة في الغرب[4].

---

(1)المصدر نفسه، ص 64- 65، 58- 61 .

(2)المصدر نفسه.

(3)عبدالباسط عبدالمعطي، الفكر التنموي وصراع المصالح، دراسات وأبحاث، مصدر سابق، ص52 .

(4)نجيب محمد الصراريه، الهيمنة الاتصالية، المفهوم والمظاهر، العلوم الاجتماعية، (العدد، 2 صيف 1990)، الكويت، جامعة الكويت 1990، ص 133 .

وفي هذا السياق يشير بول (Pool) إلى أن العناصر الثقافية الأجنبية يتم تكييفها في إطار الثقافة الوطنية المستقلة، وفي هذه الحالة تبرز ظاهرة التبعية المبدئية نتيجة لهذا التفاعل ما بين الثقافة المستوردة والثقافة الوطنية يتم بعدها إضفاء شيء من الثقافة الوطنية على العناصر المستوردة[1].

واعتبر بعض منظري التنمية في الوطن العربي أن النموذج الغربي معيب في أساسه إذ بهتت الأنماط الثقافية للأقطار الغربية في ثقافة واحدة قوامها الاستهلاك والتسلح وإن كان النموذج قد نجح في توفير الرخاء المالي في البلدان الغربية المصنعة، إلا أن ذلك استتبع آثاراً مدمرة في المجالات البيئية والاجتماعية والنفسية. أما بالنسبة بلدان العالم الثالث فالنموذج غير متطابق وبالتالي فهو قاصر معرفياً مما يجعله غير صالح للتطبيق في تلك البلدان[2].

وقد أفرزت تلك الانتقادات دعوة إلى التنمية البديلة والتي تدور ملامحها الأساسية حول خصوصية التنمية في كل بلد من بلدان العالم، والتوجه نحو التفاعل المستقل مع البلدان الأخرى بعيداً عن التبعية بكل مظاهرها وأشكالها[3].

لقد ركزت أدبيات التنمية في الوطن العربي على الجوانب التالية:

1- أن تكون التنمية عملية تطوير حضاري شامل.

2- أن تحرر الاقتصاد العربي والعقل العربي من التبعية.

3- أن تواجه بكفاءة وعلى نحو حاسم ما يواجه الوطن العربي من تحديات.

---

(1)Pool L. The Changing Flow of Television, Journal of Communication, 27 (1) 1977. pp. 139-149.

كذلك أنظر: نجيب محمد الصرايره، مصدر سابق ، ص134 .

(2)المصدر نفسه، ص 48-51 .

(3)ألفت حسن آغا، مصدر سابق، ص 50-51 .

4- أن تكون تنمية حقيقية ترقى بمستوى البشر.

5- أن تتوفر لها عوامل الاستقرار[1].

وهكذا يبدو أن هناك شبه إجماع لدى دارسي التنمية في الوطن العربي وفي العالم الثالث على أن عملية التحديث التي تمر عبر تلك المناهج الغربية تدعو إلى التحديث الذي يقلد الغرب، دون اكتراث ببناء القوة الإبداعية كما يدعو إلى تضخيم نوع من النشاط الاقتصادي من غير التفات إلى تنمية القوى الإنتاجية العلمية والتكنولوجية[2].

إلا أن أقطار الوطن العربي لم تستطع مقاومة الفكر التنموي الغربي كما أنه لم يقدم فكراً تنموياً مستقلاً يوقف زحف قيم الحضارة الغربية ونمط الحياة فيها. وهو ما يعتبر أحد مؤشرات التخلف التي يتخبط بها الوطن العربي بالإضافة إلى التجزئة والتبعية، والذي يحاول دارسو الإعلام التنموي أن يجعلوا للاتصال الجماهيري دوراً في التخلص منه وهذا ما يتناوله الفصل القادم الذي يتناول الإعلام التنموي مفهوماً ونظريات.

---

(1)محمد لبيب شقير، "مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها في التخطيط للتنمية العربية"، آفاقه وحدوده، (الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 1981)، ص 176 - 194 .

(2) أنور عبد الملك، تنمية أم نهضة حضارية" في: أنور عبد المالك وآخرون، دراسة في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982) ص34.

الفصل الثاني

الإعلام التنموي

المبحث الأول: الإعلام التنموي - المصطلح

المبحث الثاني: الإعلام التنموي- النظريات

المبحث الأول

الإعلام التنموي - المصطلح

لقد تعددت تسميات الإعلام التنموي فتارة يسمى (الصحافة المتخصصة في مواضيع التنمية) وتارة (الإعلام للتنمية) وتارة أخرى (الإعلام لمساندة التنمية).

وكيفما كانت التسمية فإنه يحمل معنى واحداً تحدده نورا كوبرال (Nora Kheberal) بقولها أنه: (فن وعلم الاتصال الإنساني الذي يستهدف الإسراع في تحويل بلد من الفقر إلى حالة ديناميكية من النمو الاقتصادي الذي يوفر إمكانية أعظم للمساواة الاقتصادية والاجتماعية وإنجاز أعظم للإمكانيات البشرية)[1]، من خلال هذا التعريف يكن الاستنتاج أن الإعلام التنموي يتضمن كل إعلام يستهدف تحقيق أهداف الخطة التنموية ويعمل على تيسيرها.

وقد ظهرت بوادر ما أخذ يعرف بالإعلام التنموي في ملحظات بلتران (Bultran, 1947) حول وسائل الإعلام في التنمية القومية، إذ لاحظ أن لوسائل الإعلام في تلك الحقبة المبكرة من تطور بحوث الإعلام والتنمية عدة أوجه حيوية للإعلام، الذي لم يقدم للبلدان النامية إلا خدمة سيئة على حد تعبيره وتتمثل تلك الأوجه بالآتية:

1- انتشار وسائل الإعلام أو مدى اتساعها: إن قطاعات كثيرة من سكان الريف لا تزال بعيدة عن متناول وسائل الإعلام.

2- محتوى وسائل الإعلام: الفلاحون ليسوا سوقاً رائحة لوسائل الإعلام التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الإعلانات التجارية، لذا فإن وسائل الإعلام موجهة

---

(1)Nora Queberal, What Do We Mean of By Development Communication, Development Review, Feb, 1973.

أنظر آراء نورا كوبرال لدى صالح أبو إصبع، "دور الاعلام في التنمية في الإمارات العربية المتحدة"، في كتاب: دراسات في الاعلام والتنمية، تحرير صالح أبو إصبع، (قيد النشر)، ص272 .

نحو جمهور المدينة الذي يكوّن سوقاً رائجة لها.

3- قواعد وسائل الإعلام: مع التسليم بأن وسائل الإعلام موجهة نحو المدينة بقوة فإنها تضع قواعد لرسائلها في أسلوب يخاطب جمهور المدينة. وما هو ذو قيمة مباشرة في تحسين الزراعة بعيد كل البعد من إدراك أولئك الذين يمكن أن يستفيدو من المعلومات أكبر فائدة[1].

وفي الستينات لاحظ (آلان تشالكي) (A. Tchalcky) وخوان مركادو (K. Merckadow) أن الصحفيين العاديين غير مؤهلين للعمل تحت مظلة الإعلام التنموي الذي يشتمل على تغطية الأخبار الاقتصادية والزراعية والصحية والتربوية المتعلقة بالتنمية[2]. كما أن تغطياتهم تفتقر إلى التحليل الاقتصادي الذي يساعد المخططين للتنمية والمستفيدين من المشاريع الإنمائية على كل المستويات لأن تغطية أنباء التنمية وتحليلها وتسليط الضوء على ما أخفق أو نجح من جوانبها المختلفة يساعد في عملية التنمية[3].

وفي السبعينات وجه (فيت) (Fitt, 1974) نقداً شديداً لوسائل الإعلام خاصة من جانب قصور مضمون الزراعة فيها، كما أوضح أنها مركزة نحو جمهور المدينة نحو ما أوضحه (بلتران) (Bultran) وأنها في يد أناس لهم عطف قليل على المزراعين ومشاكلهم، وحتى وسائل الإعلام التي تهتم بالزراعة تتجه نحو

---

(1) ديفيد ويفر وكريستين أوغان، مصدر سابق، ص13 .

(2)أنظر: برنانت كيريل، "الإعلام من أجل التنمية الزراعية، في الإعلام وتحديات التنمية"، سيد رحيم وآخرين، (تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1984)، ص23 .

(3)Christine, L. Ogan Developpement Journalizm Communication, The Status of Concept, GAzette, 29, 1982. pp. 3-13.

كذلك أنظر: ديفيد ويغر وكريستين أوغان، من الثقة بالنفس الي الشك بالنفس، ترجمة منى الطاهر (تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1985)، ص 14 .

الاستجابة أكثر إلى المنتوجات الزراعية الصناعية لا إلى الفلاح نفسه[1].

وفي إطار الإعلام التنموي جرى أيضاً الحديث عن الاستعمار الإعلامي لدول الغرب وما ينتج عنه من سيطرة إعلامية على وسائل الإعلام وذلك بنشر برامج ومضامين إعلامية صادرة عن الغرب وهادفة للمستهلكين الغربيين.في الوقت الذي ليست للدول النامية حاجة لأغلب هذه البرامج وإنما هي بحاجة الي تلك المتعلقة بأهداف التنمية في البلد والمنسجمة معها[2].

وفي ذلك ما يدل على لفت أنظار المسيطرين على وسائل الإعلام في الغرب إلى حاجات البلدان النامية الاتصالية في مجال التنمية كما أنها دعوة لتحكيم المضامين الإعلامية إلى احتياجات التنمية في تلك البلدان التي لا تملك قدرة مالية ولا تقنية لإنتاج البرامج محلياً. وبالتالي فهي تجد في البرامج الغربية ميسرة في الشراء[3].

ومن هنا وتحت لافتة الإعلام التنموي توجهت الأنظار إلى القاعدة الجماهيرية لتبدي رأيها في الإعلام الموجه إليها ومن هذا المنطلق انتهى الباحثون إلى أن استعمال الإعلام ذي الخطين [*] يساعد علي انسجام مضمون المادة

(1) ديفيد ويغر وكريستين أوغان، المصدر السابق ، ص 14.

(2)برنانت كيريل، الاعلام من أجل التنمية الزراعية، مصدر سابق، ص29 .

(3)المصدر نفسه.

[*] طرح أسلوب الاعلام ذي الخطين (Tow Way of Communication) كبديل للأسلوب الإعلامي الرأسي (One Way of Communication) وتتلخص فكرته بضرورة إشراك الجمهور الإعلامي المستهدف في العملية الإعلامية المقدمة إليه مما يجعل منها أكثر ارتباطاً بالاحتياجات الإعلامية لذلك الجمهور وهو ما لا يستطيع الاعلام الرأسي تحقيقه إذ يهمل هذا الأسلوب في العملية الاعلامية، رأي الجمهور المستهدف فيما يقدم اليه من مضامين (المصدر نفسه، ص ص9 -10).

الإعلامية مع الاحتياجات الاتصالية للجمهور من خلال المشاركة والتغيير بوضوح عن مشاكله وآماله وطموحاته التي يخلقها هذا النمط من الاتصال[1] وفي هذا الصدد أكدت دراسات عديدة أن سير الإعلام من الأعلى إلى الأسفل غالباً ما يخفق، ففي دراسة لروجرز (Roger) على ثلاثة قرى في كولومبيا (تقع على بعد 35 كم غرب العاصمة يوجوتا) استنتج أن فشل الإعلام في قرى العينة كان نتيجة لخلو المادة الإعلامية مما يثير اهتمام أهل الريف إضافة إلى ضعف الدخل الفردي وانتشار الأمية[2]. وهذا ما يعكس أهمية إقحام الجمهور بالعملية الإعلامية.

ولقد تناول البحث في تحديد مصطلح الإعلام التنموي جانباً آخر في وسائل الاتصال لا يتسم بضعف المادة الإعلامية اللازمة للتنمية أو التي يحتاج إليها الجمهور المستهدف بل هو إغراق الجمهور بفيضان زائد من المواد الإعلامية كما يراه شرام ويسميه (Over Communication) وبالتالي يعجز الفرد المستهدف عن انتزاع ما يكفي حاجاته الاتصالية وبالتالي ما يتماشى مع الخطط التنموية. ويوضح شرام ذلك على النحو الآتي:

1- تعمل الإذاعة فيضاناً زائداً في الريف، إذ أن انتشار الأمية وضعف الدخل الفردي لا يسمح بانتشار وسائل الإعلام المكتوبة وبالتالي فإن تعرض الفرد في الريف للمذياع يخلق لديه ذلك الفيضان الذي يصيبه بالارتباك.

2- تعمل وسائل الإعلام المكتوبة بخلق نفس الحالة في المدينة، فانتشار التعليم وارتفاع الدخل الفردي نسبياً عما هو عليه في الريف يؤدي إلى تلك الحالة.

لذا فإن شرام يقترح أن يكون هناك اتجاه علمي، وتكنولوجي يركز على مساعدة الفرد في الوصول إلى حاجاته عن طريق فصل أو نزع ما يحتاج إليه من

---

(1) برنانت كيريل : مصدر سابق ، ص29.

(2) المصدر نفسه.

ذلك الفيضان سواء طلبها هو أم أقرها المخططون للتنمية، ويقترح أيضاً إنشاء قنوات خاصة لذلك من وإلى هؤلاء الذين يحتاج الأمر إلى مشاركتهم هذه المعلومات لتوظيفها في التنمية[1].

وفي اقتراحات (شرام) السابقة دعوة لإقرار مصطلح (الإعلام التنموي) واعتماده كعلم يهتم بتوظيف الإعلام بوسائله المختلفة نحو العملية التنموية. ويرى الباحث أن مبررات هذا العلم هو ما تتطلبه العملية التنموية من توجيه محكم للإعلام ومضامينه، بحيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاحتياجات الاتصالية للعملية التنموية، وإلا فإن الإعلام وما تحمل وسائله من مضامين قد يصبح معوقاً للتنمية.

وفي سياق نشأة هذا المصطلح (الإعلام التنموي) فإلى جانب بوادره العلمية المتمثلة بالدراسات والأبحاث على المستوى النظري، فهناك بوادر عملية وظفت هذا المصطلح العلمي، فقد كشفت بعض الدراسات التي تمت في المجالات التي شملها مصطلح الإعلام التنموي عن وجود صحافة متخصصة في هذا الضرب من الإعلام.

إضافة إلى وجود أجهزة تعمل على تأهيل وتدريب العاملين في حقل الإعلام التنموي وفي هذا الاتجاه سارت معظم السياسات الإعلامية للبلدان النامية. فانتشرت وسائل الإعلام المحملة بالتنمية للتبشير بها وخاصة إلى الريف[2]. وبرزت في هذا الميدان وسائل الإعلام الجماهيرية ووسائل جماهيرية

---

(1)See, W. Schramm, Mass Communication, (urbana : Univer City of 111 inois, Unesco, 1964, p. 249.

كذلك أنظر: مراجعة، صلاح الدين عبدالحميد لآرائه في كتاب: قياس دور الصحيفة اليومية في التنمية الوطنية، مصدر سابق، ص135 .

(2)وليور شرام، دور أجهزة الإعلام في التنمية القومية، ص ص107-108 .

خاصة مثل اللوحات المطبوعة وصحف الحائط. وكذلك إعداد برامج إذاعية تدور حول موضوعات محلية يتنافس فيها الريفيون أنفسهم. إضافة إلى أفلام تعد عن التنمية لتعرضها عربات السينما المتنقلة أو غيرها من أجهزة العرض. إضافة إلى استخدام عاملين معينيين في نواحي الصحة والزراعة وتنمية المجتمع ليخاطبوا أهل الريف مباشرة[1].

فالتقدم النسبي في التنمية يحتاج إلى إعلام تنموي متعدد القنوات، بمعنى أن يكون عند الشخص الواحد، الصحيفة والراديو ومصادر أخرى للإعلام، إذ أن احتمال وصول المادة الإعلامية المتعلقة بجانب معين من التنمية سواء كان برنامجاً زراعياً حول طريقة استخدام السماد والحصول عليه أو عن المكان الذي تنشأ فيه العيادة الجديدة أو عن النظام الجديد للضرائب أو أي نوع آخر من أعلام التنمية يعتمد ذلك على توافر القنوات متعددة الفروع[2].

إن الإعلام التنموي يشتمل على مجهودات اتصالية على شكل برامج وحملات إعلامية في مجالات مختلفة مثل الزراعة والصحة وتعلم القراءة والكتابة والتعليم، ضمن خطة إعلامية يتحدد فيها الهدف العام من البرنامج الإعلامي أو الحملة الإعلامية وإعداده على ضوء الدراسة المسبقة للمجتمع الذي يراد ايصال الرسالة الإعلامية إليه[3].

وينضوي تحت مظلة مصطلح الإعلام التنموي مجموعة من الأهداف، كما حددتها النشاطات العلمية التي تناولت تأثير وسائل الإعلام في التجارب التنموية.

---

(1) وليور شرام، المصدر السابق، ص ص : 107 - 108.

(2)المصدر نفسه، ص ص195- 225 .

(3)محمد عبدالقادر أحمد، دور الاعلام في التنمية، مصدر سابق، ص300 .

ولقد تم تحديد أهداف الإعلام التنموي في المؤتمر الدولي لسياسات الاتصال، للإسراع بتنمية المجتمعات الذي عقد عام 1975 وذلك على النحو التالي:

1- تحديد حاجات الناس ومنحهم شرعية مصداقية سياسية للتعبير عن تلك الحاجات بتزويد المواطن بمنفذ للنظام الاتصالي ليخدم كمرجع فعّال للحكومة فيما يتعلق بأهداف التنمية وخططها.

2- تزويد جميع مستويات المجتمع بروابط اتصالية أفقية ورأسية ويدخل ضمن ذلك تنمية أساليب الاتصال التقليدية لدى المجتمع.

3- دعم الثقافة القديمة للمجتمعات المحلية عبر وسائل الإعلام الجماهيرية والمحلية التي تعتمد على التشجيع الفني للاعتراف القومي بهذه الثقافة.

4- العمل على رفع الوعي لدى الناس بمشاريع وفرص التنمية.

5- العمل على تعزيز الاتجاهات والدوافع التي تساهم في التنمية.

6- التزويد بالمعلومات المناسبة التي تحتاج إليها عملية التنمية في جميع مراحلها ومثال على ذلك: معلومات عن الوظائف والمهن ومعلومات في مجال الاستهلاك.

7- تدعيم التنمية الاقتصادية من خلال ايجاد روابط اجتماعية.

8- توفير الدعم لبعض المشاريع التنموية المحددة والخدمات الاجتماعية بما فيها الرعاية الصحية، التدريب الزراعي والمهني والمصلحة العامة مشاريع تنظيم الأسرة[1].

---

(1)أنظر هذه الأهداف في:

Parker Edwin, Planning Communication Technology and Institutions For Development, In Perspectives in Communication and Planning (eds) Saueed Rahimand Jhon Meddelton, (Honolulu, East - West, Center, 1977). pp. 229-228.

ولقد انبثقت مجموعة نظريات وأفكار قدمها الباحثون الذين عالجت دراساتهم علاقة الإعلام بالتنمية وتدخل في إطار مصطلح الإعلام التنموي ومن أبرز هذه النظريات:

1- نظرية التحضر عند ليرنر.

2- نشر الأفكار المستحدثة عند روجرز.

3- دور الاتصال في التنمية القومية عند شرام.

والمبحث الثاني محاولة لتقديم هذه النظريات والتعليق عليها.

المبحث الثاني

الإعلام التنموي: النظريات

أولاً: نظرية التحضر عند ليرنر (Lerner):

تعتبر نظرية ليرنر عن التحضر، من أشهر النظريات الإعلامية في التنمية، وركزت على دور وسائل الاتصال في التحضر، ويحدد ليرنر مفهومه عن التحضر بالحضارة الغربية التي يعتبرها الأساس والهدف الذي يتطلع إليه أبناء الشرق الأوسط جاهروا أم لم يجاهروا[1].

وتعتبر الحالة النفسية التي أطلق عليها ليرنر التقمص الوجداني) هي أساس نظريته التنموية، فالأشخاص المتقمصون وجدانياً هم أولئك الذين يملكون قدرة عالية للاستجابة لكل جديد في بيئة متغيرة، ويرتبط بقوة هذا الحراك الذي يعني القدرة العالية على التغيير. وهنا يأتي دور وسائل الإعلام وهو مضاعفة الحراك الذهني للأفراد بصورة مباشرة أم غير مباشرة وبالتالي نشر اتجاهات محابية للتغيير[2].

كما يرى ليرنر أن التقمص الوجداني، مهارة لا غنى عنها من أجل الخروج من المجتمعات التقليدية، إذ أن هذه الصفة تجعل من الفرد قابلاً لأن يعرف أدواراً جديدة ويتعلم علاقات جديدة، وهذا ما يقوي لدى الفرد الشخصية المتفتحة، ويعتبر ليرنر أن المجتمعات التقليدية لا تتوفر على هذه الصفة، ولذلك فهي مجتمعات تفتقر إلى المشاركة إلا في نطاق القرابة، كما تحدد هذه الأخيرة سعة المجتمع. ولذلك فإن هذه المجتمعات معزولة عن بعضها البعض. وهنا يأتي دور وسائل الإعلام إضافة إلى فك العزلة عن هذه المجتمعات وتوسيعها تأكيدها على صفة الاستشعار بالآخرين أو التفتح الذي يعمل على التغيير الاجتماعي

---

(1)D. Lerner, The Passing of Traditional Society, op cit, p 135.

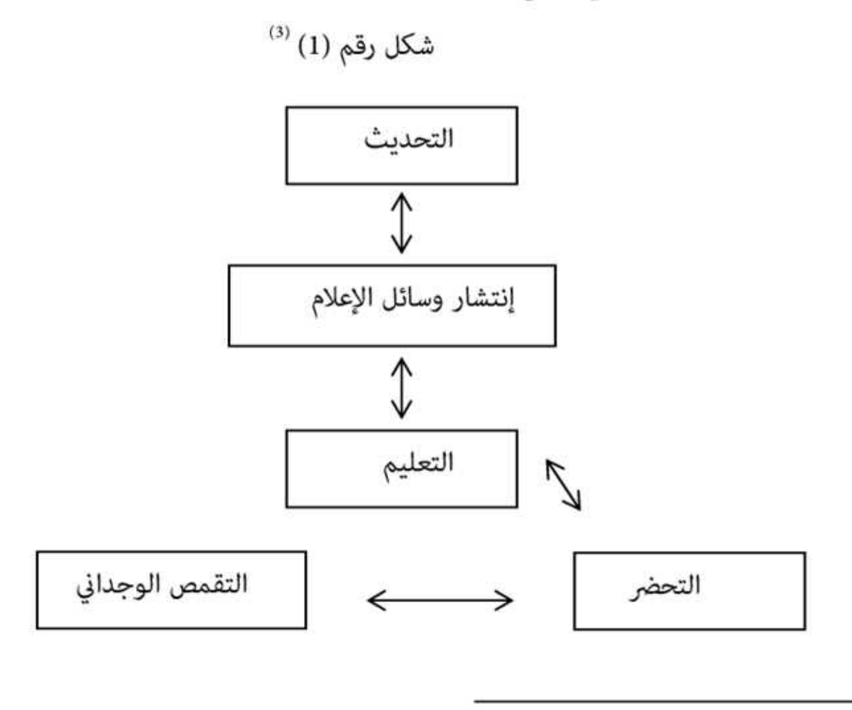
(2)Ibid, p. 50.

والوصول إلى المجتمع العصري الذي يتوفر على هذه الصفة[1].

ويذهب ليرنر في نظريته إلى أن السكن في المدن يؤدي إلى زيادة في نسبة التعليم الـذي يفترض أنه يؤدي إلى زيادة في التعرض لوسائل الاتصال التي تستثير المشـاركة. وهـي مـا يقصـد بها ليرنر زيادة الدخل الفردي وفي التصويت أي (المشاركة السياسية)[2].

ويبسط الشكل الآتي نموذج ليرنر للتحديث:

شكل رقم (1) [3]



(1) أنظر مراجعة لآراء ليرنر لدى: عصام سليمان موسى، المدخل في الاتصـال الجماهـيري، مصدرسـابق، ص ص 202 -204 .

كـذلك أنظـر: محمـد نـاجي الجوهر، دور الاعلام في التنميـة، مصـدر سابق، ص ص 109 - 113 .

(2)D. Lerner, op cit, pp . 4- 52.

(3)Ibid, p. 48 .

كذلك أنظر: ألفت حسن آغا، الاتصال الجماهيري وتنمية العالم الثالث، مصدر سابق،ص31.

ويرى ليرنر أن هذه الحالة تعاود الظهور فعلاً في سائر المجتمعات التي تمر بطور النمو بغض النظر عن اللون والعرق والعقيدة[1].

وقد دفع الاتجاه النفسي الذي أوحى به ليرنر العديد من علماء الاتصال لفحص العلاقة السببية بين انتشار وسائل الإعلام وإمكانية القراءة والتعليم والتحدث والتطور الاقتصادي وقدموا اقتراحاتهم حول ذلك، فقد اقترح عالم السياسة (مككرون) (McCnrone) و (كنودي) (Charles Cnudde) في عام 1967 نموذجاً للتنمية السياسية الديموقراطية يتنبأ بزيادة في التمدن تؤدي الي زيادة

في التعليم الذي يؤدي بدوره إلى زيادة في الإعلام وأخيراً إلى زيادة في النمو السياسي والديمقراطي[2].

نقد نظرية ليرنر

في عام 1968 استخدم (شرام وروغلز) (Ragals) معلومات كانا قد جمعاها من 23 بلداً من البلدان الأقل نمواً في الأعوام (1961،1960،1951،1950) وذلك من أجل اختبار العلاقة بين التمدن والتعليم، والناتج القومي الإجمالي وتطور وسائل الإعلام، فوجد أن هذه العلاقة مرتبطة ببعضها البعض بطرق مختلفة في شتى أنحاء العالم النامي. ففي الشرق الأوسط (مثلاً) وجد أن القراءة والكتابة هي مؤشر أقوى لنمو وسائل الإعلام من التمدن أو الناتج الإجمالي[3].

---

(1) D. Lerner, op cit, p . 46.

كذلك أنظر : محمد ناجي الجوهر، دور الاعلام في التنمية، مصدر سابق، ص 109 .

(2) أنظر مراجعة لهذه الدراسات لدى ديفيد ويفر وكريستين أوغان، مصدر سابق ، ص6 .

(3) Weaver. D. "The Press and Government Restriction Across national Study Over Time", Gazette, 2 no, 3, 1977), pp. 152-170.

كذلك أنظر ديفيد ويغز وكريستين أوغان، المصدر السابق، ص7 .

واستخدم بعد ذلك (ويغر) (Weaver) معلومات جمعها من (13 بلداً) في الفترة ما بين (1960-1977)، ولم تؤيد نتائج هذا الاختبار ليرنر إلا قليلاً كما وجد (ويغر وبونباوم) (.D Weaver and Boan Bawen) أن وسائل الإعلام ليست نتيجة للتمدن، كما أن مثل هذا الانتشار لوسائل الإعلام يساهم مساهمة كبيرة في الإنتاجية الاقتصادية[1].

ويمكن تلخيص أبرز الانتقادات التي وجهت إلى نظرية التحديث عند ليرنر في الآتي:

أولاً: أن ليرنر يهمل تباين الثقافات بين مجتمع وآخر والتي تكون ضرورة لتفهم التنمية من خلال فهم أبعادها النفسية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية[2].

ثانياً: لقد سلم ليرنر بشكل قاطع بأن التخلف هو أحد مراحل التطور في الوقت الذي يغفل فيه العوامل التي أدت إلى السكن في المدن وكيف حدث ذلك؟ وهل يمكن حدوث ذلك في العالم بنفس الطريقة وبنفس السرعة؟ كما أنه لم يناقش نسبة التعليم في العواصم الكبرى التي أطلق عليها مدن الصفيح، وهل أدى تكديس الناس بها الي أن يتعلموا؟ بل هل أدى تعرضهم لوسائل الاتصال إلى أن يتعلموا؟ ثم ما مضمون ما تعلموه؟ إن ليرنر لم يقدم تعليلاً لتلك التساؤلات[3].

---

(1)أنظر مراجعة لنتائج هذه الدراسة لدى المصدر نفسه.

(2)صالح أبو إصبع، الاعلام والتنمية، نموذج مقترح للاتصال التنموي في الاطار العربي الإفريقي، مصدر سابق، ص39 .

(3)أنظر مناقشة محمد ناجي الجوهر لهذه النظرية في: دور الاعلام في التنمية، مصدر سابق، ص ص115-116 .

ثالثاً: إن ليرنر لم يفرق بين التحديث والتنمية، واعتبرهـا شـيئاً واحـداً، فالتنميـة عمليـة شـاملة، بينما التحديث يمكن أن يكون المظهر المادي للتنمية(1).

رابعاً: لقد أغفـل ليـنر الجانـب التـاريخي الـذي أدى إلى التقـدم في بعـض المنـاطق مـن العـالم والتخلــف في الجانــب الآخــر، كــما أغفــل التبعيــة كــإفراز مــن إفــرازات الســيطرة الاستعمارية(2).

خامساً: إن ليرنر بدعوته تحطيم البنى الاجتماعية التقليديـة للبلـدان الناميـة، وبالتـالي تقمـص الأدوار والأنماط الاجتماعية الغربية فإنه يحطم أي محاولة نهوض حضارية ذاتيـة وهـذا ما دفع العديد من الباحثين في هذا المجال إلى وصفه بالعرقية(3).

ثانياً: روجرز (Rogers) وانتشار المستحدثات:

تم اعتناق انتشار المستحدثات في العـالم الثالـث كمنظـور تنمـوي للإعـلام أنطلاقـاً مـن نموذج الانتشار الذي يرى في الإعـلام عـاملاً أساسـياً لحـدوث القفـزة التنمويـة التـي تسـتهدف انتشار التعليم وتخفيض نسبة الأمية ونشر وسائل الإعلام والتجديد(4).

وأعيرت مسألة نشر الأفكار المستحدثة أهمية خاصة، فالوسائل الجديدة لا تعنـي فقـط أن المجتمع قد توصل إلى أساليب أكثر فعالية في معالجـة مشـاكله التقنيـة في الإنتـاج، بـل قـد تـؤدي إلى إحـداث تغيـيرات جديـدة في التنظـيم الاجتماعـي القـائم تهـدد السـلطة التقليديـة وطرائق التفكير المتعارف عليها، وقد قوبلت هذه المسألة

---

(1)أنظر: صالح أبو إصبع، المصدر السابق، ص39 .

(2)محمد ناحي الجوهر، المصدر السابق، ص113 .

(3)صالح أبو إصبع، المصدر السابق ، ص113.

(4)عصام سليمان موسى، المدخل في الاتصال الجماهيري، مصدر سابق، ص149 .

بحماس شديد في أجزاء كثيرة من العالم وخاصة في مجال الزراعة، إذ اعتمدت هذه المسألة من أجل زيادة الإنتاج الزراعي وهو ما نجحت فيه الولايات المتحدة، نجاحاً باهراً[1].

ويمكن اعتبار دراسة فراي (F. Frey, 1952) التي أجريت على فلاحين في غرب (أيوا) حول ما يستعمله الفلاحون من طرق تقليدية للسيطرة على تآكل التربة، وبين الطرق المقترحة لذلك من أشهر الدراسات التي أجريت في هذا الإطار، فقد خرجت الدراسة بنتيجة مفادها أن أربعة أخماس الفلاحين تبنوا إجراءات للسيطرة على تآكل التربة. ويذكر فراي أن (40%) من الفلاحين قد فسروا أسباب إبطائهم في تبني الإجراءات بأنهم لم يكونوا مستفيدين مالياً من إجراء التغيير[2].

وفي عام (1962) أصدر ايغرت روجرز (E. Rogers) كتابه (نشر الأفكار المستحدثة) ويعتبر كتابه خلاصة لما يزيد عن خمسمائية بحث ومقالة، أعدت خلال سبع سنوات من الدراسات التطبيقية عن تقديم ونشر الأفكار الجديدة مؤدياً بذلك إلى ظهور نظرية عامة عن انتشار الأفكار المستحدثة[3].

وتخلص هذه النظرية إلى أن الأشخاص الذين يتعرضون إلى وسائل الإعلام يتشربوا المعلومات المتدفقة من مصادرها الإعلامية، ويعملون على تطبيقها، ويتضمن هذا النموذج أربعة مراحل أساسية هي:

---

(1)سيد رحيم، دور الاعلام في التنمية في كتاب: رحيم وآخرين، الاعلام وتحديات التنمية، مصدر سابق، ص23 .

(2)سيد رحيم، دور الاعلام في التنمية، المصدر السابق، ص18 .

(3)E. Rogers, Diffusion of Innovations, (N. Y: The Free Press 1962).

كذلك أنظر: صلاح الدين عبدالحميد، قياس دور وسائل الإعلام في التنمية، مصدر سابق، ص ص131-132 .

1- التجديد: وهي كل قكرة يراها الفرد جديدة.

2- تصل عبر قناة ما.

3- في فترة زمنية معينة.

4- بين أفراد نظام اجتماعي واحد[1].

وتمر مرحلة التبني (للفكرة الجديدة) بعدة مراحل بداية من مرحلة الإدراك للفكرة، فمرحلة الاهتمام، ومن ثم مرحلة التقييم، وأخيراً مرحلة التبني، وتختلف سرعة التبني لدى الأفراد على النحو الآتي:

1- المبتدعون للأفكار.

2- المتبنون الأوائل.

3- المتبنون الغالبية المتقدمة.

4- الغالبية المتأخرة.

5- المتلكئون[2].

وهناك تصورات حول الخصائص الشخصية التي تقترن بالأفراد الذين يبدو أنهم يقعون ضمن كل فئة بشكل منتظم (فالمبتكرون) مثلاً ظهر أنهم نوع لديه استعداد لركوب المخاطر وتعلم أي أفكار جديدة. كما أن المتبني الأول على قدر أكبر من التعليم ولديه خبرات زراعية أكبر ومركز اجتماعي أعلى ومشاركة اجتماعية أكبر من غيرهم من الفلاحين[3].

وتعتبر دراسة (روجرز) المبكرة من أشهر الدراسات في هذا الصدد إذ ركز

---

(1)سيد رحيم، دور الاعلام في التنمية، ، مصدر سابق، ص ص 4-12 .

(2)أنظر مراجعة: سيد رحيم، دور الاعلام في التنمية، مصدر سابق، ص23 .

(3)المصدر نفسه، ص24 .

على دور وسائل الإعلام في نشر الأفكار والمستحدثات الجديدة. وانتهى (روجرز) إلى أن معرفة القراءة والكتابة، والتعليم، والمرتبة الاجتماعية والعمر والتفتح على ثقافات مختلفة، ترتبط بطرق التفكير والطمومحات والتعاطف والقدرة علي الابتكار، كما انتهى روجرز إلى أن التفتح على وسائل الإعلام هو المتغير المؤثر بالإضافة إلى التعليم، ويعتبر ذلك مؤشراً للتنمية، وذهب أيضاً إلى أن ذلك يقوي حوافز الإنجاز ويقلل من الإيمان بالقدر، وأدى ذلك بدوره إلى رغبة أقوى في تجربة المنتجات والمناهج الجديدة ويشجع الطموحات[1].

وقد شهدت فترة السبعينات بعض الدراسات التي ألقت بظلها على طريقة الانتشار، ففي هذا الصدد أشار (شولتز Shalts) إلى أهمية المعارف العلمية ودورها في إبطاء عملية الانتشار، في حين رأى (هيديبرو Hedebro) أن دور رأس المال في إبطاء عملية الانتشار أكبر من دور تلك المعارف[2].

نقد النظرية

مما يلفت النظر أن (روجرز) قد انتقد بنفسه في مرحلة متأخرة نظريته هذه واعتبر أنها قد ساهمت في توسيع الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين سكان الأرياف وسكان المدن. كما اعتبر (روجرز) نشر الأفكار المستحدثة فكرة تكنولوجية تناسب النموذج القائم علي إدخال التكنولوجية وعلى نموذج اتصالي يمتد من القمة إلى القاعدة[3].

---

(1)سيد رحيم، دور الاعلام في التنمية، مصدر سابق، ص8 .

(2)Goran Hedebro, "Communication and Social Change in Developing Nations", op cit, pp. 10-12.

كذلك أنظر: ديفيد ويغر وكريستين أوغان، مصدر سابق، ص11 .

(3)صالح أبو إصبع، دور الاعلام في التنمية : نموذج مقترح، مصدر سابق، ص44.

وأشار بعض الدارسين الإعلاميين في حقل التنمية أن نموذج روجرز قد أهمل الظروف الخارجية في إعاقة قبول المستحدثات لدى الفلاحين، وأكد بعضهم على عدم كفايته من منطلق أن التكنولوجيا الحديثة لا تناسب وضع الفلاحين ومن منطلق أيضاً عدم الاهتمام بالموارد المحلية التي يسخدمها الفلاح التقليدي[1].

كما وجه (هيدبرو) انتقاداً لهذه النظرية لاعتمادها على المفهوم الغربي للتنمية في العالم الثالث، ذلك أن التنمية لدى روجرز في مراحله الأولى هي التحديث على مستوى النظام الاجتماعي وكل ما تحتاج إليه بلدان العالم الثالث تقنيات جديدة، قيم جديدة، ومنتجات جديدة، ونظام اجتماعي جديد، وبذلك لم يخرج عن عرقية ليرنر[2].

كما أهمل روجرز أيضاً العلاقات الاقتصادية الدولية في القرن التاسع عشر وما اقترفته من تبعية للغرب وبالتالي تفاقم الفجوة الاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان الفقيرة[3].

ثالثاً: شرام والتنمية القومية

يعتبر كتاب شرام (Schramm) عن وسائل الاتصال والتنمية من أكثر الكتب شهرة في حقل الاتصال ودوره في التنمية القومية.

يستهل شرام كتابه بوصف عائلتين متخلفتين الأولى من إفريقيا دعاها (ايفي) والثانية من آسيا دعاها (بوفاني) وإبرزهما شرام كنموذج للأسرة المتخلفة في العالم الثالث، من خلال أوضاعهما التي تتصف بانتشار الأمراض، والأوبئة المعدية، وسوء التغذية، والأمية، والعمل بالزراعة بطرق آلية بدائية، وضعف الإنتاجية، وسيطرة نظام اجتماعي تقليدي قبلي محكم يحدد نوع العمل الذي

(1)ديفيد ويغر وكريستين أوغان، المصدر السابق، ص9، G.Hedebro, op cit. .

(2)أنظر محمد ناجي الجوهر، مصدر سابق، ص128 .

(3)المصدر نفسه، ص129 .

تمارسه المرأة ويتسم بسيطرة الأب الذي غالباً ما تؤخذ أحكامه وتنفذ بشكل جدي. وقد كشف شرام موقف البنى الاجتماعية التي تعكس السلوك الإنساني لهاتين العائلتين، مما دفعه إلى اعتبار أن عملية التنمية (عملية إنسانية) وهي تغيير الناس لأنفسهم، وجوهرها اقتصادي يتحقق في الزيادة بالدخل الفردي عن طريق زيادة القوة الإنتاجية للمجتمع والتي تعتبر الصناعة عمودها الفقري مع تطوير للزراعة من أجل تقليل نسبة العاملين فيها وبالتالي تشجيع العمل في الصناعة(1).

ويؤكد شرام على الجوانب الصحية في حياة المجتمع ودورها في تحريك التنمية القومية، كما يؤكد علي المشاركة الاجتماعية والتعاون المجدي في سبيل تحقيق ذلك(2).

ويرى أن التغيير الاجتماعي أمر ضروري للإنطلاق نحو العملية التنموية وذلك بإدراك الناس للحاجات التي لا تستطيع العادات القائمة أن تلبيها ولا السلوك الحالي إشباعها. ثم أن تخترع أو تقتبس السلوك الذي يقربها من مواجهة هذه الحاجات(3). وهنا يكمن دور وسائل الإعلام التي تستخدم لجر أقدام الناس لذلك، فالإعلام الذي يتزايد تداوله هو الذي يضع بذرة التغيير، إذ يهيء المناخ للتنمية الوطنية، فهو يسير خبرة الخبراء حيث تقوم الحاجة إليها ويقدم المنبر للمناقشة، وهو يرفع المستوى العام للتطلعات التي تدفع إلى عملية التحول العصري اذ تدفع الفلاح لأن يكون مالكاً للأرض وتدفع ابنه لتعلم القراءة والكتابة ليحصل على عمل في المدينة وتدفع زوجة الفلاح لأن توقف الولادة الخ(4).

---

(1)ولبور شرام، دور أجهزة الاعلام في التنمية الوطنية، مصدر سابق، ص ص11- 23 .

(2)المصدر نفسه، ص156 .

(3)المصدر نفسه، ص65 .

(4) المصدر نفسه، ص.

ويعمل الإعلام على ربط أجزاء الوطن، وفك العزلة عن المجتمعات، وربطها بعضها البعض، ويجعل الحوار فيما يتعلق بسياسة الدولة ميسوراً على نطاق البلد كله ويجعل الأهداف الوطنية والمنجزات الوطنية ماثلة أمام أعيان العامة وأذهانها[1].

كما يرى شرام أن الإعلام إذا أحسن استخدامه يمكن أن يساعد علي توثيق عرى البلاد بجماعاتها المتباعدة وثقافاتها الفرعية المتباينة وأفرادها وجماعاتها المنطوية على نفسها وتنمياتها المنفصلة وأن يجعل خطة التنمية خطة وطنية حقيقية[2]. فهكذا ينظر شرام لدور الإعلام في التنمية، إلا أن شرام يشير إلى مجموعة من المعوقات التي تجعل من التغيير ليس بالعملية السهلة وهي على الشكل الآتي:

أولاً: الربط الثقافي

يرى شرام أن العادة والأسلوب المراد تغييره مرتبطة بعادات ومعتقدات أخرى. لذلك فإن التغيير الاجتماعي يعني هنا التغيير الشامل الذي يحدثه في المجتمع بأسره وفي الناس ككل[3].

ثانياً: العلاقات الاجتماعية

إن الأفراد الذين عليهم أن يتغيروا يعيشون في جماعات، والقيم التي يتمسكون بها أمور مشتركة عند الجماعة لا يتعاونون بها ويدافعون عنها مجتمعين، فإن يقف فرد في وجه القيم الجماعية يعني أحد الأمرين إما أن تتغير الجماعة نفسها أو أن يتركها لجماعة أخرى.

---

(1)ولبور شرام، دور أجهزة الاعلام في التنمية الوطنية، مصدر سابق، ص 67 .

(2)المصدر نفسه، ص65 .

(3)المصدر نفسه، ص ص 165- 159 .

لذلك فإن التغيير الاجتماعي يكون بالغ السهولة، إذا لم يخرج عن القيم الجماعية، إلا أن مناقشة واتخاذ قرار جماعي بشأنه يعجل وييسر حدوث التغيير[1].

ثالثاً: المهارات العصرية

تحتاج التنمية لمجموعة من المهارات المختلفة، والتي تعتبر ضرورية لأي تغيير اجتماعي يهدف نحو التحضر العصري، وتتمثل تلك المهارات بالقراءة والكتابة وهي مهارة عامة. وهناك مهارات خاصة: مثل إصلاح الراديو، والآلات الزراعية، وتشغيل الآلات، والعد، ومسك الدفاتر، والمساحة، والطب، والصيدلة[2].

لقد ركز شرام أثناء تحديده لدور الاتصال في الإعلام على تلك المعوقات، فرأى أن للإعلام دوراً في مجال التعليم وخاصة تعليم الكبار وفي تعليم المهارات اللازمة والضرورية، كما اعتبر أن للإعلام تأثيراً في الاتجاهات التي يشتد التمسك بها، كما أنها قادرة على فرض الأوضاع الاجتماعية بكشفها عن الانحراف السلوكي عن وضع اجتماعي إضافة إلى أنها تنشئ قواعد للسلوك التنموي [3].

نقد نظرية شرام

لا يختلف شرام عن غيره من علماء الاتصال الاجتماعي الغربيين، فقد سلك مسلكهم في اعتبار النمط الغربي هو النموذج الأمثل الذي يجب أن يتجه نحوه نحو أبناء العالم الثالث. وهو بذلك يغفل كغيره من علماء الاتصال استحالة حدوث نفس الشروط والظروف التي أوصلت الغرب إلى تلك الحالة من

---

(1)ولبور شرام، دور أجهزة الاعلام في التنمية الوطنية، مصدر سابق، ص ص 160 - 164 .

(2)المصدر نفسه، ص ص 164 - 165 .

(3)المصدر نفسه، ص ص 182- 183، 186- 192 .

التطور التكنولوجي والمادي[1].

كما يتفق شرام مع غيره من الباحثين الغربيين في هذا المضمار على ضرورة حدوث التغيير الاجتماعي الشامل وفقاً لما يمليه نموذج التحديث الذي أوحى به (ليرنر)، لذا فإن شرام يدعو البلدان النامية إلى التطوير حسب الشكل السائد في العالم الغربي. دون النظر إلى ظروفها التاريخية التي مرت بها وخلقت منها الوجه الآخر للتقدم الاقتصادي الذي يعيشه الغرب[2].

ومن خلال النظريات الثلاثة السابقة يتضح أنها تشترك في دعوتها لبلدان العالم الثالث إلى أن تصبح مثل الغرب، وفي ذلك تشويهاً لبنائها الاجتماعي والثقافي وقتلاً لروح الإبداع والنهوض الذاتي. كما أن تلك النظريات قد أغفلت الظروف التاريخية التي مرت بها شعوب العالم الثالث ممثلة بالاستعمار، وآثاره الاقتصادية، والثقافية والاجتماعية. كما ركزت تلك النظريات على الجانب المادي والتكنولوجي في تنمية بلدان العالم الثالث وهي بذلك تزيد من التبعية ومن مقدار الفجوة الاقتصادية بين العالم النامي والعالم الصناعي.

---

(1)محمد ناجي الجوهر، دور الاعلام في التنمية القومية، مصدر سابق، ص 123 .

(2)المصدر نفسه، ص124 .

الباب الثاني

القسم التطبيقي

الفصل الأول: المنهجية

الفصل الثاني : عرض النتائج

الفصل الثالث: تحليل النتائج ومناقشتها

الخلاصة

الملاحق

المصادر والمراجع

الفصل الأول

المنهجية

المنهج:

اعتمدت هذه الدراسة المنهج المسحي الوصفي، موظفة تحليل المضمون أداة للإجابة عن تساؤلاتها، ولعل أشهر تعريف لتحليل المضمون هو ما جاء به بيرلسون (Berlson, 1971) حيث قال أنه: (أحد الأساليب البحثية في وصف المحتوى الظاهر أو المضمون الصريح للمادة الإعلامية وصفاً موضوعياً منتظماً كمياً)[1].

ويستلزم تحليل المضمون تحديد الفئات والوحدات تحديداً واضحاً ودقيقاً مرتبطاً بالمشكلة البحثية[2].

الوحدات:

بعد دراسة استكشافية لعشرة أعداد من المجلة اخترت الفقرة كوحدة صغرى ونقصد بها العبارة التي تتضمن الفكرة التي يدور حولها موضوع التحليل[3]، ضمن وحدة كبرى هي الموضوع الصحفي، لتكامل ونضوج الفكرة فيه. وهو أمر لا تنهض به الجملة أو الكلمة، كما يكون الموضوع وحدة طبيعية

---

(1) B. Berlson, Content Analysis In Communication Research, (N. Y. Hatner Publishing Company, 1975), pp. 199-220.

كذلك أنظر: سمير محمد حسين، تحليل المضمون، (القاهرة، جامعة القاهرة، 1983)، ص ص1-9.

(2)سمير محمد حسين، المصدر نفسه، ص ص 87- 88 .

(3)المصدر نفسه، ص79 .

كاملة في الاتصال[1]. وتعني بالموضوع الصحفي (الخبر، المقالة، الصحيفة، التقرير الصحفي، الاستطلاع الصحفي، والتحقيق الصحفي)، ولم نراع في الموضوعات الصحفية لوناً أو حجماً أو اتجاهاً محدداً.

الفئات

أولاً: فئة القيمة

ويطلق عليها فئة الأهداف وبعض الأحيان الاحتياجات[2].

وتتضمن القيم معان عديدة كالاهتمام أو الاعتقاد أو الرغبة أو السرور أو اللذة أو الرفض أو المقابلة أو الاختيار أو الميل أو النفور، وتضم نوعاً من الرأي أو الحكم على شخص أو شيء ذي معنى، كما أنها تنضوي على لون خاص من الوجدان، واتجاه نحو هذا الشخص أو الشيء أو المعنى، فالفرق بين الإنسان والآخر هو في النظرة إلى الأشياء وتقويمها[3].

وينظر دينكين ميثشيل (Duncan Mitchel) إلى القيم على أنها عناصر تركيبية تنبع من التفاعل الاجتماعي، وهي المكونات الأساسية للنظرية الاجتماعية، كما اعتبرها حقائق تعبر عن التركيب الاجتماعي، وبفضلها يمكن التعرف على الأفراد أو الجماعات بغية معروفة مستوياتهم الاجتماعية والفوارق السايكولوجية التي تميز بعضهم عن بعض[4].

كما يرى غرين آرنولد (Grean Arnold) بأن القيم تشكل أحد مكونات

---

(1) Carney Thoms, F. Content Analysis A technique for Systematic Iference From Communication, (Canada , Winnipey, Univercity f Manitobat Press, 1972). p. 40.

كذلك أنظر: هادي الهيتي، مصدر سابق، ص68 .

(2)محمد سمير حسين، المصدر السابق، ص92 .

(3)فوزية ذياب، القيم والعادات الاجتماعية، (القاهرة، دار الكتاب العربي، 1966)، ص ص 25-29 .

(4)دينكين ميتشيل، معجم علم الاجتماع، مراجعة إحسان محمد الحسن، (دار الطليعة، بيروت، 1981)، ص 86 .

الشخصية تكتسب من خلال عملية التعلم التي يصنعها الاتصال الاجتماعي، فيتعلم الإنسان من خلال عملية الاتصال المعايير التي يقيس بها الأشياء ما هو جيد وما هو مرغوب فيه وما هو مرغوب عنه وهذه المعايير هي ما يشكل القيم[1].

ويراها بعض علماء النفس الاجتماعي كجزء من التنظيم الاجتماعي الذي يسيطر على السلوك الإنساني، ويعكس الحاجات والاهتمامات والأهداف، فالقيم هي العلاقة بين الإنسان وبين كل الموضوعات التي يرى أن لها قيمة[2].

وليس ثمة تصنيف للقيم مجمع عليه، وهو ما يقر به العديد من الدارسين الذين تناولوا القيم، ويقول في ذلك كلاكهون (Klachhonn): نحن لم نكتشف بعد تصنيفاً شاملاً للقيم، ويقول آخر أن من المستحيل أن تكون هناك قاعدة يمكن على أساسها تحديد كل أنواع القيم[3].

ولعل التعريف الذي جاء به علي عبدالرزاق جلبي يحدد بصورة أدق هذا المفهوم الاجتماعي، إذ يعرف القيم بأنها مجموعة من المعتقدات التي تتسم بقدر من الاستمرار النسبي والتي تمثل موجهات للأشخاص نحو غايات أو وسائل تحقيقها أو أنماط سلوكية يختارها ويفضلها هؤلاء الأشخاص بديلاً لغيرها، وتنشأ هذه الموجهات عن تفاعل بين الشخصية والواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وتفصح القيم عن نفسها في المواقف والاتجاهات والسلوك اللفظي والسلوك الفعلي والعواطف التي يكونها الأفراد نحو موضوعات معينة[4].

---

(1)أنظر آرائه لدى: هادي الهيتي، تحليل مضمون صحافة الاطفال في العراق (بغداد، دار الرشيد، 1979)، ص67 .

(2)عطية محمد هنا، التوجيه التربوي والمهني، (القاهرة، دار الكتاب العربي، 1959)، ص54 .

(3)علي عبدالرزاق جلبي، دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية، (بيروت، دار النهضة، 1986)، ص134 .

(4) المصدر نفسه، ص 134، حول القيم أنظر عبداللطيف محمد خليفة، ارتقاء القيم، دراسة نفسية، سلسلة عالم المعرفة، (160) (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، نيسان، 1992).

إن هذا التعريف هو الذي تبنته الدراسة.

ويرتب الجدول(2) القيم التي ظهرت بعد عملية التحليل الاستكشافية لعدد من أعداد مجلة التنمية التي قام بها الباحث والتي اتضح استمرارها خلال عملية التحليل.

جدول (2) القيم التي ظهرت في مجلة التنمية في الفترة ما بين (1988-1989):

ت	القيمة	ت	القيمة	ت	القيمة
1	القومية	8	الإبداع	15	الثقة
2	الآباء	9	الانسانية	16	التعاون
3	الأمن	10	التفاني بالعمل	17	الصمود
4	التضحية	11	التوفير	18	التفكير العلمي
5	الشهامة	12	التطلع	19	الصحة
6	العدالة	13	المعرفة والعلم	20	الطمأنينة
7	الانجاز	14	الاندفاع نحو العلم	21	الإيمان

ولقد حددت هذه المفاهيم إجرائياً على النحو التالي:

1- القومية:

ونقصد بها مجموعة الأفكار،والاجتهادات، والمعلومات التي تدعو إلى الوحدة العربية وحب الوطن، والاهتمام بالمصلحة العامة، وتقديرها، واحترام القيادة، ومعاداة الاستعمار، والوقوف ضد الاحتلال، وكل ما يشير إلى الحقوق العربية والوحدة العربية. ومثال على ذلك (...في يوم الجيش لنا أن نفخر بالوقفة العربية الشجاعة التي وقفها أبطال الثورة العربية الكبرى في وجه الاحتلال العثماني)[1].

(1)افتتاحية (إبريل) 1989، ص1 .

2- الآباء:

ونقصد به مجموعة الاجتهادات والمعلومات التي تدعو (أو تشير) إلى حرية الرأي والفكر والتحرر من العبودية ويدخل ضمنها قيم (الأنفة، ورفض الضيم، والظلم، والحمية، والشرف) ومثال على ذلك: (... هذا الاستقلال الذي يعتبر نقطة تحول في تاريخ الأردن ونقطة إنطلاقة نحو الحرية والكرامة.. لقد كافحت قيادة هذا البلد وشعبه من أجل أن يصبح الأردن سيداً حراً يتخذ قراراته...)[1].

3- الأمن:

ونقصد به مجموعة الأفكار والاجتهادات والمعلومات التي تدعو إلى الأمن والاستقرار ونبذ الفوضى والاضطرابات والتأكيد على الأمن النفسي للفرد وتدعو إلى نبذ الدعوات إلى التوتر الاجتماعي وإشاعة البلبلة في الأوساط الاجتماعية. وفي هذا المثال ما يدل على هذه القيمة): (... قبل أيام مرّ الوطن بأزمة غذائية مفتعلة كان سببها بعض التجار الذين لا يمكن وصفهم إلا بتجار أنانيين لا يحبون إلا أنفسهم)[2]. وفي هذا النص دعوة لوقاية من الأزمات التي قد تنبئ عن الفوضى وعدم الأمن.

4- التضحية:

ونقصد بها مجموعة الأفكار والاجتهادات والمعلومات التي تدعو إلى تقديم النفس والمال والجهد والوقت من أجل آمال وطنية وقومية، وتحث على أعمال تعود بالفائدة على الجميع. وتشمل هذه الفئة (قيم البطولة والفداء) ومثال على ذلك: (... إن عملية تبني برنامج مالي لإصلاح الاقتصاد يتطلب من المواطنين بذل

---

(1)افتتاحية (ماي) 1989، ص1 .

(2)افتتاحية (يونيو) 1989، ص1 .

أقصىـ معـاني التضـحية ليقفـو جنبـاً إلى جنـب مـع الدولـة في مواجهـة هـذا الخطـر الداهم...)[1].

5- الشهامة:

ونقصد بها قيم (الكرم، والشجاعة، والعزة، والكرامة)، وهي مجموعة الأفكار التي تدعو إلى العطاء والسخاء دون مبالغة أو إسراف كما نقصد بهـا مـا يـدعو الفـرد إلى مواجهـة الحيـاة والمواقف الصعبة دونما خوف أو ارتباك أو قلق. وكل ما يدعو للمحافظة على الكرامة الإنسانية ويدعو إلى العـزة، ومثـال عـلى ذلـك: (... إن وطننـا الأردن بحاجـة اليـوم إلى أبنائـه المخلصـين المنتمين، فيجب علينا جميعاً مواطنين ومسؤولين أن نكـون للـوطن حتـى يبقـى الـوطن عزيـزاً كريماً، حراً)[2]، وكذلك أنظر أيضاً: (... المعلم مطالب بالولاء والوفاء لمهنته وأن يعتز بها ويحفظ كرامتها).

6- العدالة:

ونقصد بها قيم: (احترام النظام، والمساواة بـين النـاس، والعدالـة الاجتماعيـة، وتقـديس الحق)، كما نقصد بها مجموعة الأفكار والاجتهادات والمعلومات، التـي تـدعو إلى احـترام النظـام، وتطبيقه دونما محاباة، أو محسـوبية، وإحقـاق الحـق، وتقـديره، وفي المثـال الآتي نمـوذج لتلـك القيم) يجب ترسيخ مفهوم العدالة الاجتماعية، كقاعـدة في أي توجـه اقتصـادي، أو اجتماعـي، تنموي، بشـكل يـوفر للجميـع شرف المشـاركة في أداء الواجـب، تجـاه الـوطن، وتقـوي دعـائم التكامل الاجتماعي بين أبنائه[3].

---

(1)خالد الرشدان، الاردن، جهود وطنية نحو التكيف والإصلاح الاقتصادي، (ماي)، 1989، ص22 .

(2)افتتاحية (مارس)، 1989، ص1، كذلك انظر: د. وجيه الفرح، أخلاقيات مهنة التربية والتعليم، مـاي، 1989، ص43 .

(3)حسين خير اللـه، منهاج عمل وطني وأنطلاقة جديدة، (ماي، 1989، ص65).

7- الإنجاز:

ونقصد به مجموعة الأفكار، والاجتهادات، والمعلومات، التي تؤكد على قيم الإنتاج، والعمل، والإنجاز، وتدعو إلى الإحساس بشرف العمل، واحترامه، بكل أشكاله الذهنية والجسدية، كما نقصد به الأفكار التي تنبذ الكسل، والإتكالية، والتقاعس، وتدعو إلى النشاط، والحيوية، ومثال على ذلك: (... احترام العمل، وتقدير المهنة، مهما كانت، باعتبار أن أي عمل يساهم في بناء الوطن، ونهضة الأمة، وأن قيمة أي عمل، تقدر بمدى جديته، وإتقانه وفائدته للمجتمع)[1].

8- الإبداع:

ونقصد به مجموعة الأفكار، والاجتهادات، والمعلومات، التي تدعو إلى النزوع نحو الابداع، والابتكار الخلاق، وحب الاستطلاع، وتشمل قيم (الصبر، والمثابرة، والابتكار، والاجتهاد)، وكما تدعو إلى تنمية الروح العلمية، والفكرية، لدى الفرد، وتدعو إلى تنمية المهارات الأساسية للتقدم، وتشتمل أيضاً على قيم، الذكاء، والقدرات العقلية والقدرة على الحسم، ومثالاً على ذلك: (... تنمية القدرات العقلية، والمهارات عند الطلاب بشحذ حسن الملاحظة، والملكات التحليلية، والاختيارية لديهم، وكذلك مقدرتهم على استخدام الطريقة العلمية، في الحياة اليومية لنبذ أنواع السلوك اللاعقني، وأخيراً تشجيع الإبداعية والتجديد)[2].

9- الإنسانية:

وهي مجموعة الأفكار، والاجتهادات، والمعلومات، التي تشير إلى الإخاء

---

(1)ماجد أحمد المومني، نظام التعليم في الأردن، إبريل، 1989، ص45 .

(2)عيدة المطلق، "التربية الدولية، مفهومها، أبعادها"، (ماي) 1989، ص53، وفي النص نفسه تظهر قيم: التفاني بالعمل، من خلال محاربة الغش والرشوة.

الإنسـاني، وتؤكـد عـلى عمـل الخـير، ومسـاعدة الآخـرين والصـداقة والـود بـين الأفـراد والإخلاص وتدعو إلى العطف، والتـآلف والحـب، والصـدق، ونبـذ الكـذب، والعنصريـة، وازدراء الضرر، والتسامح الفكري، وفي النص التالي ما يدل على هذه القيم: (... غابـت كثـيراً مـن القـيم والمبادئ الأساسية التي تحكم بين بني البشر مثـل غيـاب التسـامح الفكـري المتبـادل، وغيـاب منطق الحوار، وانتشار الفساد والرشوة)[1]، وفي هذا المثال أيضاً تظهـر تلـك القـيم: (.. والقـرآن يشجب العنصرية والمغالات ويدعو إلى التسامح ونبذ التعصب والإخاء والمساواة)[2]

10- التفاني بالعمل:

ونقصد به مجموعة الأفكار والمعلومات، والاجتهادات، التي تدعو إلى تقديس الواجـب، والمسؤولية، والإخلاص بالعمل، والإتقان، والنزاهة، والنزوع بالعمل نحو الكـمال، وازدراء الغـش بكل أشكاله، وفي المثال التالي ما يدل على تلـك القـيم:(... وعـلى الشـباب مسـؤولية رفـد الأمـة بالإنجازات، وعليهم واجب مقدس في حماية حضارة العرب وتصحيح مسـاراتها بـالحق والدقـة والإتقان)[3].

11- التوفير:

ونقصد به مجموعة الأفكار، والاجتهادات، والمعلومات، التي تحبذ عادة الادخار، وتشـير إلى أهميته وقيمته، وتدعو إلى نبذ التبذير، والإسراف دونما بخل على الآخرين وعلى النفس. كما نقصد به كل ما يدعو إلى الاقتصاد بالطاقة، وعدم الاستهلاك المفرط، وفي هـذا المثـال مـا يـدعو إلى تلك القيمة: (.. محاولة التمرد

---

(1)ماجد مومني، "نظام التعليم في الأردن"، (إبريل، 1988)، ص42 .

(2)عيده المطلق، "وقع الشباب في عملية التغيير الاجتماعي"، (فبراير، 1989)، ص81 .

(3)سليمان خير الـلـه، "يجب ان نبدأ بمرحلة التكيف"، (يونيو، 1989)، ص35 .

على المظاهر الاجتماعية ذات الصبغة التبذيرية مثل الحفلات والمآدب والإسراف في الإنفاق على المظاهر)[1].

12- التطلع:

ونقصد به مجموعة الأفكار، والمعلومات، والاجتهادات، التي تشيع الطموح لدى الفرد وتثير الأمل والتفاؤل، ونبذ التشاؤم، كما أنها تلك التي تنشط النزعة نحو التغير، والتطور، والتقدم، نحو مستقبل زاه وحياة فضلى، ولعل في هذه الفقرة ما يشيع التفاؤل ويمد التطلع، فإذا كانت الدعوة إلى تحويل الأردن إلى سنغافورة الشرق الأوسط مجرد دعوة طموحة في السابق الغرض منها حفز التقدم والتطلع إلى أهداف كبيرة[2].

13- المعرفة والعلم:

ونقصد بهذه القيمة: الأفكار، والمعلومات، والاجتهادات، التي تدعو إلى حب الاستطلاع، والاستكشاف، وإثارة النزعة العلمية، لدى الفرد، وتدعو إلى حب المعرفة والعلم وتقدير وتحرير العقل من الخرافات كما تدعو إلى سيادة العقل، ونبذ الجهل، وازدرائه، وفي هذه التوصية ما يؤكد على هذه القيمة: (...ضرورة اتخاذ القرار السياسي المناسب من أجل التعليم لمواجهة تحديات المستقبل في عالم متغير باستمرار)[3].

14- الاندفاع نحو العمل:

ونقصد به تلك الأفكار، والآراء، والمعلومات، التي تدعو الفرد وتدفعه إلى

---

(1)د. خالد يوسف القضاة، "دور التربية في تحقيق أهداف التنمية في الوطن العربي"، (إبريل، 1989)، ص39 .

(2)"فهد الفانك، تحويل الاردن الى سنغافوره"، (غشت، 1988)، ص90 .

(3)عيده المطلق، "التربية الدولية"، (ماي، 1989)، ص ص53-56 .

المشاركة الفعّالة، بروح عالية، وتثير الحماس لمزيد من العطاء والإنتاج، وللمشاركة في بناء الوطن وفي هذه العبارة ما يدل على هذه القيم: (... رفض الإنغلاق والإعراض عما يجري حولنا والسعي الجاد لالتماس كل خير من أي مصدر كان ومد الأيدي إلى أي اكتشاف يحققه الإنسان في هذا العالم)[1].

15- الثقة:

ونقصد بها مجموعة الأفكار، والآراء، والمعلومات، التي تدعو إلى تعزيز الثقة بالنفس، وبعث النزعة الاستقلالية الفردية، وتحث على الثقة بالنفس، وتحث على الأقدام، كما أنها تلك التي تثير وتؤكد على ضرورة إشاعة الثقة بين الفرد والمجتمع، وفي النص التالي ما يدل على هذه القيم: (... إدراك الدور الحضاري المتكامل للشباب وإتاحة الفرصة أمامهم للنمو والإبداع بحرية واستقلال وتأكيد الذات بشكل يسح بإعادة علاقات تفاعلية مع المحيط الاجتماعي وتحقيق الطمأنينة)[2].

16- التعاون:

ونقصد به مجموعة الأفكار، والاجتهادات، والمعلومات، التي تدعو أو تشير إلى مشاركة الآخرين، مشاركة ايجابية في أعمال بناءه وخيره، ويشتمل التعاون على قيم (التآزر والتعاضد والتكامل بين أفراد المجتمع)، وفي هذا النص ما يبين هذه القيم: (... كما أن الإدارة المدرسية، بالإضافة إلى أنها تقوم على ضرورة مبدأ المشاركة والتعاون في مجال العمل)[3].

---

(1)عيده المطلق، "موقع الشباب في عملية التغيير الاجتماعي"، (فبراير، 1989)، ص81 .

(2)المصدر نفسه، ص81 .

(3)وجيه الفرح، "دور الإدارة المدرسية في تنمية المجتمع"، (فبراير، 1988)، ص20 .

17- الصمود:

ونقصد به مجموعة الأفكار، والآراء، التي تؤكد أو تشير إلى أهمية الصمود والثبات على الحق، والدفاع المستميت عنه، ويدخل في إطارها الصمود أمام العدو الصهيوني، وكل ما يشير إلى النصر كقيمة إنسانية عظيمة، وازدراء الهزيمة ونبذها، وفي النص التالي ما يبين هذه القيمة، لقد وفر الحسين لقواته المسلحة كل ما تحتاجه من أسباب المنعة والصمود حتى أصبحت رمزاً للصمود والتضحية)[1].

18- التفكير العلمي:

ونقصد به مجموعة الآراء، والأفكار، والاجتهادات، التي تؤكد أو تشير إلى تعلم عادة التفكير العلمي الصحيح، وتدعو إلى استخدام الأساليب العلمية الحديثة في الإنتاج والعمل، والنزوع نحو التجربة، ورفض الجمود، والقدرية، والتصعب، والتسلح بالنقد الموضوعي، والموضوعية العلمية، ومثال على ذلك هذه العبارة: (... فإن ذلك يدعونا إلى التفكير في الطرق العلمية لإرشاد أبنائنا الصغار للمحافظة على الحدائق)[2].

19- الصحة:

ونقصد بها مجموعة الأفكار، التي تدعو إلى تعلم عادات سليمة، كالمحافظة على النظافة والصحة، وعدم التدخين، وصحة البدن والنفس، وحب الرياضة، والتأكيد على انسجام الانسان مع نفسه ومن الكون. وفي هذا النص ما يبين هذه القيمة، إن الإنسان أغلى ما نملك ونعني به الإنسان المؤهل المدرب، والمتمتع بمستوى جيد من الرعاية الصحية[3].

---

(1)فهد السلطان، "يد تبني ويد تحمل السلاح"، (يونيو، 1989)، ص32 .

(2)مثقال الدهيمشي، "الاطفال والحدائق"، (مارس، 1989)، ص82 .

(3)عمر عبنده، المؤتمر الإقليمي حول حماية المستقبل، (فبراير، 1989)، ص60 .

20- الطمأنينة:

ونقصد بها مجموعة الأفكار والمعلومات التي تـدعو أو تشـير إلى شـعور الفـرد بـالرضى والاطمئنان على نفسه وماله، وتمنحه الراحة النفسية، وتبعده عن التـوتر النفسيـ وتؤكـد عـلى ضرورة الابتعاد عن القلق النفسي، ومثال على ذلك: (... يحدونا الأمـل وتغمرنـا الفرحـة ونحـن نعيش هذه الآونة ميلاد مجلس التعاون العربي... من خلال ما يجسده من أمان تستمد النفس منه مقومـات الثقـة والطمأنينـة ثقـة مسـتقبل واعـد ينتظـر هـذه الأمـة وطمأنينـة في أجيـال قادمة)[1].

21- الإيمان:

ونقصـد بـه مجموعـة الأفكـار، والمعلومـات، التـي تـدعو أو تشـير إلى أنمـاط السـلوك والمعتقدات الإسلامية، وتنميتها، وتحث على التمسك بالأخلاق الإسلامية، وبالعبادة والطاعـة لله ولرسوله، وكل ما يدعو إلى التدين وتحبيذ ما جاء به، وفي هذه الفقرة ما يدعو إلى شـكر اللـه عز وجل)، وعلى المتعة البريئة التي توحي إليهم بالتأمل في خلق اللـه وشكره[2].

ثانياً: فئة الحدة

اعتمد الباحث (الحدة) كفئة ثانية للتحليـل، وتسـمى أحيانـاً الشـدة (Wtenisty) وهـي اصطلاح يراد به الإشارة إلى عنصر القوة، أو الإثارة، العاطفية، الذي عولجت به المادة الإعلامية، إن الاهتمام هنا هو بدرجة الشدة النسـبية المعـبر عنهـا في وحـدة التحليـل، ويمكـن أن تكـون درجة الحدة قوية، ومتوسطة، أو ضعيفة،

---

(1)عودة الصويص، "مجلس التعاون العربي منطلق حقيقـي للتكامـل الاقتصـادي المنشـود"، (مـارس، 1989)، ص28 .

(2)مثقال الدهيمش، "الاطفال والحدائق"، (مارس، 1989)، ص82 .

وقد عالجها الباحث إحصائياً، بأن وضع للقوية رقم (3) والمتوسطة(2) والضعيفة(1)[1].

وقد أشرك الباحث معه باحثاً آخر، لتصنيف القيم في عينة الدراسة، ووضعا مقياساً عاماً لشدة الحدة، تقع القيمة في مداه، وهو من (1-3)، وكانت العبارة تقرأ، وتعطى درجة قوية، أو متوسطة أو ضعيفة.

ثالثاً: فئة الموضوع

ولقد اعتمد الباحث الموضوع أيضاً كفئة ثالثة، إذ تمثل ميادين التنمية ومستلزماتها التي أبرزتها المجلة. وهناك شبه إجماع على أن قطاعات التنمية هي: قطاعات إنتاجية (زراعية صناعية، تعدين) وقطاع الخدمات، أو رأس المال الاجتماعي كما يسميه البعض والذي يشمل (التعليم والصحة والمواصلات والطاقة والإسكان والإدارة العامة)، والقطاع المالي الذي يشمل (التجارة والقروض والمساعدات والموازنة العامة وقطاع المصارف)[2]. وكما تعتبر هذه الجوانب مستلزمات التنمية، فهي غايات التنمية وأهدافها. وقد أسفرت عملية التحليل الاستكشافية التي قام به الباحث لعشرة من أعداد المجلة، عن مجموعة من الموضوعات خلال عملية التحليل تلك. لذا فقد اعتمدها الباحث كفئات أخرى للتحليل بالإضافة إلى فئات (القيم) وحدتها.

وفيما يلي عرض جدول هذه الفئات، الموضوعات، التنموية خلال عملية

---

(1)أنظر حول الحدة: لورنس باروان، تقنيات تحليل المضمون، التحليل الصنفي، ترجمة محمد علي، (تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1984)، ص5 .

كذلك أنظر: سمير محمد حسين، تحليل المضمون، مصدر سابق، ص99 .

(2)يوسف إبراهيم عبدالحق، التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن (القاهرة، جامعة عين شمس، 1979)، ص ص206 - 236 .

أنظر الملحق الخاص بالموضوعات للاطلاع على نماذج منها.

التحليل لمجلة التنمية.

جدول (3) الموضوعات التنموية التي ظهرت في مجلة التنمية خلال الفترة ما بين (1988-1989)

ت	الموضوع	ت	الموضوع	ت	الموضوع	ت	الموضوع
1	الزراعة	6	البطالة	11	التعليم	16	النقل والمواصلات
2	الصناعة	7	الهجرة	12	الثقافة	17	الطاقة
3	التجارة	8	الطفل	13	الصحة	18	السياحة
4	الاقتصاد	9	المرأة	14	البيئة	19	التنمية الشاملة
5	القضايا الاجتماعية	10	القضايا السكانية	15	العمل والعمال	20	الاتصال والإعلام

ويستلزم تحليل المضمون تعريف هذه المفاهيم إجرائياً وتم ذلك على النحو التالي:

1- الزراعة:

ويقصد بها المعلومات، والأفكار، والاجتهادات، التي اشتملت على (الإنتاج الزراعي والحيواني) كما أنها تلك التي اشتملت على الاستثمار الزراعي، والتدريب، والتأهيل، والوقاية، والإرشاد الزراعي، وتشمل أيضاً الخدمات الزراعية، من ري ومواصلات وتسويق والمؤسسات المالية في الزراعة.

2- الصناعة:

ويقصد بها تلك المعلومات، والأفكار، التي اشتملت على الإنتاج الصناعي، والتدريب والتأهيل الصناعي، والتكنولوجي، بالإضافة إلى التشريعات، والإدارة والمعارض الصناعية، والتعاون في مجال الصناعة.

3- التجارة والمال والنقد:

ويقصد بها الصادرات، والواردات، والتبادل التجاري، والتعاون التجاري، وتلك المعلومات حول الميزان التجاري، كما تشمل أيضاً الجوانب المالية والنقدية، من مصارف وتشريعاتها القانونية، التي تنظم النشاطات الإنسانية في ميدان التجارة والمال والنقد، كما تتضمن أيضاً الضرائب، والجمارك، وما يهم الميزانية العامة وقوانينها.

4- القضايا الاجتماعية:

ونعني بها: تلك المعلومات، والأفكار، التي وردت حول مؤسسات الرعاية الاجتماعية، والجمعيات الخيرية، وقضايا الأسرة، والطفولة، والمرأة، كما تشتمل أيضاً على:

أ- القضايا السكانية: ونقصد بها الإسكان والنمو الديموغرافي وتنظيم الأسرة.

ب- المرأة: وتشمل هذه الفئة: المعلومات والأفكار التي تتعلق بقضايا المرأة، والنشاطات النسائية والتشريعات التي تخص المرأة في مجال نشاطها العملي.

جـ- الطفل: ونقصد بهذه الفئة المعلومات والأفكار التي تتعلق بتربية الطفل روحياً وإعداده علمياً وجسدياً وحمايته واحترام حقوقه.

د- العمل والعمال: ونقصد بهذه الفئة، المعلومات، والأفكار، التي تتناول سوق العمل والبطالة والهجرة الداخلية والخارجية والأيدي العاملة الوافرة، كما تتناول أيضاً إعداد وتأهيل وتدريب وتثقيف العمال بالإضافة إلى تشريعات العمل وقوانينه.

5- التعليم والتكنولوجيا:

ونقصد به تلك المعلومات، والأفكار، التي وردت في حقل المعرفة، والعلم والبحث العلمي والتعاون العربي والعالمي في مجال العلوم والتكنولوجيا،

وتشتمل أيضاً على المناهج المدرسية والمؤسسات التعليمية والتعليم الإلزامي والثانوي والعالي، والتطوير التربوي والقوى البشرية العاملة في ميدان التعليم والتكنولوجيا.

6- الاقتصاد:

ونقصد به تلك الأفكار، والاجتهادات، والمعلومات التي لم تصنفها وحدة التحليل في المجلة إلى ميادينها الاقتصادية المختلفة، ويدخل فيها ما يتناول (النمو الاقتصادي والتضخم الاقتصادي والتدهور الاقتصادي، كما تشتمل أيضاً التشريعات الاقتصادية، والاستثمار الذي لم يصنف كذلك في إطار حقله.

7- الثقافة:

ويقصد بها المعلومات، والأفكار، التي تتناول المؤسسات الثقافية ودور الثقافة (المكتبات، الأندية)، وما يتعلق بالتراث الشعبي، وفنونه، والمسارح والنشاط الفني بصفة عامة.

8- الجوانب الصحية:

ونقصد بها: المعلومات، والأفكار، التي تتناول الرعاية الصحية وتشتمل على الممارسة الطبية العامة، والوقاية، والإرشاد الصحي، والقوانين، والتشريعات في مجال الصحة، والدواء، والقوى البشرية العاملة في حقل الطب ومؤسساته.

9- البيئة:

ونعني بها تلك المعلومات والأفكار التي تتناول مكونات البيئة من تراب ومياه وفضاء جوي وغابات وتدعو إلى وقايتها والمحافظة عليها، وتدخل في إطارها الحيوانات البرية، والحياة البحرية، وتشتمل أيضاً على معالجة مخلفات الإنسان وفضلاته والمناجم المعدنية والمقالع.

10- النقل والمواصلات:

ونقصد بهذه الفئة تلك المعلومات، والأفكار، التي تتناول النقل البري والجوي والبحري والسكك الحديدية والسلامة العامة للنقل والخدمات الهاتفية والتدريب في مجال الاتصال والبحث العلمي والتشريعات والقوانين المتعلقة به.

11- الطاقة والمعادن:

وتشتمل على تلك المعلومات، والأفكار، التي تتناول التنقيب عن النفط والغاز ومصادر الطاقة واستغلال الخامات المكتشفة والجوانب المالية في هذا الميدان بالإضافة إلى التأهيل والتدريب للقوى العاملة فيه وتشريعاته قوانينه.

12- السياحة:

ونقصد بها تلك الأفكار، والاجتهادات، والمعلومات، التي تتعلق بالسياحة من (أماكن سياحية وخدمات سياحية، فنادق استراحات مواصلات ومرشدين سياحيين)، بالإضافة إلى الدعاية السياحية والمتاحف والمعلومات التاريخية في هذا الجانب.

13- الاتصال والإعلام:

ونعني به تلك المعلومات، والأفكار، والاجتهادات، التي تناولت النشاط الإعلامي بما فيه من صحف ومجلات ومؤسسات إعلامية وقوى بشرية وتدريب وتأهيل تلك القوى والتشريعات القانونية المتعلقة بالاتصال والإعلام وتطويره.

14- التنمية الشاملة:

ونعني بها تلك المعلومات والأفكار التنموية التي لم تصنف إلى ميادينها الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تلك التي تشير إلى النشاطات التنموية.

رابعاً: فئة المصطلح التنموي المستخدم

وبالإضافة إلى القيم وحدتها والموضوعات فقد اعتمد الباحث كفئة ثالثة، المصطلحات التنموية التي وظفتها المجلة، إذ كما أن لعلم السياسة مفرداته ولعلم النفس مفرداته وغيرهما، فإن للإعلام التنموي مصطلحاته التي تتردد في أدبياته، ومنها على سبيل المثال: (التخلف، البعية، المستحدث، انتشار المستحدثات)، إن شيوع هذه المصطلحات واستقرار استعمالها قد يساعد في الوصول إلى الإعلام التنموي، ليس كعملية اتصالية فسحب، بل كعلم له أطروحاته النظرية وأساليبه المنهجية التي يتحكم فيها المنهج العلمي.

وفي ضوء ذلك قام الباحث بعملية تحليل لإعداد مجلة التنمية تبين من خلالها المصطلحات التي استخدمتها المجلة خلال فترة الدراسة، وقد توصل إلى المصطلحات التالية:

جدول رقم (4) المصطلحات التنموية التي استخدمتها المجلة خلال فترة الدراسة (1988-1989)

ت	المصطلح التنموي	ت	المصطلح التنموي	ت	المصطلح التنموي	ت	المصطلح التنموي
1	الإنجاز	9	الدول المتقدمة	17	استحداث	25	التغريب
2	التحديث	10	التخلف	18	النهضة	26	الحياة الأفضل
3	الانتشار	11	التطور العلمي	19	النماء	27	التقدم العلمي
4	التنمية الشاملة	12	التطور الاقتصادي	20	الارتقاء	28	مستوى المعيشة
5	العصرنة	13	الدول النامية	21	الديناميكية	29	التقدم الاجتماعي
6	التقدم	14	التطلع	22	الرقي	30	دول العالم الثالث
7	الحضارة	15	المستحدثات	23	التأخر الحضاري		
8	التفاعل الاجتماعي	16	الابتكار	24	الازدهار		

التحليل الإحصائي:

اعتمد الباحث النسبة المئوية كمقياس لتكرارات فئات (القيم والموضوعات) التي ظهرت في مجلة التنمية خلال فترة الدراسة،في حين اعتمد الباحث حساب التكرارات عددياً كمقياس لحجم توظيف المجلة للمصطلحات، كما اعتمد الباحث معامل الارتباط التراتبي والمعروف بـ (rho) من أجل معرفة ما اذا كان هناك انسجام في عرض المجلة للقيم والموضوعات أم أن هناك تأرجحاً، ويتم احتساب معامل الارتباط التراتبي وفقاً للمعادلة التالية: (1)

$$Rho = 1 - \frac{6\sum d^2}{n^2(n-1)}$$

حيث (rho) معامل الارتباط التراتبي (d) تعني مجموع الفروق في الترتيب بين الفئات (n) عدد الفئات.

(1) Clinton, Chase, Elemantary Statistical Prosedures, (N. Y. MC, Grow, Hillbock Company, 1967), pp. 113-114.

الفصل الثاني

عرض النتائج

اعتمدت تكرارات الفئات في المادة الاتصالية التي تناولتها الدراسة أدوات لقياس كمي يضمن تحويل تلك الفئات (القيمة والحدة، والموضوع، والمصطلح التنموي) إلى رموز كمية، وهذه الصيغة هي الأكثر استخداماً لقياس خصائص المضمون حيث تسجل من خلاله مرات ظهور الفئة[1].

وقد تم استخراج تكرارات الفئات وفقاً للخطوات التالية:

1- قراءة كل موضوع من موضوعات المجلة فقرة فقرة، ثم استخراج القيمة التي تخرج بها الفقرة أو القيمة الكامنة فيها، مع وجود القرينة، وتحديد درجة حدتها، وتصنيف الأفكار والمعلومات التنموية التي تناولتها الفقرة حسب موضوعاتها.

2- استخراج المصطلحات التنموية، التي وظفتها المجلة الواردة في الموضوع الاتصالي، واحتساب تكراراتها.

3- فرز وتصنيف الموضوعات التنموية، واستخراج القيم النفسية والاجتماعية الكامنة أو البارزة في كل موضوع من الموضوعات الصحفية التي يشتمل عليها العدد، وتحديد درجة حدة تلك القيم.

4- فرز وتصنيف الموضوعات التنموية في العدد، والقيم، ودرجة حدتها.

5- جمع تكرارات الفئات (الموضوعات، والقيم وحدتها) في إعداد العينة، واستخراج نسبة كل موضوع إلى مجمل موضوعات العينة، ومجمل قيم العينة، واحتساب تكرارات المصطلحات الإعلامية الموظفة في عينة الدراسة.

---

(1) Oler, R. Holsti, op cit, p. 122.

أولاً: تكرارات (فئة القيمة)

انتهى الباحث بعد اتباعه لخطوات التحليل سابقة الذكر إلى النتائج التالية حول فئات القيم في المجلة خلال الفترة المحددة وتعرضها الجداول(5،6،7):

أولاً: جاءت قيم (العمل، القومية، التعاون، المعرفة، التفكير العلمي، والصحة) في مقدمة القيم التي ظهرت في المجلة خلال فترة الدراسة (1988-1990) إذ حصلت قيمة الإنجاز على المرتبة الأولى وبلغت نسبتها تكراراتها (11.06%) من مجمل تكرارات القيم في العينة، في حين حصلت قيمة (القومية) على المرتبة الثانية وبلغت نسبتها)9.47%) كما حصلت قيمة التعاون علي الرتبة الثالثة وبلغت نسبتها (8.96%).

ثانياً:جاءت القيم التالية (الاندفاع نحو العمل، الآباء، العدالة، الإنسانية، الإبداع) في المرتبة (السابعة، الثامنة، التاسعة، العاشرة، الحادية عشر والثانية عشر) على التوالي، فاحتلت قيمة التطلع المرتبة الثامنة وبلغت نسبتها (5.10%) من مجمل تكرارات القيم في العينة.

ثالثاً: جاء قيم (الشهامة، الصمود، الأمن، التضحية، الإيمان، الطمأنينة) في مؤخرة السلم القيمي لفئات القيم. إذ جاءت قيمة الشهامة في السادسة عشر وبلغت نسبتها (1.96%)، وجاءت قيمة الصمود في المرتبة السابعة عشر، وبلغت نسبتها (1.61%). وبلغت قيمة الطمأنينة في مؤخرة السلم القيمي، في الرتبة الحادية والعشرين، وبلغت نسبتها (0.57%) من مجمل تكرارات القيم في عينة الدراسة.

رابعاً: ظلت قيمة الإنجاز محافظة على مرتبتها (الأولى) في السنة الثانية (1989) كما في السنة الأولى (1988)، مع تفاوت ضئيل في النسبة المئوية بين السنين اذ حصلت على النسب المئوية (11.33%) في السنة الثانية بعد ما كانت في السنة الأولى (10.78%)، في حين هبطت نسبة تكرارات قيمة القومية من

المرتبة الثانية في السنة الأولى حيث بلغت نسبتها في هذه السنة (10.40%)، إلى المرتبة الرابعة في السنة الثانية، فحصلت على ما نسبته (8.90%) لتحتل قيمة المعرفة المرتبة الثانية في السنة الثانية (1989)، وتحصل على ما نسبته (9.44%) من مجمل تكرارات القيم في هذه السنة، بعد أن كانت في السنة الأولى في المرتبة الخامسة، وكانت نسبتها (7.76%).

خامساً: انخفضت نسبة قيمة الصحة من المرتبة الرابعة في السنة الأولى إلى المرتبة السادسة في السنة الثانية، وقفزت قيمة (التفكير العلمي)، إلى المرتبة الثالثة في السنة الثانية بعد أن كانت في الرتبة السادسة في السنة الأولى، فارتفعت نسبتها من (6.46%) في السنة الأولى إلى (9.39%) في السنة الثانية.

كما طرأ تغيير على نسبة ظهور قيمة الاندفاع نحو العمل فهبطت من المرتبة السابعة في السنة الأولى وكانت نسبتها المئوية (6.28%) إلى المرتبة الثانية في السنة الثانية وانخفضت نسبتها إلى (5.09%) من مجمل تكرارات القيم في السنة الثانية.

كما طرأ تغيير نفسه على قيمة (التطلع) إذ هبطت من المرتبة الثامنة في السنة الأولى وكانت نسبتها (5.46%) إلى الرتبة التاسعة وفي السنة الثانية وحصلت على نسبة مئوية قدرها (4.74%)، وهبطت قيمة العدالة من الدرجة التاسعة في السنة الأولى إلى الدرجة الثانية عشرة، إذ انخفضت نسبتها المئوية من (4.99%) في السنة الأولى إلى (4.47%).

سادساً: بقيت قيم (الشهامة، الصمود، الأمن، التضحية، الإيمان، الطمأنينة) محافظة على مرتبتها القيمة على السلم القيمي مع تذبذب يسير في نسبة ظهورها إلى المجموع العام لفئات القيم وعليها بقيت في أدنى المراتب القيمية خلال السنين.

وتبين الجداول (5،6،7) تكرارات القيم في مجلة التنمية خلال فترة الدراسة (1988-1989).

جدول (5) تكرار القيم في مجلة التنمية خلال عام (1988)

ت	القيمة	المرتبة القيمية	التكرار	%
1	الانجاز	1	1300	10.78
2	القومية	2	1211	10.4
3	التعاون	3	1091	9.04
4	الصحة	4	1056	8.75
5	حب المعرفة	5	936	7.76
6	التفكير العلمي	6	779	6.46
7	الاندفاع نحو العمل	7	759	6.28
8	التطلع	8	659	5.46
9	العدالة	9	591	4.90
10	التفاني بالعمل	10	590	4.89
11	التوفير	11	475	3.94
12	الآباء	12	473	3.92
13	الثقة	13	471	3.90
14	الإنسانية	14	438	3.63
15	الإبداع	15	408	3.38
16	الشهامة	16	200	1.66
17	الصمود	17	181	1.50
18	الأمن	18	138	1.14
19	التضحية	19	125	1.04
20	الإيمان	20	96	0.74
21	الطمأنينة	21	86	0.71
	المجموع		12062	100

جدول (6) تكرار القيم في مجلة التنمية خلال عام (1988)

ت	القيمة	المرتبة القيمية	التكرار	%
1	الإنجاز	1	1373	11.33
2	المعرفة	2	1145	9.44
3	التفكير العلمي	3	1138	9.39
4	القومية	4	1079	8.90
5	التعاون	5	1077	8.88
6	الصحة	6	712	5.87
7	الإباء	7	680	5.61
8	الاندفاع نحو العمل	8	617	5.09
9	التطلع	9	575	4.74
10	الإبداع	10	566	4.67
11	الإنسانية	11	543	4.48
12	العدالة	12	542	4.47
13	الثقة	13	461	3.80
14	التفاني بالعمل	14	378	3.12
15	التوفير	15	325	2.68
16	الشهامة	16	274	2.26
17	الصمود	17	210	1.73
18	الأمن	18	208	1.71
19	التضحية	19	86	0.71
20	الإيمان	20	74	0.61
21	الطمأنينة	21	69	0.57
	المجموع		12132	100

جدول (7) تكرار القيم في مجلة التنمية خلال عام (1988)

ت	القيمة	المرتبة القيمية	التكرار	%
1	الإنجاز	1	2673	11.05
2	القومية	2	2290	9.47
3	التعاون	3	2168	8.96
4	المعرفة	4	2081	8.60
5	التفكير العلمي	5	1917	7.95
6	الصحة	6	1768	7.31
7	الاندفاع نحو العمل	7	1375	5.68
8	التطلع	8	1234	5.10
9	الآباء	9	1153	4.77
10	العدالة	10	1133	4.69
11	الإنسانية	11	981	4.06
12	الإبداع	12	974	4.02
13	التفاني بالعمل	13	968	4.00
14	الثقة	14	932	3.85
15	التوفير	15	800	3.31
16	الشهامة	16	474	1.96
17	الصمود	17	389	1.61
18	الأمن	18	348	1.40
19	التضحية	19	211	0.87
20	الإيمان	20	170	0.70
21	الطمأنينة	21	155	0.57
	المجموع		24194	100

ثانياً: تكرارات فئة الحدة

أولاً: احتلت قيم (القومية) المرتبة الأولى من حيث درجة حدتها، إذ اقتربت كثيراً من الحدة القومية، وبلغ معدل حدتها (2.81) تلتها مباشرة قيمة الإنجاز التي اقتربت أيضاً إلى الحدة القوية وبلغ معدل حدتها (2.80) واحتلت قيمة الشهامة الرتبة الثالثة من حيث درجة حدتها إذ بلغ معدلها (2.66) والمرتبة الرابعة احتلتها قيمة الإباء التي بلغ معدل حدتها (2.62)، والرتبة الخامسة احتلتها قيمة الاندفاع نحو العمل، إذ بلغ معدل حدتها (2.50).

ثانياً: ظهرت القيم الفكرية (التفكير العلمي، الإبداع، المعرفة) في عينة الدراسة بحدة متوسطة إذ بلغ معدل حدتها على التوالي (2.42)، (2.33)، (2.14).

كما ظهرت قيم: (الثقة، التوفير، التطلع، الصمود، التضحية، والتفاني بالعمل) أيضاً بحدة متوسطة بالإضافة إلى قيم التعاون، على نحو ما يوضحه جدول(8).

ثالثاً: ظهرت قيم (العدالة، الصحة، الأمن، الإيمان، والطمأنينة) بحدة تميل إلى التوسط في درجتها.

وفي الجدول (8) ايضاح للقيم ودرجة حدتها(*).

(*) استخرج الباحث المعدل العام لقيمة الحدة بضرب تكرار القيمة ذي الحدة القوية بعدد (3) وتكرارها ذي الحدة المتوسطة بعدد (2) وتكرارها ذي الحدة الضعيفة بعدد (1) وتقسيم حاصل جمع الأرقام الثلاثة على تكرار القيمة وضربه في مئة.

جدول (8) تكرار القيم وحدتها في مجلة التنمية خلال الفترة (1988-1990)

ت	القيمة	المرتبة القيمية	التكرار	%	تكرار القيم حسب درجة الحدة			المعدل العام
					3 قوي	2 متوسط	1 ضعيف	
1	الإنجاز	1	2673	11.06	2210	400	63	2.80
2	القومية	2	2290	9.47	2050	140	100	2.81
3	التعاون	3	2168	8.96	560	1070	538	2
4	المعرفة	4	2081	8.60	820	733	528	2.14
5	التفكير العلمي	5	1917	7.95	1090	640	187	2.42
6	الصحة	6	1768	7.31	420	762	586	1.91
7	الاندفاع نحو العمل	7	1375	5.68	890	285	200	2.50
8	التطلع	8	1234	5.10	620	444	170	2.36
9	الآباء	9	1153	4.77	820	233	100	2.62
10	العدالة	10	1133	4.69	220	613	300	1.93
11	الإنسانية	11	981	4.06	250	461	90	2.16
12	الابداع	12	974	4.02	460	374	140	2.33
13	التفاني بالعمل	13	968	4.00	320	510	138	2.19
14	الثقة	14	932	3.85	600	220	112	2.52
15	التوفير	15	800	3.31	460	230	110	2.44
16	الشهامة	16	474	1.96	350	87	37	2.66
17	الصمود	17	389	1.61	198	92	99	2.25
18	الأمن	18	339	1.40	20	280	39	1.94
19	التضحية	19	211	0.87	92	71	46	2.21
20	الإيمان	20	170	0.70	20	120	30	1.82
21	الطمأنينة	21	155	0.57	15	50	90	1.52
	المجموع		24185	%100	2485	7995	3705	

ثالثاً: تكرارات فئة الموضوع

انتهى الباحث، بعد المراحل التي اتبعها في عملية تحليل مضمون مجلة التنمية خلال فترة الدراسة، إلى النتائج التالية لفئة الموضوعات:

أولاً: احتل التعلم المرتبة الأولى على السلم القيمي إذ بلغت نسبته (16.05%) من مجمل تكرارات فئات الموضوعات، في المجلة خلال فترة الدراسة وجاءت موضوعات (الزراعة والتجارة والصحة) في المرتبة الثانية والثالثة والرابعة على التوالي، إذ بلغت نسبة الموضوعات الزراعية (13.62%) والموضوعات التجارية والمالية والنقدية (10.1%) وبلغت موضوعات الصحة (9.26%).

ثانياً: جاءت القضايا الاجتماعية في المرتبة الخامسة على السلم القيمي لفئات الموضوعات إذ بلغت نسبتها (7.23%) كما جاءت فئات (الصناعة، الاقتصاد والقضايا السكانية) في المراتب السادسة والسابعة والثامنة على التوالي، فبلغت نسبة موضوعات الصناعة (5.58%) والموضوعات الاقتصادية (4.85) أما القضايا السكانية فقد بلغت نسبتها المئوية (4.6%) على نحو ما يوضحه جدول (1).

ثالثاً: جاءت موضوعات (العمل، الاتصال، الطاقة، البيئة، والنقل) في المراتب (التاسعة، والعاشرة، والحادية عشرة، والثانية عشرة) على التوالي فبلغت نسبة موضوعات العمل (4.15%) وموضوعات الاتصال والإعلام (4.0%) وجاءت في الرتبة العاشرة وهي مرتبة الوسط، وموضوعات الطاقة (2.77%) وموضوعات البيئة (2.69%) أما موضوعات النقل فقد بلغت نسبتها (2.57%) من مجمل تكرارات فئات الموضوعات في العينة قيد الدراسة.

وقد جاءت هذه الفئات في وسط اهتمام المجلة اذ احتلت موقع متوسط على السلم القيمي لفئات الموضوعات.

رابعاً: جاءت موضوعات (الطفل، المرأة، البطالة، التنمية الشاملة والهجرة) في مؤخرة الموضوعات التي ظهرت في المجلة خلال الفترة نفسها، فجاءت موضوعات

الطفل في المرتبة السادسة عشرة وبلغت نسبتها (2.08%) وموضوعات المرأة (1.8%) وجاءت في المرتبة السابعة عشر وجاءت في المرتبة الثامنة عشر موضوعات البطالة وبلغت نسبتها (1.31%)، وبقيت الهجرة في مؤخرة السلم القيمي وبلغت نسبتها (1.04%).

خامساً: هبطت نسبة موضوعات التعليم من (17.40%) في السنة الأولى إلى (14.51%) في السنة الثانية، اذ كانت مرتبتها في سنة (1988) الأولى في حين احتلت الزراعة مرتبتها في السنة الثانية (1989) بعدما قفزت نسبتها المئوية من (12.38%) إلى (15.03%) في السنة الثانية.

وطرأ تغيير على موقع الموضوعات الصحية في المجلة فبينما كانت مرتبتها هي الثالثة في اسنة الأولى إذ بلغت نسبتها (11.01%) هبطت إلى المرتبة السادسة وانخفضت نسبتها إلى (7.26%) فحلت مكانها موضوعات التجارة في السنة الثانية بعدما كانت في السنة الأولى في المرتبة الرابعة إد ارتفعت نسبتها من (8.88%) إلى (11.56%) في السنة الثانية، على نحو ما يبينه جدول (9) وجدول (10).

وجاءت القضايا الاجتماعية وفئة القضايا السكانية، في المرتبة الخامسة والسادسة في السنة الأولى إذ بلغت نسبتهما على التوالي (7.14%) و (4.76%) وفي السنة الثانية بقيت فئة القضايا الاجتماعية محافظة على مرتبتها القيمية في حين هبطت قيمة القضايا الاجتماعية إلى المرتبة الثامنة في السنة الثانية.

وجاءت موضوعات (الاتصال، والإعلام، والعمل، والصناعة والاقتصاد) في المراتب (السابعة، الثامنة، التاسعة، العاشرة) على التوالي في السنة الأولى فبلغت نسبة موضوعات الاتصال (4.54%) وموضوعات الاقتصاد (3.18%) في حين عرفت السنة الثانية تغييراً في المراتب القيمية لتلك الموضوعات، إذ جاءت موضوعات الاقتصاد في الرتبة السابعة وبلغت نسبتها (6.75%) واحتلت

موضوعات الصناعة المرتبة الرابعة في السنة الثانية وبلغت نسبتها (9.97%) وهبطت نسبة موضوعات العمل من الرتبة الثامنة في السنة الأولى إلى المرتبة التاسعة في السنة الثانية وبلغت نسبتها (3.94%) كما هبطت نسبة موضوعات الاتصال إلى المرتبة العاشرة في السنة الثانية وبلغت نسبتها (3.38%)، أنظر الجدولين (9،10).

سادساً: جاءت موضوعات (السياحة، البيئة، الثقافة، والطاقة) في المراتب الوسطى على السلم القيمي لفئات الموضوعات في السنة الأولى، في حين عرفت السنة الثانية صعوداً لموضوعات (الطاقة والنقل) إذ جاءت في السنة الثانية في المرتبتين الحادية عشر والثانية عشر على التوالي. وهبط موضوعات البيئة إلى المرتبة الثالثة عشرة إذ بلغت نسبتها (2.41%) في السنة الثانية بعدما كانت مرتبتها في السنة الأولى الثانية عشرة وبلغت نسبتها (2.96%) وهبطت فئة الثقافة من المرتبة الثالثة عشر في السنة الأولى الي المرتبة السادسة عشر في السنة الثانية إذ بلغت نسبتها في السنة الأولى (2.88%) في حين بلغت في السنة الثانية (1.68%) انظر الجدولين (9،10).

سابعاً: جاءت موضوعات (البطالة، الطفل، التنمية الشاملة والهجرة) في مؤخرة السلم القيمي لفئات الموضوعات في السنة الأولى مع حدوث تغيير لمرتبة كل فئة في السنة الثانية، فهبطت البطالة إلى المرتبة التاسعة عشر، وارتفعت مرتبة قضايا الهجرة إلى المرتبة قضايا الهجرة إلى المرتبة الثامنة عشر، كما ارتفعت موضوعات الطفل إلى المرتبة السادسة عشر في السنة الثانية.

وهكذا بقيت فئات (التعليم والزراعة والتجارة والقضايا الاجتماعية) محافظة على موقعها في المجلة، مع تذبذب ضئيل، في مقدمة الموضوعات التنموية، في حين جاءت موضوعات (الهجرة والتنمية الشاملة، البطالة، المرأة، الطفل، والثقافة) في مؤخرة الموضوعات التنموية مع تغيير بسيط خلال فترة الدراسة انظر الجدولين

(9،10) والجداول (9،10،11) تعرض لهذه النتائج.

جدول (9) تكرار الموضوعات التنموية في مجلة التنمية خلال عام (1988)

التسلسل	الموضوع	المرتبة القيمية	التكرار	%
1	تعليم	1	3953	17.40
2	زراعة	2	2812	12.38
3	صحة	3	2504	11.01
4	تجارة	4	2017	8.88
5	قضايا اجتماعية	5	1623	7.14
6	قضايا سكانية	6	1082	4.76
7	الاتصال	7	1031	4.54
8	العمل والعمال	8	968	4.34
9	الصناعة	9	960	4.22
10	الاقتصاد	10	722	3.18
11	السياحة	11	701	3.08
12	البيئة	12	667	2.96
13	الثقافة	13	654	2.88
14	الطاقة	14	625	2.75
15	النقل	15	610	2.68
16	الطفل	16	593	2.91
17	المرأة	17	419	1.84
18	الهجرة	18	257	1.13
19	البطالة	19	254	1.12
20	تنمية شاملة	20	250	1.10
	المجموع		22702	%100

جدول (10) تكرار الموضوعات التنموية في مجلة التنمية خلال عام (1989)

التسلسل	الموضوع	المرتبة القيمية	التكرار	%
1	زراعة	1	3005	15.03
2	التعليم	2	2901	14.51
3	تجارة	3	2311	11.56
4	صناعة	4	1593	9.97
5	قضايا اجتماعية	5	1463	7.32
6	صحة	6	1452	7.26
7	اقتصاد	7	1350	6.75
8	قضايا سكانية	8	883	4.42
9	العمل والعمال	9	788	3.94
10	الاتصال	10	675	3.83
11	الطاقة	11	560	2.80
12	النقل	12	485	2.43
13	البيئة	13	481	2.41
14	السياحة	14	347	1.74
15	المراة	15	336	1.68
16	الثقافة	16	336	1.68
17	البطالة	17	304	1.52
18	الطفل	18	296	1.43
19	تنمية شاملة	19	236	1.18
20	هجرة	20	187	0.94
	المجموع		19989	100

جدول (11) تكرار الموضوعات التنموية في مجلة التنمية خلال عام الفترة ما بين (1988-1989)

التسلسل	الموضوع	المرتبة القيمية	التكرار	%
1	التعليم	1	6854	16.05
2	زراعة	2	5817	13.62
3	تجارة	3	4328	10.1
4	صحة	4	3956	9.26
5	قضايا اجتماعية	5	3086	7.23
6	صناعة	6	2553	5.98
7	اقتصاد	7	2072	4.85
8	قضايا سكانية	8	1965	4.6
9	العمل والعمال	9	1756	4.15
10	الاتصال	10	1706	4.0
11	الطاقة	11	1185	2.77
12	البيئة	12	1148	2.69
13	النقل	13	1095	2.57
14	السياحة	14	1048	2.45
15	الثقافة	15	990	2.32
16	الطفل	16	889	2.08
17	المرأة	17	755	1.8
18	البطالة	18	558	1.31
19	التنمية الشاملة	19	486	1.14
20	الهجرة	20	444	1.04
	المجموع		42691	%100

رابعاً: المصطلح التنموي

انتهى الحديث، بعد المراحل التي قطعها في عملية تحليل مضمون مجلة التنمية خلال فترة الدراسة، إلى النتائج التالية لفئة المصطلحات التنموية الموظفة:

أولاً: جاء مصطلح الإنجاز في مقدمة المصطلحات الموظفة واحتل المرتبة الأولى. كما جاءت مصطلحات (التحديث والانتشار والعصرنة والتقدم) في موقع متقدم وراء مصطلح الإنجاز من حيث عدد تكراراتها في عينة الدراسة.

ثانياً: جاءت مصطلحات (التخلف، التطور العلمي والدول النامية والتطلع) في موقع متوسط. في حين جاءت مصطلحات (الرقي والتأخر الحضاري والازدهار والتغريب والحياة الأفضل والتقدم العلمي والاجتماعي ودول العالم الثالث في مؤخرة المصطلحات التي استخدمتها المجلة، على نحو ما يوضحه جدول (12).

جدول (12) ظهور المصطلحات التنموية التي استخدمتها مجلة التنمية خلال فترة الدراسة (1988-1990)

ت	المصطلح	التكرار	ت	المصطلح	التكرار	ت	المصطلح	ت
1	الإنجاز	350	11	التطور العلمي	85	21	الديناميكية	38
2	التحديث	340	12	التطور الاقتصادي	84	22	مستوى المعيشة	36
3	الانتشار	286	13	الدول النامية	82	23	الرقي	34
4	العصرنة	207	14	التطلع	78	24	التأخر الحضاري	28
5	التقدم	108	15	المستحدثات	56	25	الازدهار	26
6	الحضارة	150	16	الابتكار	54	26	التغريب	26
7	التفاعل الاجتماعي	128	17	استحداث	48	27	الحياة الأفضل	25
8	التغيير الاجتماعي	106	18	النهضة	46	28	التقدم العلمي	24
9	الدول المتقدمة	101	19	النماء	43	29	التقدم الاجتماعي	24
10	التخلف	187	20	الارتقاء	41	30	دول العالم الثالث	18

خامساً: الثبات

من أجل أن يفي البحث بالمتطلبات الموضوعية، فإن توظيف المقياس يجب أن يكشـف عن درجة من الثبات بحيث اذا قام باحث آخر بالترميز فإن النتائج بين القائم بالبحث والمرمز الآخر ستكون متقاربة.

وتحقيقاً لهذا الغرض، فقد قام الباحث بـإجراء عمليـة قيـاس الثبـات مـرتين الأولى مـع نفسه والثانية مع أحد زملائه وقد وضع حداً أدنى لمعامل الثبات هو (85%) وهو الحد المعتمد عادة في أبحاث تحليل المضمون وبتطبيق المعادلة التالية:

[11] $$CR = \frac{m2}{N1 + N2}$$

حيث (CR) تساوي معامل الثبات و (M) عدد مرات الترميز التي انتهى إليها كل باحث و (N1, N2) تعني قرارات الترميز التي انتهى إليها المرمز الأول والمرمز الثاني.

وانتهى الباحث إلى معامل الثبات قدره(0.95) مع نفسه و(0.90) مع الباحث الآخر، وكـلا المعاملين يتجاوزان الحد الأدنى الذي اعتمده الباحث وهو (0.85).

سادساً: الترابط التراتبي لفئات القيم

أسفر تطبيق معادلة الارتباط التراتبـي (rho) عـن علاقـة قويـة في ترتيـب فئـات القـيم لسنتي الدراسة وقد كانت درجة هذا المعامل هي (0.91) والجدول (13) يوضح احتساب هـذا المعامل.

سابعاً: الترابط التراتبي لفئات الموضوعات

يبين تطبيق معادلة الارتباط التراتبي (rho) على فئات الموضوعات التي ظهرت في المجلة خلال سنتي الدراسة عن معامل ارتباط قوي وصل إلى (0.92)

---

(1)Oler Holsti, op cit, p. 108 .

والجدول رقم (14) يبين كيفية احتساب هذا المعامل، انظر الجدول (14).

جدول (13) احتساب معامل ارتباط ترتيب فئة القيم التي ظهرت في مجلة التنمية خلال سنتي الدراسة (1988-1990)

ت	القيمة	التكرار		الترتيب الأول	الترتيب الثاني	الفرق	تربيع الفرق
		1988	1989				
1	الإنجاز	1300	1373	1	1	0	0
2	القومية	1211	1079	2	4	2-	4
3	التعاون	1091	1077	3	5	2-	4
4	الصحة	1056	712	4	6	2-	4
5	المعرفة	936	1145	5	2	3	9
6	التفكير العلمي	779	1138	6	3	3	9
7	الاندفاع نحو العمل	758	617	7	8	1-	1
8	التطلع	659	575	8	9	1-	1
9	العدالة	591	542	9	12	3-	9
10	التفاني بالعمل	590	378	10	14	4-	16
11	التوفير	475	325	11	15	4-	16
12	الآباء	473	680	12	7	5	25
13	الثقة	471	461	13	13	0	0
14	الإنسانية	438	543	14	11	3	9
15	الإبداع	408	566	15	10	5	25
16	الشهامة	200	274	16	16	0	0
17	الصمود	181	210	17	17	0	0
18	الأمن	138	208	18	18	0	0
19	التضحية	125	86	19	19	0	0
20	الإيمان	96	74	20	20	0	0
21	الطمانينة	86	69	21	21	0	0
	المجموع	12062	12132			0	132

$$(\text{rho}) = 1 - \frac{6(132)}{21(441-1)} = 0.91$$

وقد وجد الباحث بعد تطبيق معامل الارتباط التراتيبي لفئات القيم أن معامل الارتباط التراتيبي لها هو(0.91)

جدول (14) احتساب معامل ارتباط ترتيب فئات الموضوعات في مجلة التنمية خلال فترة الدراسة (1988-1990)

ت	القيمة	التكرار 1988	التكرار 1989	الترتيب الأول	الترتيب الثاني	الفرق	تربيع الفرق
1	التعليم	3935	2901	1	2	1-	1
2	الزراعة	2812	3005	2	1	1	1
3	الصحة	2504	1452	3	6	3-	9
4	التجارة	2017	2311	4	3	1	1
5	قضايا اجتماعية	1623	1463	5	5	0	0
6	قضايا سكانية	1082	883	6	8	2-	4
7	الاتصال	1031	675	7	10	3-	9
8	العمل	968	788	8	9	1-	1
9	الصناعة	960	1593	9	4	5	25
10	الاقتصاد	722	1350	10	7	3	9
11	السياحة	701	347	11	14	3	9
12	البيئة	667	481	12	13	1-	1
13	الثقافة	654	336	13	15	2-	4
14	الطاقة	625	560	14	11	3	9
15	النقل	610	485	15	12	3	9
16	الطفل	593	296	16	18	2-	4
17	المرأة	419	336	17	15	2	4
18	الهجرة	257	187	18	20	2-	4
19	البطالة	254	304	19	17	2	4
20	تنمية شاملة	250	236	20	19	1	1
	المجموع	12062	12132			0	132

$$(rho) = 1 - \frac{6(109)}{26(441+1)} = 0.92$$

وقد وجد الباحث بعد تطبيق معامل الارتباط التراتيبي لفئة الموضوع أنه(0.91).

الفصل الثالث

تحليل النتائج ومناقشتها

يشتمل هذا الفصل علي تحليل ما انتهى إليه الباحث من نتائج وذلك من خلال اجتهاداته في تفسير ومناقشة فئات القيمة وحدتها ومعامل ارتباطها التراتيبي، والموضوعات التنموية ومعامل ارتباطها التراتبي، والمصطلح التنموي الموظف، كما يحاول الباحث الاستشهاد، ببعض مقولات المجلة دعماً لتلك الاجتهادات.

1- فئة القيمة وحدتها

1-1 الإنجاز:

برزت قيمة الإنجاز على رأس القيم التي أظهر تحليل مضمون المجلة وبقيت محافظة على ترتيبها القيمي خلال سنتي الدراسة، على نحو ما يوضحه الجدولان (6،7) وقد ظهرت هذه القيمة بحدة قوية إذ بلغ معدل حدتها (2.80) حسب القياس الذي استخدم لقياس درجة الحدة. ويوضح ذلك جدول (8). وقد تمثلت هذه القيمة من خلال التأكيد على قيمة العمل والإنتاج، والدعوة إلى احترام العمل وتقديسه، وعدم تحقير المهن، كما تمثلت بالاعتزاز والفخر بالإنجازات التي شيدتها أيادي المواطنين، وتجلت أيضاً هذه القيمة بالدعوة إلى التدريب وتنمية الموارد البشرية، إذ أن التدريب يقدم معرفة جديدة، ويضيف معلومات جديدة، ويعطي مهارات وقدرات، ويؤكد على الاتجاهات، ويعدل الأفكار، ويغير السلوك، ويطور العادات والأساليب، وهو بذلك يعمل على التطوير الذاتي للفرد، يرفع مستوى طموحه وينمي قدراته ويجدد نظراته للدور الذي يلعبه، فتزيد الإنتاجية،

وترتفع كفاءة بلوغ الهدف[1].

إن قيمة الانجاز هذه تشتمل على طرق وأساليب وصول المجتمع إلى الإنجاز أو الإنتاج الأعظم على النحو الذي ذهب إليه (ماكليلاند) في دراسته النفسية التي أبرز فيها أهمية قيمة الانجاز لدى الأفراد في الاندفاع للعمل ورفع مستوى العيش[2].

1-2 القيم الفكرية:

لقد أولت المجلة اهتماماً كبيراً للقيم الفكرية والتي تنضوي تحتها قيم المعرفة والتي جاءت في المرتبة الرابعة، على السلم القيمي لفئة القيمة، وبلغت نسبتها (8.60%) والتفكير العلمي، والتي احتلت المرتبة الخامسة، على السلم القيمي، وبلغت نسبتها (7.95%)، إضافة إلى قيمة الإبداع، التي جاءت في المرتبة الحادثة عشر، وبلغت نسبتها (4.02%) وعليه فإن القيم الفكرية بمجموعها قد حصلت على ما نسبته (20.61%) من مجمل تكرارات القيم في العينة، على نحو ما يوضحه جدول (7). وقد تجلت القيم الفكرية من خلال الدعوة إلى وجوب استخدام العلم كسلاح لمواجهة التحديات الحضارية التيت واجه الأمة العربية بكل أشكالها وصورها، وتجلت أيضاً بالدعوة إلى اتباع منهج التفكير العلمي وتلقي المهارات، حتى يكون السلوك الاجماعي منسجماً مع التفكير العلمي. وفي هذا الصدد عرضت المجلة آراء وأفكار تدخل في هذا السياق، ولعل في النص التالي ما يكشف تلك الصورة: ... إن حالة من ضآلة الابتكار وقلة في الإبداع...

---

* للاطلاع على تكرارات فئة القيمة في التنمية خلال أشهر العينة الدراسية من ينانير 1988 الى دجنبر 1989، أنظر ملحق رقم 3 .

× سلم القياس يتراوح ما بين 1-3 .

(1) أحمد الخطيب، الأساليب وتنمية الموارد البشرية، (فبراير، 1988)، ص58 .

(2)دافيد ماكليلاند، مجتمع الإنجاز، مصدر سابق، ص57.

وغيـاب ذهنيـة عربيـة ديناميكيـة، موضـوعية، تنتقـد وتبـدع وتبتكـر وتصـنع بـروح استقلالية، تخيم علـى الواقـع العـربي.. فـالعم محفـوظ في الكتـب والمختـبرات وأمـا في الحيـاة الاجتماعية فيسلك الفرد حسب الأعراف، والعادات، والتقاليد[1]، وفي النص التالي ما يبـين بـروز القيم الفكرية في المجلة وحدتها يقول: ... إذا استطاعت التربية أن تنتج الإنسان المبدع، المبتكر، المتوازن نفسياً، القوي جسمياً، الذي يعتبز بالعمل ويقدس الواجـب، ويتمسـك بمنظومـة قـيم تدفع به إلى العمل والمبادرة الخلاقة وفكر يقوده إلى حل المشكلات... اذا استطاعت التربيـة أن تصنع هذا النموذج فهذا يعني أن التربية قدمت أكبر إنجاز للتنمية[2].

ويمكـن القـول أن تبنـي المجلـة لقـيم التفكـير العلمـي، والمعرفـة وراء دعوتهـا إلى أن المعلومات والحقائق بذاتها لا تعني شيئاً، إذ لم تسهم في توجيه السلوك... كما أن أسـاس نجـاح الجيل وتفوقه لا يتمثل في مدى ما يحفظ ويسـتوعب مـن معلومـات، بـل في تعليمـه عـادات صحيحة للتفكير تجعله يفكر في أي مشكلة تفكيراً علمياً سديداً، بعيداً عن التعصب والمصـلحة الشخصية، والعوامل الذاتية، ويعالج المشاكل معالجة موضوعية، وهـو مـا يـذهب إليـه بعـض المهتمين بعلم النفس التربوي[3].

وثمة شبه اتفاق بين علماء النفس الاجتماعي، على أن الكثير من اتجاهات الفرد الراشـد التي يكتسبها أثناء فترة الطفولة تبقى مستقرة غير قابلـة للتعـديل بدرجـة ملحوظـة، رغـم أن خبرة الفرد وتجاربه الشخصية بعد ذلك قد تتنافر مع هذه الاتجاهات وفي حالـة تغييرهـا فـإن ذلك يتم ببطء شديد، حيث تقاوم هذه

---

(1) خالد القضاة، "دور التربية والتعليم في تحقيق أهداف التنمية في الوطن العربي"، التنمية، (فبراير، 1989)، ص ص 37-36 .

(2)المصدر نفسه، 36 .

(3)أحمد زكي صالح، علم النفس التربوي، (القاهرة، مكتبة النهضة العربية، 1956)، ص 76 .

الاتجاهات، التغيير بعد تكوينها[1]، وفي هذا تأكيد على أهمية عملية التعليم، كقيمة يتوصل من خلالها الفرد على قيم أخرى، كالمعرفة وطرق تحصيلها وما يرافقها من تعلم لطرق التفكير العلمي السليم، وما يفعله من استنهاض لقوى الخلق، والإبداع، والابتكار، ويمكن اعتبار التعليم والتفكير العلمي في إطار القيم الوسيطة نحو قيم غائية هي قيم الخلق، والإبدع، والابتكار و الإنجاز حسب ما أوحى به تصنيف (روكيتش Rokeach) للقيم الذي صنفها إلى قيم وسيطية وقيم غائية[2] وفي رأي علماء النفس أن عملية التعليم ذاتها تهدف إلى تعديل السلوك والدوافع واكتساب المهارات والخبرات وهي لا تقتصر على ذلك بل تتعداه إلى تنظيم المعارف والخبرات المكتسبة وحسن فهمها وتقديرها وربطها بما يماثلها واكتساب القدرة على تطبيقها في ميادين الحياة تطبيقاً علمياً نافعاً[3].

أما قيمة الإبداع فقد تجلت في التأكيد على المهارات اليدوية والذهنية من خلال الموضوعات التربوية التي قدمها متخصصون في التربية والتعليم، تأكيداً لاتجاه التربية في الأردن، المرتكز على خلق المواطن المسلح بالعلم والمهارة[4].

ومما يلاحظ أن من مظاهر اهتمام المجلة بإبراز القيم الفكرية هو نوع المادة الإعلامية التي عرضت بها موضوعات التربية والتعليم والتكنولوجيا، إذ أن تلك المادة هي أقرب ما يكون للدراسات العلمية منه للمقالات الصحفية. وهذه الميزة لا تتوفر عليها موضوعات أخرى أبرزتها المجل، ويتضح ذلك من خلال المستوى

الأكاديمي للكتّاب الذين أبرزت المجلة المادة التربوية من خلالهم[*]، ولعل في هذا

---

(1)عبد الرحمن عبدالباقي عمر، دراسات في العلاقات الإنسانية، (القاهرة، مكتبة عين شمس، 1975)، ص151 .

(2)أنظر مراجعة لآرائه لدى: علي عبدالرزاق جلبي، مصدر سابق، ص136 .

(3)أنظر آراء هارتون بول (Harton Paul) وهانت شيستر (Hant Chester) لدى: هادي الهيتي، صحافة الاطفال في العراق، مصدر سابق، ص67 .

(4)خالد القضاة، المصدر السابق، ص37 .

النصل ما يبين مستوى المادة التربوية في المجلة، إذ يقول: "أن المهارات ما هي إلا عملية منظمة من السلوك جرى التنسيق بين الأنشطة العقلية والجسدية الغدد (والعضلات) وأن المهارات قد تكون حركية يدوية أو عقلية جماعية... تبعاً لموضوع السلوك العام... كما يمكن وصفها حسب قاموس وبستر* على أنها المقدرة على استعمال المعرفة بشكل فعّال وفوري في عملية إنجاز الأعمال"[1].

إن تأكيد المجلة على المهارات هو تأكيد على قيم الإبداع إذ أن المهارات ما هي إلا تجليات واضحة من تجليات الإبداع[2]. ويقود ذلك إلى اعتبار أن الإبداع والقيم الفكرية الأخرى هي شكل من أشكال الإنجاز.

ولا يأتي تجلي اهتمام المجلة بالقيم الفكرية من خلال البروز المكثف لتلك القيم والتي عبر عنه التحليل الإحصائي بالنسبة المئوية بل يتجلى أيضاً بالحدة التي برزت فيها تلك القيم في المجلة إذ بلغ معدل حدة التفكير العلمي (2.42)، والإبداع (2.33) والمعرفة (2.14) على نحو ما يوضحه جدول (8).

1-3 القومية:

جاءت القومية كقيمة اجتماعية سياسية في المرتبة الثانية بعد قيمة الإنجاز وبلغت نسبتها في العينة (9.7%) قياساً على مجمل تكرارات فئة القيمة.

(*)من أبرز كتّاب المجلة في ميدان التربية والتعليم، د. خالد القضاة، د. وجيه الفرح، د. كما أبو سماحة، د. عبدالله الخطيب.

(1)Webesters, Third Word New International Dictionary Machesttts, U.S.A, G. 8 C. Merriam Company, Philippines, Copy, Right, 1976, p. 1088

الهامش من إضافة الباحث

(2)د. كمال أبو سماحة، "دور المعلم في رعاية الطلبة الموهوبين"، (سبتمبر، 189)، ص ص 62- 58 .

وقد ظهرت هـذه القيمـة في مختلـف الموضـوعات التـي طرحتهـا المجلـة وتجلـت عـبر الدعوة الظاهرة والكامنة إلى التماسـك الاجتماعـي والحـس الـوطني وحـب الـوطن والانـتماء، وتجلت من خـلال الموضـوعات الاقتصـادية التـي أبـرزت أهميـة التكامـل الاقتصـادي العـربي، وأبرزت أيضاً ضرورة تحقيق الوحدة العربية. كما ظهرت من خلال الموضوعات الاجتماعية التي أكدت على ضرورة التغيير الاجتماعي الذي يتحول فيه الانتماء من انتماء قبلي إلى انتماء قومي. وفي هذا السياق أكدت الاجتهادات في مجالات التنمية على ضرورة خلق الانـتماء القـومي مـن أجل الإسراع في تحقيق التنمية. لقد أكد شرام مثلاً على أهمية دور وسائل الإعلام في فـك عزلـة المجتمعات التقليدية وتجميع القرى المبعثرة وتوسيع المجتمع من مجتمـع القرابـة إلى مجتمـع قومي أوسع. كما أكد شرام علي أهمية ما دعاه (ليرنر) لصفة التفتح من أجل فـك تلـك العزلـة وصهر الثقافات المحلية في ثقافة قومية واحدة[1].

لقد نبهت المجلة إلى ضرورة تحقيق الوحدة العربية من خـلال عرضـها للمصـير العـربي الواحد ومقومات الوحدة من لغة ودين وتاريخ، وثقافة مشتركة، وفي هذا النص مثال على هذه القيمة في المجلة، إيماناً منه بأن أطفـال العـرب اليـوم هـم شـبان الغـد وشـابات الغـد ورجالـه ونساؤه وصناع مجده، وأنه بمقدار ما نرعاهم ونتعهدهم ونستثمر فيهم بقدر ما نحـرص عـلى مستقبل الأمة العربية واستمرار تراثها وعطائها الحضاري، ثقافة الطفل واجـب وطنـي وقـومي لإعداد الإنسان العربي[2].

ويمكن القول بتوجه المجلة القومي، إذ تدعو على لسان أحد كتابها إلى الوحدة العربيـة الشاملة ، على نحو ما يبينه النص التالي: "... يجدر بنا نحن العرب

---

(1)ولبور شرام، مصدر سابق، ص ص 171 - 172 .

(2)غير موجود..

أن نفكر بصوت واحد ونسير في الاتجاه الصحيح نحو الوحدة الشاملة التي تأتي نتيجة للوحدة الثقافية والاقتصادية والعسكرية والسياسية"[1].

وقد ظهرت القومية أكثر بحدة قوية في المناسبات الوطنية والقومية وفي الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية، وجاءت في المرتبة الأولى على السلم القيمي لفئة الحدة إذ بلغ معدلها (2.81) على نحو ما يوضحه جدول(8).

1-4 التعاون:

احتلت قيمة التعاون المرتبة الثالثة على السلم القيمي لفئة القيمة وبلغت نسبتها (8.96%) من مجمل تكرارات فئة القيمة.

وظهرت في موضوعات مختلفة من أبرزها الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية. وتجلت من خلال الدعوة إلى التآزر والتكافل الاجتماعيين، ومن خلال الدعوة إلى التعاون الاقتصادي العربي، والدعوة إلى التعاون مع البلدان الأخرى، ومثال على ذلك: "... لا بد من التعاون مع الأقطار النامية في مجال التكنولوجيا[2] كما أن "التعاون" يتجلى من خلال الدعوة المباشرة لحضوره في حياة الأمة وتجسيده كما يبين المثال التالي: "... إذا نحن قد نجحنا في الماضي بفضل التعاضد والتعاون والعطاء المتبادل بين الشعب والحكومة.."[3] وقد ظهر التعاون في موضوعات المجلة بحدة متوسطة بلغ معدلها (2) إلا أن الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية أبرزت هذه القيمة بحدة قوية.

1-5 ومن بين القيم الجماعية التي أبرزتها المجلة إضافة إلى القومية والتعاون قيم المشاركة أو الاندفاع نحو العمل، والعدالة والإنسانية

فجاءت قيمة الاندفاع نحو العمل في المرتبة السابعة حسب السلم القيمي

---

(1)سامي الرشيد، "الاقتصاد الاردني وتحديات التنموي"،(سبتمبر، 1989)، ص ص 32- 33 .

(2)عدلي شحادة قندح، "مشاكل النقل التكنولوجي للوطن العربي"، (فبراير، 1989)، ص45 .

(3)سامي الرشيد، المصدر السابق، ص34 .

لفئة القيمة وبلغت نسبتها (5.68%) من مجمل تكرارات فئة القيمة.

وظهرت من خلال موضوعات متنوعة، وتجلت من خلال إثارة الحماس للعمل والمشاركة الشعبية في رسم خطط المستقبل وتنفيذها. كما تجلت من خلال استنهاض الهمم الذي يساهم في دفع الأفراد للعمل على إنجاح الخطة التنموية. وكما كان المخطط التنموي قريباً من أذهان الناس كلما كان إسهام الناس في العمل على إنجاحها أكثر[1].

كما أكدت الاجتهادات، في مجالات التنمية على التحمس كأحد مظاهر الاندفاع نحو العمل، الذي يحتاج إلى خلق الرغبة لدى الأفراد في التقدم الاقتصادي، مقرونة بالعزم على تحقيقه ويتأتى ذلك عن طريق تهيأت السكان لقبول التقدم واقتناعهم به[2].

وربما على هذا الأساس، أكدت المجلة على المشاركة كمهارة إنسانية، "تخدم شخصية الآخرين وتدفعهم للعمل بحماس وقوة دون قهر أو إجبار، وهي التي تستطيع أن تبني الروح المعنوية للمجموعة على أساس قوي، وتحقق لهم الرضى النفسي، وتولد بينهم الثقة والاحترام المتبادل، وتوحد بينهم جميعاً أسرة واحدة متحابة ومتعاطفة"[3]، وتتجلى هذه القيمة أيضاً في محاولة إقحام المرأة في حركة البناء والمشاركة، وفي هذا النص ما يدل على ذلك، "فالمجتمع الذي سمح لها (أي المرأة) بأن تتعلم لا يريدها أن تتعدى بنظراتها الطموحة حدود الموروث والعادات، بل يريدها ضمن الإطارات التي وضعها فيها مثل الإطار الجسدي والعائلي والنفسي-والاجتماعي والسياسي"[4]. وقد ظهرت قيمة الاندفاع نحو

---

(1)ولبور شرام، مصدر سابق، ص ص 160 - 167 .

(2) المصدر نفسه.

(3)وجيه الفرح، "المهارات اللازم توفرها لمدير المدرسة"، (إبريل، 1989)، ص 27 .

(4)رجاء أبو غزالة، "النظرة التقليدية للمرأة"، (سبتمبر، 1988)، ص27 .

العمل أكثر بحدة قوية، وظهرت أقل بحدة متوسطة وضعيفة وبلغ معدل حدتها (2.50) على نحو ما يوضحه جدول (8).

إن تأكيد المجلة على التوجه القومي للفرد من خلال إبرازها لقيمة القومية، والتعاون مع الآخرين، ومشاركتهم باندفاع، وتحمس، ينسجم مع رؤية المناهج التنموية الغربية السابقة في اعتبارها أن البنى الاجتماعية التقليدية في بلدان العالم الثالث سبباً في تخلف تلك البلدان، وبالتالي فإن التغيير الاجتماعي المصحوب بتغيير نظام القيم هو الذي يحقق التنمية[1]. كما أن الولاء القومي يمكن أن يوسع دائرة "التعاون" و "المشاركة" المدفوعة وراء الاندفاع نحو العمل "والحماس"، من دائرة تحددها "القرابة"، إلى دائرة أوسع من خلال تحقيق مفهوم "الأمة" لدى الفرد ليتحول من الجمود إلى الحركية، ومن التقليدية إلى التقدمية ومن التواكل إلى الإقدام، ومن القدرية إلى التجريب"[2].

1-6 العدالة: جاءت قيمة العدالة في المرتبة العاشرة قياساً لبقية فئات القيم إذ بلغت نسبتها (4.69%). وظهرت في موضوعات صحفية متنوعة، وتجلت من خلال الدعوة إلى احترام القانون، والنظام، والابتعاد عن المحسوبية، والمصالح الشخصية، والتوزيع العادل للدخل القومي.

ويبدو أن المجلة تترصد الاهتمامات التي تدخل في إطار التنمية في الأردن، من خلال تأكيدها على موضوع أو قيمة في عددها الشهري، وفقاً لعلاقة ذلك الموضوع بالمستجدات التي تهم العملية التنموية، ولذا أبرزت المجلة قيمة العدالة أكثر بعد الأحداث التي عرفها الأردن خلال فترة البحث*. لقد عكست المجلة في عدد نيسان (إبريل) 189 دور "العدالة الاجتماعية" وتطبيقها في المجتمع، إذ أن إشاعة، العدالة الاجتماعية تثير في نفوس أفراد المجتمع مشاعر الولاء لهذا المجتمع

---

(1)راجع المبحث الخاص بالمناهج التنموية في القسم النظري.

(2)صلاح الدين عبدالحميد، مصدر سابق، ص26 .

الذي يرتبط بتقدمه كل مصالح الأفراد الحيوية ارتباطاً عادلاً[1].

ودعت المجلة في أكثر من مكان على صفحاتها إلى وجوب التأكيد على العدالة الاجتماعية مذكرة على ترسيخ مفهومها، كقاعدة إرشادية في أي توجه اقتصادي أو اجتماعي أو تنموي، بشكل يؤمن للجميع شرف المشاركة في أداء الواجب تجاه الوطن ويقوي دعائم التكافل بين أبنائه[2]، على حد تعبير أحد كتابها.

إن حضور العدالة الاجتماعية كقيمة اجتماعية يدفع إلى القول بأن المجلة تأخذ بالمفهوم الشمولي للتنمية الذي يعتبر أحد أهدافه العدالة الاجتماعية[3].

ومن الملاحظ أن قيمة العدالة الاجتماعية لم تظهر بحدة قوية، بل ظهرت أكثر بحدة متوسطة وقليلاً ما ظهرت بحدة قوية أو ضعيفة، إذ بلغ معدل حدتها (1.93%) في حين أن قيمة الاندفاع نحو العمل ظهرت أكثر بحدة قوية، مما هي ضعيفة ومتوسطة، ولقد بلغ معدل حدتها (2.50%(على نحو ما يوضحه جدول(8).

1-7 الإنسانية:

جاءت قيمة الإنسانية في المرتبة الحادية عشرة وبلغت نسبتها (4.06%) وقد ظهرت في موضوعات متنوعة اجتماعية، واقتصادية، وتعليمية، وتجلت بالحث على الصدق، ونبذ الكذب، والصداقة، الإخوة الإنسانية، والحب، والوفاء، والتسامح

---

(1)المصدر السابق، ص 24، تعرف تلك الأحداث التي وقعت في الأردن في (إبريل، 1989)، بأحداث نيسان، التي اندلعت في جنوب البلاد نتيجة لارتفاع الأسعار وتدني مستوى المعيشة والإطلاع على هذه الأحداث يمكن مراجعة الصحافة المحلية او الدولية في تلك الفترة.

(2)حسين خير الله، "منهاج عمل وطني وانطلاقه جديدة" (ماي، 1989)، ص5 .

(3)أنظر مفهوم التنمية في القسم النظري.

الإنساني، والايثار، واللاعنصرية، والود بين الناس، وظهرت الإنسـانية بحـدة متوسـطة في غالب الأحيان إذ بلغ معدلها (16.2%). ولعل الفقـرة التاليـة تبـين هـذه القيمـة في المجلـة: ".. الفن أداة فعّالة في تيسير تدويل المعرفة، وذلك بقدرة الفن عـلى الوصـول إلى أعـماق الإنسـان، وتلمس شفاف قلبه، كما يلعب الفن دوراً فـاعلاً في تعزيـز التطـور الأخلاقـي، وتحفيـز الـوعي، والتكامل، والتعاون، وإنسانية الإنسان، ورفع مسـتوى الـذوق، والشـعور الإنسـاني نحـو احـترام الكرامة الإنسانية[1]".

8-1 الصحة:

جاءت قيمة الصحة في المرتبة السادسة على السلم القيمي لفئة القيمة وبلغت نسـبتها (7.31) من مجمـل تكـرارات فئـة القيمـة، وقـد ظهـرت بشـكل أكـثر في الموضـوعات الصـحية بالإضافة إلى إشارات عابرة إلى هذه القيمة في مواضيع أخرى.

وتمثلت تلك القيمة مـن خـلال عـرض المعلومـات والتنبيـه إلى السـلامة العامـة للبـدن والنفس والعقل. وكذلك التوصيات التي تـدخل في إطـار الوقايـة مـن الأمـراض والحـوادث وفي مكافحة الأمراض. وأظهرت المجلة اهتماماً بسلامة المرأة، والطفـل، ومكافحـة التلـوث، وسـلامة الغذاء، والماء والهواء، ومكافحة التدخين، ولعل النص التالي يبين ظهور هـذه القيمـة في المجلـة: "... ضمان تنشأة أجيال من الأطفال العرب صحيحة الأبدان سليمة العقول هانية النفس سـوية الشخصية مكتملة العطاء.."[2].

وظهرت حدتها قوية في مكافحة التدخين والعناية بصحة الطفل إلا أنهـا ظهـرت بحـدة متوسطة أكثر مما هي بحدة قوية أو ضعيفة وبلغ معدل حـدتها (91) عـلى نحـو مـا يوضحـه جدول(8).

---

(1)عيده المطلق، "التربية الدولية، مفهومها، أبعادها، مؤسساتها"، (ماي، 1989)، ص58 .

(2)كريمان كيالي، "تنمية الطفولة العربية"، (أكتوبر، 1989)، ص70 .

1-9 التطلع:

جاءت قيمة التطلع في المرتبة الثامنة وبلغت نسبتها (5.10%) من مجمل تكرارات فئة القيمة في المجلة، وتعتبر هذه القيمة من القيم الفردية وينضوي في إطارها قيم الطموح وتوسيع الآفاق، والأمل، والتفاؤل.

ظهرت هذه القيمة من خلال موضوعات اقتصادية، وتعليمية، واجتماعية، وتجلت عبر معلومات تبث الأمل في نفوس الأفراد، وترفع تطلعاتهم عالياً، وتوسع الآفاق لمضاعفة حركة المجتمع ونشاطه، عبر استثارة شهية الفرد[1]. كما تجلت من خلال الدعوة إلى ضرورة التغيير الاجتماعي، والتطور، وبث صور من تطور المجتمعات الأخرى.

وقد ظهرت هذه القيمة أكثر بحدة قوية مما هي بحدة متوسطة وضعيفة، وبلغ معدل حدتها (2.36%) على نحو ما يوضحه جدول(8).

1-10 الإباء:

جاءت قيمة الإباء في المرتبة التاسعة وبلغت نسبتها (4.77%) وظهرت بحدة تميل إلى القوة إذ بلغ معدلها (2.62) وهو ما يعني تأكيداً على هذه القيمة، ولقد ظهرت هذه القيمة وبحدة قوية أكثر في الافتتاحية والصفحة الأخيرة. وتجلت بالدعوة إلى توسيع الحرية السياسية وتأكيد حرية الرأي والفكر من منطلق أن الحرية نشاط واع هادف يتفق مع الضرورة[2].

كما تجلت في الدعوة إلى التحرر والاستقلال، ورفض الظلم، والضيم، والقهر، وفي هذه الفقرة ما يبين ذلك: ... إن القهر الاجتماعي وغياب الحريات العامة حالة يعتبرها الشباب جزءاً من عملية إخضاعهم بالقوة لقوانين الضبط

(1)ولبور شرام، مصدر سابق، ص175 .

(2) أنظر افتتاحية (ماي 1988) .

الاجتماعي[1].

1-11 التفاني بالعمل:

جاءت هذه القيمة في المرتبة الثالثة عشر، وبلغت نسبتها (4.0%) من مجمل تكرارات فئات القيم. وقد ظهرت بحدة متوسطة بلغ معدلها (2.19)، وظهرت في موضوعات مختلفة (اقتصادية، وتربوية، واجتماعية).

وتجلت في التأكيد على الإخلاص بالعمل، واحترام الوقت، والإتقان، والجودة، وفي محاربة الفساد الذي تتجلى صوره من خلال التهرب من العمل الرسمي، واستغلال السلطة، وعدم الاكتراث، بتطوير العمل على الوجه الأمثل، والتقاعس عن أداء الواجب. وفي النص التالي ما يبين قيم التفاني بالعمل في المجلة، ومن هنا تتطلب التربية من العاملين فيها أكثر من أي مهنة أخرى الالتزام بأخلاقيات معينة، ويتعاهدون على تنفيذها بكل دقة وأمانة ووعي وإخلاص لأن المعلم هو العنصر الأهم، والأكثر تأثيراً من عناصر العملية التربوية[2].

12- 1 الثقة:

جاءت قيمة الثقة في المرتبة الرابعة عشر وبلغت نسبتها (3.85%) من مجمل تكرارات القيم. وقد ظهرت بدرجة مالت إلى القوة، إذ بلغ معدلها (2.52). وهي بذلك من القيم التي جاءت في مقدمة اهتمامات المجلة من حيث درجة الحدة. وظهرت أكثر في المواضيع التربوية والتعليمية التي ركزت على الجانب النفسي والتربوي للطفل، وتجلت في الدعوة إلى تعزيز الثقة بالنفس، والاعتماد عليها. ومن أمثلة ذلك: "... من الأهداف الأساسية لعملية التعليم التعود على الاتجاهات البناءة في الحياة مثل: حب النظام والتعاون، والاحترام والعمل، والمثابرة،

---

(1)عيده المطلق، "موقع الشباب في عملية التغيير الاجتماعي"، (فبراير، 1989)، ص81.

(2)وجيه الفرح، "أخلاقيات مهنة التربية والتعليم" (ماي، 1989)، ص40 .

والاعتماد على النفس، والثقة بالنفس"[1].

كما تجلت في معالجتها لواقع المرأة في الأردن، وتتمثل بالدعوة إلى تحريرها من القيم الجماعية التي تعيق حركتها. حيث دعت موضوعات المرأة إلى تخفيف وطأة تلك القيم بتعزيز ثقة المرأة بنفسها[2].

1-13 التوفير:

جاءت قيمة التوفير في المرتبة الخامسة عشر، وبلغت نسبتها (3.31%) من مجمل تكرارات فئة القيمة في المجلة، وظهرت بحدة تميل إلى القوة إذ بلغ معدلها (2.44) على نحو ما يوضحه جدول (8).

وظهرت في موضوعات اقتصادية واجتماعية أكثر من الموضوعات الأخرى، وتجلت من خلال الدعوة إلى ترشيد الاستهلاك على مستوى الفرد والحكومة من أجل التوفير وعرضت المجلة مقالات عديدة لمتخصصين اقتصاديين لترشيد الاستهلاك، من مثل ترشيد الاستهلاك كيف يكون[3]. وكان لتدهور الأوضاع الاقتصادية في الأردن بعد عام 1989، والتي فجرت ما يعرف في الأردن بأحداث نيسان (إبريل 1989)، دوراً في توجيه الحكومة نحو الحد من الاستهلاك*.

1-14 جاء قيم: الشهامة، والصمود، والأمن، والتضحية، والإيمان، والطمأنينة في مؤخرة السلم القيمي لفئة القيم. على نحو ما يوضحه جدول (8). إلا أنها اختلفت من حيث درجة الحدة التي ظهرت فيها، إذ ظهرت قيمة (الشهامة) بحدة تميل إلى القوة، فبلغ معدلها (2.60)، و الصمود (2.25) والتضحية (2.21) في حين جاءت قيمة الإيمان والطمأنينة في مؤخرة السلم القيمي لفئة الحدة، إذ بلغ معدل

(1)أنظر مثلاً: وجيه الفرح، المصدر السابق.

(2)وجيه الفرح، "إعداد الخريطة التربوية"، (مارس، 1989)، ص ص47-48 .

(3)فهد الفانك، "ترشيد الاستهلاك كيف يكون"، (يوليوز، 1989)، ص 90 .

* لقد سبق الإشارة لتلك الأحداث.

الأولى (1.82)، والثانية (1.52) على نحو ما يوضحه جدول (8). وتجلت قيمة الشهامة من خلال إظهار قيمة الكرم في حياة الأمة، والنخوة، ورفعة النفس، وظهرت قيمة الصمود من خلال الكشف عن الحاجة إلى الصمود في وجه الخطر الإسرائيلي والصمود والثبات على الحق وقت الابتلاء وفي هذا النص ما يبين هذه القيم في المجلة: "... ويبين صروح التنمية في كل أرجاء الوطن بكل حرية وشموخ دون أن تؤثر عليه عوامل خارجية، ودون أن يخضع لضغوط من هنا وهناك"[1]. وتجلت قيمة الأمن من خلال إظهار قيمة الأمن والاستقرار وانعكاسه على جوانب الحياة.

أما التضحية فتجلت من خلال الدعوة إلى نبذ الأنانية ووضع سلامة الوطن فوق كل اعتبار، كما تجلت من خلال التضحية بالمال، والوقت، والجهد من أجل الآخرين.

وظهرت قيمة الإيمان في موضوعات متفرقة، وتجلت من خلال ذكر مواضيع دينية، وآيات وأحاديث من القرآن والسنة النبوية، وما يدخل في دائرة الفكر الإسلامي. كما ظهرت قيمة الطمأنينة، من خلال التأكيد على طمأنة المواطن على نفسه، وماله، وثمرة جهده، ومستقبله.

إن إبراز المجلة لهذه القيم الأخيرة، "التطلع"، "الإباء"، "التفاني بالعمل"، "التوفير"، "الشهامة"، "الصمود": ... "ينسجم مع تأكيد بعض المجتهدين في مجال التنمية على مثل هذه القيم. إذ أكد شرام على قيم التطلع وتوسيع الآفاق، وذهب أكثر إلى أنه مالم ترتفع التطلعات وما لم ينشط الناس للكد من أجل حياة أفضل فقد لا تخرج التنمية أبداً إلى حيز الوجود"[2]. كما تضمنت قيم الإباء، والثقة، والشهامة بعضاً مما دعى إليه هاجن الذي أكد على الشخصية الاستقلالية

(1)افتتاحية (ماي، 1989)، ص1 .

(2)شرام، مصدر سابق، ص175 .

الابتكاريـة التـي "تواجـه المواقـف الصـعبة دون قلـق أو خـوف، ... شخصـية تحـس بالواجب وتعتمد على الذات"[1]. وأدبيات التنمية تؤكد على التوفير ودوره في التنمية. لقد دعـا شرام مثلاً إلى الاقتصاد في الموارد، وتوفير رأس المال: "إذ لا بد من توفير رأس المـال بحيـث يولـد مزيداً من رأس المال: فالمحرك الأساسي في التنمية هو: إدخـر واسـتثمر في الإنتاجيـة"[2]، والأردن بلـد نـام، والبلـدان الناميـة تحتـاج إلى مزيـد مـن الاقتصـاد في النفقـات، وتوجيـه الفـائض إلى التنمية[3].

كما أكد بعض منظري التنمية على أهمية الإخلاص، فنبه (لوترباخ) عـلى ضرورة وجـود زعامة مخلصة على رأس الخطط التنموية، وبصدد، ذلك يقول: إن التقـدم الاقتصـادي لا يكـون سريعـاً إلا اذا كـان قـادة الدولـة في كافـة المسـتويات، السياسـيون، والمدرسـون، والمهندسـون، يريدون التقدم الاقتصادي لبلادهم، وعلى استعداد لأن يدفعوا الثمن الذي يتطلبه[4].

لقد تبين من خلال ما سبق أن مجلة التنمية أكدت بشكل بارز على قـيم الإنجـاز التـي تضم حب العمل وتقديسه واحترام المهن والتدريب والتأهيل والفخر بالإنجازات. وعـلى القـيم الفكرية التي تشمل (المعرفة والتفكير العلمي والإبـداع). وأكـدت أيضـاً عـلى القـيم الجماعيـة كالاعتداد بالقومية والتعاون. وجاءت هذه القيم في مقدمة اهتمامات المجلة.

ثانياً: فئة الموضوع

2-1 فئة التعليم:

أظهرت نتائج تحليل الموضوعات تأكيد المجلـة عـلى التعلـيم، إذ بلغـت نسـبته المئويـة (16.11%) واحتل المرتبة الأولى على السلم القيمي لفئة الموضوع على نحو

---

(1)أنظر آراء هاجن في مبحث المناهج التنموية في القسم النظري من هذه الدراسة.

(2)شرام، المصدر السابق، ص32 .

(3)محمد عبدالقادر أحمد، مصدر سابق، ص180 .

(4)أنظر مراجعة لآراء لوترباخ لدى: محمد عبدالقادر، المصدر نفسه، ص ص 156-157 .

ما يبينه جدول (11). لقد وصف عالم الاجتماع ليرنر (lerner) التعليم بأنه المحرك الأعظم لكل مظهر من مظاهر الحياة[1]. كما يعتبر النشاط الرئيسي في تعبئة الموارد البشرية، وهذا ما يفسر التحامه في كل قطاع من قطاعات المجتمع. ولقد ركز شرام على قطاع التعليم، معتبراً إياه شرطاً من شروط التنمية الأساسية، إذ يقول: إن أية أمة تتطلع إلى العلا لا بد أن تبذل مجهوداً ضخماً في التعليم وتدريب المهارات الذي مداه من محو الأمية إلى إنتاج علماء البحث"[2].

وجاء اهتمام المجلة بهذا القطاع منسجماً مع أهمية هذا القطاع، ومنسجماً أيضاً مع واقع الأردن الذي يشكل فيه التلاميذ والطلبة نحو ثلث السكان[3]. وتمثلت فئة التعليم في المجلة من خلال المقالات التي تعرضت لمجال التربية والتعليم والتكنولوجيا والتي تناولت السياسة التربوية والتخطيط التربوي[4]. وفي إرشاد الطلبة واكتشاف ميولهم[5]، وفي دور وسائل الإعلام الجماهيرية في عملية التعليم والتربية وتطويرها[6]. كما تمثلت هذه الفئة في المقالات التي تناولت أهمية التعليم المهني، وخلق التوازن بينه وبين التعليم الأكاديمي[7]. إذ أن الأردن يشكو من عدم وجود توازن في هذا المجال، لذا فإن سوق العمل في الأردن يفتقر إلى الكثير من المهن التعليمية مع زيادة ملحوظة في الأيدي العاملة

---

(1)أنظر آراء ليرنر لدى: شرام، المصدر السابق، ص64 .

(2)المصدر نفسه، ص47 .

(3)خطة التنمية الأردنية (1986- 1990)، (عمان، وزارة التخطيط، 1986)، ص78 .

(4)أنظر مثلاً، د. ميشيل دبابنة، "السياسة والتخطيط التربوي في الأردن"، (مارس، 1989)، ص ص 64 - 67 .

(5)أنظر مثلاً: د. وجيه الفرح، الخريطة التربوية في الأردن، (فبراير، 1989)، ص ص45-49 .

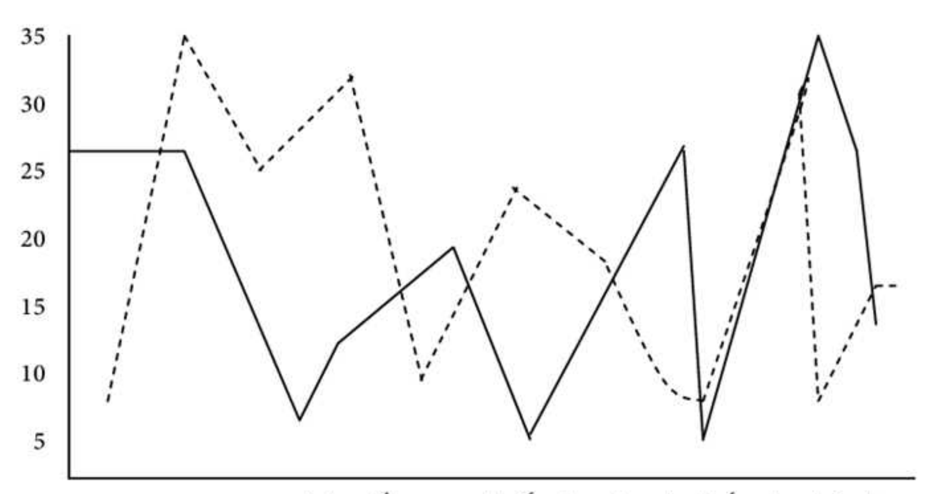
(6)أنظر مثلاً: د. وجيه الفرح، "إرشاد الطلبة الموهوبين" (سبتمبر، 1988)، ص ص 64 - 68.

(7)أنظر مثلاً:منى شقير، "التعليم العالي والتنمية في الأردن"،(مارس،1989)، ص ص70-74.

الأكاديمية[1]. وفي هذا الشأن يلاحظ التأكيد على ضرورة ربط عملية التعليم العالي بالتنمية من خلال سلسلة متتابعة من المقالات تحمل العنوان نفسه في المجلة[2].

كما يلاحظ أن المجلة أبدت اهتماماً بموضوعات التعليم، رافقها طول امتداد العام على اعتبار أن العملية التربوية والتعليمية عملية مستمرة وهذا ما يبينه شكل (2).

1989-1988



يناير فبراير مارس أبريل مايو يونـيو يوليو أغسطس سبتمبر أكتوبر نوفمبر ديسمبر

* مقياس الرسم = 1 - 3 .

شكل (2) تطور موضوع التعليم في التنمية (1988-1989) النسبة المئوية

ويلاحظ أيضاً شمولية المعلومات التربوية والتعليمية، إذ اشتملت على مختلف جوانب العملية التعليمية والتكنولوجيا.

ويأتي اهتمام المجلة بقطاع التعليم لدوره في محاصرة الأمية كمؤشر من

---

(1)أنظر مثلاً: د. خالد القضاة، "دور التربية والتعليم في تحقيق أهداف التنمية"، (فبراير، 1989)، ص ص36 - 40 .

(2)أنظر مثلاً: منى شقير،"دور التعليم العالي في التنمية" (إبريل، 1989)، ص ص 68 - 74 .

++ مؤشرات التخلف، كما تعكس كثافة المادة التربوية والتعليمية انسجاماً مع توجهات المجلة في إبرازها للقيم الفكرية وقيم الإنجاز التي تعتبر العملية التعليمية مناخها المناسب.

2-2 الزراعة:

احتلت الزراعة المرتبة الثانية على السلم القيمي لفئة الموضوع، وبلغ نسبتها (13.62%) على نحو ما يبينه جدول(10).

وجاء تأكيد المجلة على قطاع الزراعة منسجماً مع واقع الزراعة وهشاشة الأمن الغذائي في الأردن. وهو ما أوضحه الباحث في مقدمة هذه الدراسة. وعدم توفر مصادر أخرى للدخل القومي في الأردن تغطي نفقات احتياجيات السكان من الغذاء. فالأردن بلد قليل الموارد وتحتضن الصحراء (80%) من مساحته، وحتى يحقق أمنه الغذائي، اتجه نحو الزراعة التي تحتاج إلى تطوير ما يطلق عليه الاقتصاديون بالخدمات، والذي يشمل: النقل الأساسي والري وموارد الطاقة والمواصلات[1]. كما أن الأردن كغيره من بلدان العالم الثالث يعاني من العجز في الإنتاج الزراعي، وبالتالي الغذائي، نتيجة للأساليب العتيقة في الزراعة، ولقلة المخصبات وللآفات ونقص الآلات وللنسبة المرتفعة في زراعة الكفاف[2]. ولهذا فإن الإنتاج الأعظم في الزراعة يتطلب اتباع الأساليب العصرية من استعمال للمخصبات والدورات الزراعية واختيار موفق للبذار المحسنة الاستعمال وتوظيف نتائج البحث العلمي في الإنتاج. وهنا تبرز أهمية الإعلام التنموي من منظور نشر المستحدثات الذي أوصى به (روجرز) من أجل تحويل الزراعة من

---

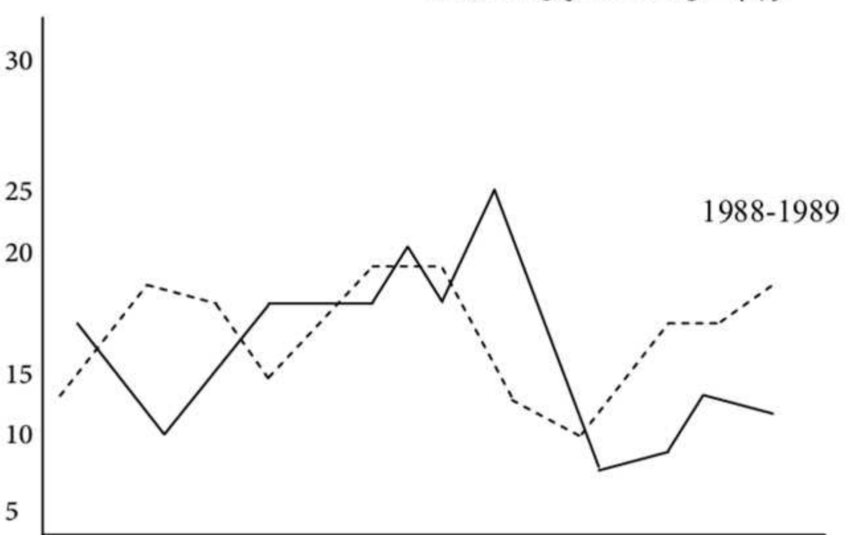
(1) شرام، مصدرسابق، ص 41 وقد عرضت المجلة لهذه العناصر ومن أمثلة ذلك: أنظر: حسن عقيل "السدود في الأردن ومشاريع الري وأهميها في التنمية" (فبراير، 1989)، ص ص45 - 47 .كذلك أنظر: محرر الشؤون التنموية، السدود في الأردن (سبتمبر، 188)، ص ص 70-71 .

(2)سمير العزيزي، "الزراعة، الواقع والأسباب"، (غشت، 1988)، ص ص46- 51 .

زرعة تقليدية ضعيفة إلى زراعة عصرية أكثر إنتاجية[1].

وإذا كان تدني مستوى الدخل الفردي، والنسبة الكبيرة من المجتمع التي تعمل بالزراعة إضافة إلى تدني نصيب الفرد من الغلات الزراعية من مؤشرات التخلف، كما سبق وأن أشار الباحث لها في القسم النظري فإن اهتمام المجلة بزيادة الإنتاج الزراعي، وكشف واقعه ومشاكله يدخل في إطار توجه المجلة التنموي لمحاصرة مؤشرات التخلف والقضاء عليها. وكما هو معروف أن للزراعة مواسم فهي ليست عملية مستمرة كالتعليم والتربية بل هي نشاط يخلفه راحة وسكوناً نسبياً، فهل سايرت المادة الاتصالية الزراعية المنشورة في المجلة مواسم الزراعة ومراحل الإنتاج بها؟

للإجابة عن هذا نستعرض الشكل(3):



يناير فبراير مارس أبريل مايو يونيو يوليو أغسطس سبتمبر أكتوبر نوفمبر ديسمبر

شكل (3) تطور موضوع الزراعة في التنمية (1988-189) النسبة المئوية

(1)راجع نظرية المستحدثات عن روجزر في الأطار النظري.

إن استقراء الجدول السابق يبين أن هناك تفاوتاً في موضوعات الزراعة، التي تعرفها المجلة. وهذا يرتبط بطبيعة هذا النشاط الإنساني، فقد اشتمل عدد (ماي 1988) على أعلى نسبة للموضوعات الزراعية يليه عدد (يونيو 1989). وتعتبر فترة (يونيو) موسم زراعة الخضروات الصيفية في الأردن. ولذلك ركزت الموضوعات الزراعية على الاحتياجات الغذائية من الخضار والفواكه. كما ركز عدد (يونيو 1988) على التسويق الزراعي، إذ أن شهر (يونيو) موسم لتسويق بعض الخضروات والفواكه[1]، وتناول عدد (يوليو 1988) وضع الأشجار المثمرة، والعناية بها، وهي فترة حمل الثمار بالنسبة لبعض الأشجار المثمرة، كالزيتون والعنب والتفاح[2].

كما اشتملت موضوعات الزراعة في المجلة، على طرق مكافحة الآفات الزراعية، وهذا ما اشتملت عليه موضوعات الزراعة في عدد (إبريل 1989)[3].

وتضمنت المادة الإعلامية الزراعية في المجلة دعوة إلى زيادة الإنتاج، وعدم الرضى عن واقع الإنتاج الزراعي من ناحية الإنتاج والتسويق[4]. كما تضمنت تطوير الخدمات الزراعية، بما فيها البحث، والإرشاد الزراعي، والوقاية، والصحة الحيوانية، والآلات الزراعية، وفيها دعوة للمحافظة على الموارد الزراعية من تربة، ومياه، وقوى عاملة في ميدان الزراعة[5].

---

(1)أنظر مثلاً:عاكف الزعبي،"واقع الزراعة في الأردن"، العدد السابق نفسه، ص ص 42-45.

(2)أنظر مثلاً: محمد عزيزي، واقع الأشجار المثمرة، (غشت، 1988)، ص ص 70 - 71 .

(3)أنظر مثلاًك سامي الحوساني، "إجراءات حكومية لتسويق الإنتاج الزراعي"، المصدر نسه، ص ص 47 - 49 .

(4)أنظر مثلاًك عاكف الزعبي، "الزراعة، الواقع والأسباب ومرتكزات الحلول"، (غشت، 1988)، ص ص42 - 45 .

(5)أنظر مثلاً:محمد جلبوش،"تعقيم التربة موجباته ونتائجه"،(نوفمبر،1988)،ص ص 74-78.

2-3 التجارة والمال والنقد:

احتلت التجارة المرتبة الثالثة على السلم القيمي لفئة الموضوع، وبلغت نسبتها (10.15%) من مجمل تكرار فئة الموضوع في عينة الدراسة، على نحو ما يوضحه جدول(11).

وأبرزت المجلة هذه الفئة أكثر في أعدادها (يوليو 1989، ونوفمبر 1989، وإبريل 1989)، فعرف عدد (يوليو 1989) على نسبة الموضوعات التجارة والمال والنقد، إذ بلغت نسبتها (16.34%) قياساً على مجموع تكرار فئة الموضوع، في العدد نفسه، إذ عرف هذا الشهر نشاطاً ملحوظاً في حقل الاقتصاد وذلك لطمأنة المواطنين على سلامة الوضع الاقتصادي، وتوضيح أسباب التدهور الذي عرفه الاقتصاد الأردني، وعرف أيضاً الشهرة إعادة جدولة الديون الخارجية الذي تم الاتفاق عليها مع نادي باريس في (19/7/1989)[1].

ويلاحظ في عدد (نوفمبر 1989) ارتفاع في نسبة حضور هذه الفئة قياساً على بقية فئة الموضوع في العدد نفسه، إذ بلغت نسبتها فيه (15.35%) إذ في هذا الشهر قدم رئيس الوزراء برنامجه الوزاري أمام مجلس النواب وركز فيه على الجوانب المالية وعلى التدهور الاتقاصدي بصفة عامة[2]. كما عرف شهر (إبريل

---

(1)أنظر: لقاء التنمية مع رئيس الوزراء وضح فيه أبعاد الإجراءات الاقتصادية والنقدية والمالية وفيه تعرض لواقع المديونية واتفاق الاردن مع نادي باريس، (سبتمبر، 1988)، ص ص 34- 41 .

كذلك أنظر: عرض التنمية لحديث الساعة الذي أدلى به رئيس الوزراء للتلفزيون الأردني، (غشت، 1988)، ص ص 16- 17 .

أنظر ملحق للاطلاع علي تفاصيل تكرارات فئة الموضوع خلال كل شهر من أشهر العينة قيد الدراسة.

(2) أنظر البرنامج الوزاري الذي قدمه رئيس الوزراء أمام مجلس النواب في (نوفمبر، 1989)، ص ص 5-9 .

كذلك أنظر: عوده الصويعي، الموازنة العامة، رقم ، ثقة، إرادة، (فبراير، 1989)، ص ص 20-21.

1989) اتفاق الحكومة مع صندوق النقد الدولي على جدولة الديون البالغة (8.1 مليار دولار)، وأقرت فيه الحكومة البرنامج الاقتصادي للسنوات الخمس القادمة[1]. وهذا ما عكسه عدد (ماي 1989) إذ ارتفعت به نسبة موضوعات التجارة والمال والنقد إلى (20.72%) قياساً مجمل تكرار فئة الموضوع في العدد نفسه وهي أعلى نسبة عرفتها موضوعات، التجارة في إعداد عينة الدراسة.

وقد عرف شهر (أوغست 1988) إقرار الحكومة للإجراءات الاقتصادية الطارئة المتمثلة في تعويم الدينار الأردني وتقليص حجم الواردات وزيادة الضرائب على المستوردات بنسبة عالية وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الموضوعات، التجارية في عدد (أوغست 1988) إذ بلغت (12.43%) من مجمل تكرار فئة الموضوع في العدد نفسه[2].

كما عرف شهر (يوليو 1989) ارتباكاً في الأوسط الشعبية وقلقاً من تردي الأوضاع الاقتصادية، وقد عكست المجلة ذلك القلق في عددها الشهري نفسه، إذ ارتفعت به نسبة الموضوعات التجارية، والمالية إلى (16.34) من مجمل تكرار فئة الموضوع في العدد[3]. وتمثلت المادة الاتصالية لموضوعات التجارة والمال والنقد، في المجلة بالحث على الحد من الاستيراد، وتشجيع الاستثمار، وتطوير تشريعاته، لجعلها أكثر مرونة لاستقطاب رأس المال الأجنبي. كما تمثلت في كشف الغطاء عن أحوال المصارف النقدية ودوره في التلاعب بسعر الصرف الدينار بعد تعويمه كما

---

(1) أنظر مثلاً: مندوب التنمية، "الحكومة تقر الإجراءات الاقتصادية والمالية"، (غشت، 1988)، ص 70 .

(2) أنظر مثلاً: خالد الرشدان، "الأردن جهود حثيثة نحو التكيف والإصلاح الاقتصادي"، (ماي، 1989)، ص ص 20- 22 .

(3)أنظر مثلاً: أحمد أبو الرب، "المديونية العربية، وأثرها على التنمية"، (فبراير، 1989)، ص ص 38 - 39 .

ألقت المديونية بظلها على صفحات المجلة[1].

2-4 الصحة:

إن بناء رأس المال البشري يتطلب تحسين الصحة العقلية والجسمية للرجال والأطفال والنساء. ولتحسين الصحة والقوة للإنسان، صانع التنمية لا يقتضي الأمر فقط على تقديم الخدمات الطبية والدوائية، وإنما يتطلب أيضاً تعليم عادات صحية جديدة[2] فأي اهتمام أولت المجلة لهذا الجانب الإنساني؟

لقد تناولت المجلة الصحة واحتلت المرتبة السادسة على السلم القيمي لفئة القيمة، أما القيمة كموضوع فقد اشتمل على الخدمات الصحية والأمراض والأدوية والإرشاد الصحي، وقد احتلت المرتبة الرابعة على السلم القيمي لفئة الموضوع، وبلغت نسبتها (9.25%) . ولعل في انسجام اهتمام المجلة بقيمة الصحة، وبموضوع الصحة مما يدل على صدق عن عملية تحليل المضمون التي قام بها الباحث، انظر الجدولين (7،11).

وتمثلت المادة الإعلامية في ميدان الصحة في الاهتمام بمكافحة الأمراض والأوبئة التي تضر بصحة الإنسان والحيوان. كما تمثلت بالخدمات الصحية أيضاً باختلاف أنواعها والمحافظة على البيئة (الهواء، والماء، والغذاء). وتمثلت أيضاً بالحث على ترك التدخين، وبمعالجة المياه، والتربية الصحية التي عمادها النظافة، والوقاية، إضافة إلى الاحتياجات وبتأكيد المجلة على الجانب الصحي للإنسان، فإنها

---

(1)أنظر مثلاً عمر عنبره، "الندوة الاستثمارية الاردنية الهندية"، (يونيو، 1989)، ص ص 30 - 34 .

(2)شرام، مصدر سابق، ص ص 46 - 50 .

(2) أنظر مثلاً، سليمان خير اللـه، "الأمن الغذائي العربي"، ضرورة حتمية لحماية المواطن من المرض"، (فبراير، 1989)، ص ص 49 - 53 .

تؤكد على الأمراض المنتشرة، كأحد مـؤشرات التخلـف، إضـافة إلى تأكيـدها عـلى تـوازن الغذاء. ويمكن القول بأهميـة توظيـف الإعـلام مـن منظـور نشرـ المسـتحدثات الـذي جـاء بـه (روجرز) في نشر عادات صحية وقائية وعلاجية، كتعويد الفرد على زيارة الطبيب وتعويده على غسل الفواكه قبل تناولها والتأكد من نظافة الماء والغذاء، وتوازن الوجبـات الغذائيـة، وتحبيـذ الرضاعة الطبيعية.

ولقد تمثلت موضوع الصحة في المجلـة بـالتركيز عـلى ظـاهرة التـدخين ومضـاره خاصـة بالنسبة للمرأة، والرضاعة الطبيعية، والبيئة، وهو ما اشتمل عليه عـددي (إبريـل 1989،1988) ففي إبريل من عام (1989)، عرف العالم نص إعلان لاهـاي، الخـاص بمتابعـة إجـراءات حمايـة الكرة الأرضية من التلوث. لذلك عرف اهتماماً ملحوظـاً في مجـال البيئـة، وأثرهـا عـلى الحيـاة، والصحة العامة للإنسان، كما عرف هذا العدد أكثر نسبة حضور لموضوع الصحة في إعداد عينـة الدراسة إذ بلغت نسبتها (28.31%) من مجمل تكـرار فئـة الموضـوع في العـدد نفسـه[1]. كـما عرف شهر (يونيـو 1989) نـدوة حمايـة مصـادر الميـاه مـن التلـوث التـي عقـدت في الجامعـة الأردنية، بإشراف الجمعية الاردنية لمكافحة التلوث، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمـائي في الأردن. وأدلى المشاركون باهتمامهم بنظافة البيئة، لذلك فقد عرف عدد هذا الشـهر ارتفاعـاً في نسبة حضور موضوعات الصحة فيـه حيـث وصـلت إلى (16.69%) مـن مجمـل تكـرار فئـة الموضوع في العدد نفسه وتضمنت تلك المادة الاتصالية الصحية عرضاً لقضايا الصحة والبيئة[2].

---

(1)أنظر مثلاً: وسام قرقش، "بعض ممارسات خاطئة للأمهـات عنـد الرضـاعة"، (سـبتمبر، 1989)، ص ص 61 - 63.

(2)أنظر مثلاً: ريم عبيدات، ندوة "حماية مصادر المياه من التلوث"، (يونيو، 1989)، ص ص 46- 49 .

كذلك نظر صباح هلسه، "ضعف الشهية عند الاطفال"، (فبراير،1989)، ص ص 72-75.

2-5 الجوانب الاجتماعية:

إن فئة القضايا الاجتماعية، والقضايا السكانية، والعمل والبطالة، والهجرة، والمرأة، والطفل، تدخل في إطار الجوانب الاجتماعية، ولهذا ارتأئ الباحث ضمها في إطار فئة واحدة هي فئة الجوانب الاجتماعية.

بلغت نسبة القضايا الاجتماعية (العمل الاجتماعي، العمل الجماعي، ودعوات التغير والتطور الاجتماعي) (7.24%)، والقضايا السكانية (4.60%)، والعمل (4.15%)، والطفل (2.08%)، والمرأة (1.8%)، والبطالة (1.31%)، والهجرة (1.04%)، من مجمل تكرار فئة الموضوع في عينة الدراسة على نحو ما يوضحه جدول (11).

يرى هاريسون (Harison) أن المشكلة الأساسية لمعظم الدول المتخلفة ليس الفقر في الموارد الطبيعية وإنما التخلف في الموارد الإنسانية[1].

كما يرى أن من الصعب على تلك الدول أن تتطور مادياً وثقافياً واقتصادياً، إذ أنه يعتبر الطريق إلى التنمية هو تعبئة الموارد البشرية. وهو ما يعني توجيه وتدريب وتعليم القوى البشرية فيه، وبناء رأس المال البشري كما يعني إحداث تغير في البناء الاجتماعي ذلك أن المواقف في معظم الثقافات التقليدية تميل إلى أن تكون عدائية نحو التغيير وتفتقر إلى الدافع الاقتصادي[2]. والأردن كبلد نام، وإن كان في طريقه إلى الانتقال من المجتمع التقليدي، كما اعتبره ليرنر (1958) إلا أنه يعاني من تخلف بعض من جوانب البناء الاجتماعي. وليس أدل على ذلك من الزيادة في نموه الديموغرافي الذي يبلغ (3.6%) وهي من أعلى نسب

---

(1)أنظر آراء فردريك هاريسون لدى: شرام، مصدر سابق، ص46 .

كذلك أنظر : صلاح الدين عبدالحميد، مصدر سابق، ص220 .

(2)شرام، المصدر السابق، ص51 .

الخصوبة في العالم[1].

لقد حاول الأردن معالجة النمو الديموغرافي، ممهداً لذلك بعقد الدراسات النظرية والتجريبية التي أجريت حول المتغيرات الديموغرافية والسياسات السكانية. ولعل الدراسة التجريبية التي نفذها قسم الصحافة والإعلام على قريتين من قرى الأردن الشمالية، بالتعاون مع اليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان دليل على اهتمام الأردن على الصعيد الرسمي بظاهرة النمو السكاني المتزايد، ووعيه بمخاطر هذه الظاهرة على العمل التنموي[2].

ويمكن القول أن البناء الاجتماعي التقليدي هو الذي يخلق هذه الظاهرة، وذلك بسماحه للزواج المبكر والزيادة في الإنجاب دون الاكتراث باحتياجات الفرد من الغذاء والدواء والتعليم نتيجة للخلل الذي تحدثه تلك الظاهرة والمتمثل بالفارق بين نسبة جملة السكان المنتجين اقتصادياً وغير المنتجين[3]. فماذا تضمنت المادة الإعلامية الاجتماعية التي عرضتها التنمية خلال فترة الدراسة؟

لقد عالجت المجلة الجوانب الاجتماعية، في حياة المجتمع من خلال رصدها لواقع العمل التطوعي ودعوتها إلى تطوير مؤسساته، وفي دعوتها إلى مضاعفة دور مؤسسات الرعاية الاجتماعية لمكافحة الفقر والعوز، والوقوف بجانب المسنين والمكفوفين والمرضى والمتاجين[4].

وأبرزت المجلة حجم المشكلة السكانية في الأردن بإشارتها إلى سوء التوزيع

---

(1) د. أحمد عبد الرحمن حمودة، "مشروع الثقافة السكانية"، (عمان، وزارة العمل، 1981)، ص 159، كذلك انظر، د. ماجد بدر، "دور التربية السكانية في الوقاية من مضاعفة المشكلة السكانية في الأردن، التنمية"، (فبراير، 1989)، ص54 .

(2) أحمد عبد الرحمن حموده، العدد السابق، ص63 .

(3) المصدر نفسه، ص59 .

(4) أنظر مثلاً: د. عبد اللـه الخطيب، "دافع العمل التطوعي في الأردن"،(ماي، 1989)، ص ص68-71

الجغرافي للسكان. إذ تبلغ نسبة سكان الحضر (64.4%) بمعدل نمو السكان فيه (5.05%) في حين تبلغ نسبة سكان الريف (35.6%)، بمعدل نمو للسكان فيه (1.55%). وهذا يخلق بدوره مشاكل تنموية للمجتمع، إذ أن الريف هو مصدر الغذاء وتفريغ الريف من سكانه لتكديسهم في المدن الكبرى، دون وجود قطاع إنتاجي صناعي لاستيعابهم، يحدث خللاً تنموياً صعباً. إذا ما أضيف إلى ذلك الهجرة القسرية التي حدثت لعرب فلسطين بعد العدوان الإسرائيلي على الأقار العربية في يونيو 1967[1]. وأدت إلى إحداث خلل سكاني بين الريف والمدن في الأردن وهو ما يفسر ارتفاع نسبة سكان الحضر مقارنة إلى سكان الريف في الأردن.

وربما يكون كل ذلك قد دفع المجلة إلى تبيين دور التربية السكانية للحد من المشكلة السكانية عبر تنظيم النسل، واتباع سياسة سكانية رشيدة، خاصة فيما يتعلق بحجم الأسرة[2]. كذلك تبيين أهمية السكن اللائق للمواطن، ودوره في خلق الراحة والطمأنينة للمواطن لينتج أكثر[3].

وفي مجال العمل والعمال أبرزت المجلة أهمية التدريب والتأهيل المهني والتثقيف العمالي بالإضافة إلى عرض أوضاع سوق العمل وتشريعاته[4]. كما عالجت المجلة ظاهرة البطالة، التي شاعت في الأوساط العمالية بدرجة ملحوظة، إذ وصلت عام 1987 إلى (8.31%) من حجم القوى العاملة في الأردن[5]. وتعتبر

---

(1) د. ماجد بدر "التربية السكانية في الأردن"، (فبراير) 1989 صص52-54.

(2)أنظر مثلاًك نواف الكلالده، "وسائل تنظيم الأسرة"، (فبراير، 1989)، ص ص 68 - 69 .

(3) أنظر مثلاً:أحمد الفندي، "السياسات السكانية في الأردن"،(إبريل،1989)، ص ص86-85.

كذلك أنظر: موسى خميس،"قطاع الإسكان في الأردن"، (يونيو، 1989)، ص ص 54-57 .

(4)أنظر مثلاً: محمود التل، "الثقافة العمالية في الأردن"، (ماي، 1988)، ص ص 63 - 67 .

(5)الجمعية العلمية الملكية، "مشكلة البطالة في الأردن"، مصدر سابق، ص19 .

البطالة عاملاً سلبياً يعوق التنمية، كما تعتبر مؤشراً من مؤشرات التخلف[1].

وعرضت المجلة لواقع المرأة، ومدى مساهمتها في سوق العمل. كما عرضت للعوائق التي تحول بينها ومشاركتها في العمل، إذ تصل نسبة مساهمتها في العمل (12%) فقط. ويرد ذلك إلى الأوضاع الاجتماعية التي تعيق حركتها في الوقت الذي بلغت فيه البطالة في أوساط العاملات إلى 30% عام 1987[2]. وتعتبر النظرة التقليدية للمرأة أحد مؤشرات التخلف. ونلمس من المجلة تأييداً لتحرير المرأة من القيود الاجتماعية من خلال المقالات التنموية التي عرضتها المجلة[3].

وفي مجال الطفل، عرضت المجلة للطفولة بدعوتها إلى الاهتمام بالطفل نفسياً وصحياً وتربوياً وبدنياً، وإيلائه العناية والرعاية المطلوبين، وتحسس مشاكله التربوية والإنسانية[4].

إن التغيير الاجتماعي هو الذي يهيء السبيل الوحيد لتحقيق التنمية[5]. فتحويل الزراعة إلى زراعة عصرية أكثر إنتاجية تساهم في رفع حيوية المجتمع وصحته تحتاج إلى تغيير في البناء القيمي للمجتمع، إذ أن الزراعة ليست وسيلة للكسب فحسب، بل هي نظام حياة شامل يرتبط بالمعتقدات الاجتماعية[6]. فتخلي المزارع عن نمط الزراعة التقليدي المرتبط بالنظام العائلي للمجتمع بتحوله إلى مزارع يستعمل الطرق الزراعية العصرية هو الذي يحقق الإنتاج

---

(1)المصدر نفسه، ص20 .

(2)أنظر مثلاً: أحمد النمري، "البطالة والتنمية في الأردن"، (ماي، 1989)، ص ص 68 - 71 .

(3)أنظر مثلاً: صالح خصاونه، "المرأة في سوق العمل الأردني"،(إبريل،1989)، ص ص46-54.

(4)أنظر مثلاً: عصام الزاوي، "نحو استراتيجية رعاية الاطفال في الأردن"، (نوفمبر، 1989، ص ص 64- 67 .

(5)شرام، مصدر سابق، ص ص 11- 23 .

(6)المصدر نفسه، ص 158 .

المطلـوب[1]. والنمـو السـكاني المتزايـد، والنظـرة التقليديـة للمـرأة، التـي تحـد مـن ديناميكتيها يدخل في صميم التفكير الاجتماعي الذي يستهدف النظام القيمي للمجتمـع، وهـو ما يستهدفه الإعلام التنموي، مـن منظـور المنـاهج التنمويـة، التـي اعتـبرت البنـى الاجتماعيـة التقليدية هي سبب التخلف في العالم الثالث.

وفي تركيز المجلة على الزراعة العصرية، والحد من سرعة النمو السـكاني، وتغيـير النظـرة التقليدية للمرأة، تحديداً لجوانب التغيير الاجتماعي الذي يستهدفه الإعلام التنمـوي. وفي ذلـك انسجاماً مع ميادين الحملات الاعلامية للإعـلام التنمـوي الرئيسـية التـي حـددها شرام بأربعـة ميادين، وهي: الزراعة، الصحة، والقراءة، والكتابة، والتعلـيم[2]. وهـذه الموضـوعات هـي التـي احتلت الصدارة في اهتمام المجلة.

2-6 الصناعة:

من بين الموضوعات التنموية التي أبرزتها المجلـة موضـوعات الصـناعة، إذ جـاءت فئـة هذا الموضوع في المرتبة السادسة، وبلغت نسبتها (5.98%) من مجمل تكرار فئـة الموضـوع، في المجلة على نحو ما يوضحه جدول (11).

وتعتبر الصناعة من القطاعات المهمة في الاقتصـاد الـوطني. وتعتـبر أيضـاً انعكاسـاً عـن مدى توظيف نتائج البحث العلمي، وميداناً خصباً للإبداع والاتبكار الإنساني.

ويجدر الإشارة هنا إلى أن مسـاهمة الصـناعة في الاقتصـاد الـوطني الأردني بلغـت عـام 1987 (17.4%) مـن إجـمالي النـاتج القـومي حظـي قطـاع الصـناعة التحويليـة فيـه (52%) ويستوعب هذا القطاع (10%) من مجموع القوى العاملة في الأردن[3].

---

(1)المصدر نفسه.

(2)شرام، المصدر نفسه، ص ص 199 - 229 .

(3)غيث التل، "الدراسة الصناعية لعام 1987"، التنمية (سبتمبر، 1989)، ص ص 48 - 51.

ويلاحظ زيادة ملحوظة في المعلومات الصناعية التي عرضتها المجلة في أعداد (1989) على سابقتها (1988) على نحو ما يوضحه الجدولان (9،10). إذ عرف العام الثاني تنفيذاً للإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة، ولمست قطاع الصناعة. لذا فقد حظي الاستثمار الصناعي بنصيب وافر من الاهتمام بالمعلومات الإحصائية التي تهمه في حقل الصناعة. كما حظي الجانب التشريعي والقانوني أيضاً أهمية في المجلة إلى التسويق الصناعي[(1)]. وتمثلت تلك المعلومات بتشجيع الصناعة الاستهلاكية من أجل تقليص مستوى الاستيراد منها كما نبه كتّابها الاقتصاديون إلى رضورة تحقيق الاكتفاء الذاتي من الصناعات الاستهلاكية وذلك بالحد من استيراد المنتوجات الصناعية وتشجيع الصادرات منها[(2)]. إضافة إلى تكثيف التعاون العربي في هذا الحقل[(3)].

2-7 الاقتصاد:

هناك تداخل بين فئة الاقتصاد وفئات الموضوعات الاقتصادية الأخرى كالتجارة والصناعة، إلا أن هذه الفئة تشتمل فقط على ما يصعب تصنيفه ضمن القطاعات الاقتصادية على نحو ما أوضحه التعريف الإجرائي لهذه الفئة.

وقد بلغت المادة الاتصالية المتضمنة لموضوع الاقتصاد ما نسبته (4.85%) وجاءت في المرتبة السابعة حسب السلم القيمي لفئة الموضوع على نحو ما يوضحه جدول (12) وتجلت هذه الفئة بالموضوعات المتعلقة بهيكلة الاقتصاد، وتطويره، وتحقيق مستويات نمو مرتفعة، إضافة إلى تقوية النمو الذاتي للاقتصاد، وتجلت أيضاً في مقالات التنبيه إلى خطورة الوضع الاقتصادي، وما يدور في فلك تطوير التشريعات القانونية في مجاله، وما يخص الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وترشيد الاستثمار، لضمان إنتاج مرتفع ينعش الوضع

---

(1)أنظر مثلاً: لقاء التنمية مع وزير الصناعة والتجارة، فبراير، 1989، ص ص 28 - 31 .

(2)أنظر مثلاً أحمد النمري، تشجيع الصادرات الأردنية (إبريل، 1989)، ص ص 30 - 35 .

(3)ماجد المومني، مجالات التعاون الاقتصادي العربي، (فبراير، 1989)، ص ص 60 - 61 .

الاقتصادي[1].

8- 2 الاتصال والإعلام والتنمية الشاملة:

حظيت فئة الاتصال والإعلام باهتمام متوسط في المجلة. إذ جاءت مرتبتها حسب السلم القيمي لفئة الموضوع العاشرة، وبلغت نسبتها (4.0%) من مجمل تكرار فئة الموضوع في العينة قيد الدراسة، وجاءت فئة التنمية الشاملة في مؤخرة السلم القيمي لفئة الموضوع، وبلغت نسبتها (1.14%) على نحو ما يوضحه جدول (11). فقد ربطت المجلة بين رسالتها التنموية وتأكيدها على العلاقة القوية بين الإعلام والتنمية. ويظهر ذلك من خلال المقالات التنموية التي أبرزت فيها المجلة دور وسائل الإعلام في التنمية الوطنية[2].

وتمثلت هذه الفئة بالتأكيد على دور المعلومات في التقدم الإنساني، إذ أن التخلف كما يقول أحد كتّاب المجلة، ليس مرهوناً بندرة وشح الموارد المادية بل بشح المعلومات أولاً وثانياً بنقص الموارد، إذ أن امتلاك التكنولوجيا الحديثة مرهوناً بامتلاك المعلومات[3]. وتفصح المجلة عن شح المعلومات كمظهر من مظاهر التخلف الذي يرجع إلى ضعف في التعليم وفي البحث العلمي وضعف في

---

(1)أنظر مثلاً: غادة عيسى، "استثمارات الخطة الخمسية"، (أكتوبر، 1989)، ص ص 28 - 29.

كذلك أنظر: أحمد النمري، "تحديث القوانين الاقتصادية" (غشت، 1989)، ص ص 52 - 55، ولأن موضوعات الاعلام والاتصال في المجلة تناولت دور الإعلام بالتنمية والعلاقة بينهما رأي الباحث تناولهما معاً.

(2)أنظر مثلاً: منير الدره، "الاعلام والتنمية"، (فبراير، 1989)، ص ص 88 - 90 .

كذلك أنظر: موفق حدادين، "دعم وسائل الاعلام في دعم التنمية الريفية"، (إبريل، 988)، ص ص 70 - 71 .

(3) أنظر مداخلة، د. صفوان طوقات في الندوة الإقليمية لنظم المعلومات وخدمتها في البلدان العربية التي عقدتها في عمان الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومركز التوثيق والمعلومات والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للتربية والثقافة في (17 يونيو 1987) نشرت هذه المداخلة في التنمية، عدد (يوليوز، 1989)، ص 58 .

عملية الاتصال ذاتها وهذه إشارة من المجلة أيضاً للأمية، وضعف التعليم، كمؤشر من مؤشرات التخلف.

2-9 الطاقة والمعادن:

جاءت هذه الفئة في مرتبة متوسطة من اهتمامات المجلة حسب السلم القيمي لفئة الموضوع، وبلغت نسبتها (2.77%) على نحو ما يوضحه جدول (11).

وتمثلت هذه الفئة بالمقالات التي تناولت النفط والزيت الصخري، والغاز الطبيعي، واستثمار الزيت الصخري كمصدر للطاقة الحرارية، كما تمثلت بمضاعفة الجهود لاستكشاف الخامات الطبيعية الموجودة في باطن الأرض. وتمثلت أيضاً بالمحافظة على مصادر الطاقة، وبترشيد الاستهلاك، وباستثمار الطاقة الشمسية[1].

وثمة اهتمام في موضوعات الطاقة في فصل الشتاء، حيث يكثر فيه الطلب على مصادرها، كما تجلت هذه الفئة بعرضها غير المكثف للخامات الحديثة التي تساهم في نصيب أكبر في الدخل القومي مثل خامات الفوسفات والبوتاس ومعادن (البحر الميت).

10- 2 المواصلات:

من بين الموضوعات التي جاءت في موقع متوسط كذلك موضوع المواصلات الذي جاء في المرتبة الثامنة عشر حسب السلم القيمي لفئة الموضوع، وبلغت نسبته (2.45%) على نحو ما يوضحه جدول (11). وتمثلت هذه الفئة في عرض قضايا المواصلات التي تعتبر الشريان الحيوي الذي يمد التنمية بالحياة إذ أن وجود شبكة نقل ومواصلات متطورة تنعكس ايجابياً على حركة المجتمع التي ينتج عنها التنمية.

---

(1)أنظر مثلاً:رشاد أبو رامي،"الطاقة في الأردن في عهد الحسين"،(ماي،1989)،ص ص39-44.

كما أن شبكة النقل بنية تحتية ضرورية للنشاطات الإنسانية الاقتصادية منها والاجتماعية، فالعلاقات التي تعرض لواقع المواصلات والنقل ساهم في لفت الانتباه إلى ترميم تلك الطرق، وإصلاحها، ومعالجتها، وخلق طرق جديدة في مناطق تحتاج قطاعات الإنتاج لها[1].

2-11 السياحة:

تعتبر السياحة من القطاعات التنموية التي تساهم في رفد الاقتصاد الوطني بالعملة الصعبة، كما تعتبر رافداً حضارياً وثقافياً ينمي الحضارة الإنسانية في جانبها الثقافي، ولكنها جاءت في موقع متأخر على السلم القيمي لفئة الموضوع، إذ جاء موضوع السياحة في الرتبة الرابعة عشر وبلغت نسبتها (2.45%) من مجمل تكرار فئة الموضوع في عنية الدراسة حسب ما يوضحه جدول (11).

إن المجلة لم تطرح تبريراً لضعف تحمسها لهذا القطاع الحيوي، وهو ما يعتبر نقطة ضعف في سياق شمولية طرحها للمشاكل التنموية التي تواجه الأردن، ومنها مشاكل السياحة، وثمة جانب آخر من ضعف توجه المجلة نحو قطاع السياحة، وهو انخفاض موضوع "السياحة" في المجلة في السنة الثانية عن سابقها. إذ عرفت السنة الأولى (1988) أعلى نسبة حضور لهذا الموضوع ويمثل ذلك في عددي (ديسمبر ويناير 188). فقد بلغت نسبة موضوع "السياحة" في الأول (7.63%)، وبلغت في الثاني (6.83%)، في حين أن السنة الثانية شهدت هبوطاً إذ تراوحت نسبتها بين (4.63%) في عدد (ماي) وبين (0.40%) في عدد (ديسمبر)، ويمكن تفسير بروز موضوع السياحة في عددي (يناير وديسمبر 1988) بمحاولة المجلة لفت انتباه الحكومة إلى قرب موسم السياحة الذي يشهده فصل الربيع في الأردن.

---

(1) أنظر مثلاً: موسى الأوزاعي، "تطور النقل في الأردن"، (إبريل، 1988). ص ص 32-35.

كذلك أنظر: د. موسى خميس، "حول تخطيط وتطوير شبكة النقل"، (أكتوبر، 1988)، ص ص 34- 41.

ومما يلاحظ أن المجلة اهتمت في أعداد فصل الشتاء في المواقع السياحية الشتوية. فقد ترددت (مدينة العقبة، والأغوار، والبحر الميت) في هذه الأعداد. وتمثل هذه المناطق المراكز السياحية الشتوية إذ تمتاز بدفئها وشمسها ورمالها شتاءاً[1].

وتمثلت معالجة المجلة لموضع "السياحة" بالدعوة إلى تنمية الموارد السياحية والترويج للأردن سياحياً ولقد قال أحد كتّاب المجلة أن "السياحة ما هي إلا عملية متاجرة بالشمس والهواء والموقع والمآثر التاريخية.. هذه المتاجرة تحتاج إلى توفير موارد بشرية مدربة وتوفير خدمات سياحية"[2].

12- 2 الثقافة:

جاءت اهتمامات المجلة بموضوعات "الثقافة" في مؤخرة السلم القيمي لها إذ بلغت نسبتها (2.32%) من مجمل تكرار فئة الموضوع في العينة، وكما هو الحال بالنسبة لموضوع "السياحة". فلا يوجد في المجلة ما يبرر ضعف اهتمامها بهذا الموضوع، الذي يشمل الفن بكل صوره وهو ما يمكن اعتباره على أن المجلة أدارت وجهها نحو الموضوعات الإنتاجية وموضوع التعليم والمشاكل الاجتماعية المرتبطة أكثر بالتنمية مثل النمو الديموغرافي والبطالة والهجرة. في حين تركت موضوع الثقافة، للإشارات العابرة لكن يبقى إهمالها لهذا الموضوع ضعفاً آخر في مسار إعلامها التنموي.

ومن بين الجوانب الثقافية التي استقطبت انتباه المجلة هو مهرجان جرش للثقافة والفنون، السنوي الذي تشهده مدينة جرش في الأردن في منتصف يوليو من كل عام، وهو ما يبرر بروز موضوع الثقافة في عدد (يوليو 1988) إذ بلغ (3.56%) وفي (عدد يوليو 1989) (13.51)، وهما نسبتان مرتفعتان قياساً إلى

(1)أنظر مثلاً: فارس "الشرعان العقبة مدينة السياحة والصناعة"،(ماي،1988)،ص ص 58-61.

(2) أنظر مثلاً : صلاح الشبول، "السياحة وتنمية الموارد البشرية"، (العدد نفسه) ، ص ص74-75.

معدل ظهور هذه الفئة في عينة الدراسة، كما عرف عـدد (يونيـو) أيضـاً اهتمامـاً بهـذا الموضوع، وربما يعكس ذلك اهتمام الأردن واستعداده لإنجاح هذا المهرجان[1].

ثالثاً: المصطلحات التنموية المستخدمة

3-1 وظفت المجلة مجموعة مـن المصـطلحات التنمويـة التـي تـتردد في أدبيـات التنميـة. كـما يكشـف عنـه الجـدول (12). وجـاء مصـطلح الإنجـاز في مقدمـة تلـك المصـطلحات إذ تكـرر (350مرة) وهو أعلى رقم حصل عليه مصطلح إعلامي في العنية قيد الدراسة، ويمكـن القـول أن بروز مصطلح الإنجاز، في مقدمة المصطلحات يأتي بسبب العـرض المكثـف للإنجـازات التنمويـة التي شيدت في البـوادي والأريـاف والمـدن الأردنيـة، إذ حرصـت المجلـة عـلى تقـديم المقـالات المتضمنة لتلك الإنجازات في كل عدد مـن أعـدادها الشـهرية ومـن بـين تلـك المقـالات مـثلاً: إنجازات تنموية في إقليم إربد[2]. وإنجازات تنموية في إقليم المفرق[3]، كما بـرز هـذا المصـطلح في مقالات تنموية متنوعة مثل: "أضواء على خدمات المجالس المحلية"[4].

ولقد جاءت مصطلحات: "التحـديث"، "الانتشـار"، "العصرـنة"، في مقدمـة المصـطلحات التي استخدمتها المجلة، إذ تكرر التحديث (340مرة)، واحتـل المرتبـة الثانيـة، وتكـرر مصـطلح "الانتشار" (286 مرة) واحتـل المرتبـة الثالثـة. وتكـرر "العصرـنة"(270 مـرة) ، وجـاء في المرتبـة الرابعة من بين ثلاثين مصطلحاً تنموياً استخدمته المجلة على نحو ما يوضحه جدول(12).

---

(1)أنظر مثلاً: عزمي خميس، "الحركة الثقافية في الأردن"، (يونيو، 1988)، ص ص 72 - 75 .

(2)فؤاد حميدي، "إنجازات تنموية في إقليم إربد"، (مارس، 1989)، ص ص 38 - 39 .

(3)أنظر مثلاً:محمد الطراونة،"إنجازات تنموية في إقليم المفرق"، (المصدر نفسه)، ص ص 42-44.

(4) المحرر أضواء على خدمات المجالس المحلية، (مارس، 1989)، ص ص 50 - 57، كذلك أنظر: المحرر، أضـواء على خدمات المجالس المحلية، (سبتمبر، 1989)، ص ص 38 - 44 .

إن ظهور هذه المصطلحات في المجلة يدل على ميل المجلة إلى التحديث الذي أوصى به علماء الاجتماع في الغرب من أمثال (ليرنر) و (روجرز) و (شرام)[1]. وقد وظفت المجلة مصطلح "التحديث" أكثر من مصطلح "العصرنة"، وربما يرجع السبب إلى أن مصطلح، "التحديث" غالباً ما يرافق التكنولوجيا كما يرافق غيرها من جوانب العملية التنموية المادية التي عرضت المجلة لها أكثر. ويجري هذا الأمر على مصطلح "الانتشار" الذي ظهر في سياق موضوعات "التعليم" "والتكنولوجيا"، إذ أن التعليم والتكنولوجيا قد دخلا في مجالات الحياة بكل جوانبها. ويبين النص التالي بروز بعض هذه المصطلحات في المجلة: "... أما عملية نقل وانتشار التكنولوجيا من مجتمع إلى آخر فتعرض بالنقل الأفقي، ويقصد به انتقال إنجازات التكنولوجيا برمتها من بلد يملكها وبلد لا يملكها... فكما يبدو أن الانتقال الرأسي هو المعيار المعتمد عليه لتقدم البلاد تكنولوجياً، إذ أن الانتقال الأفقي إذ ترك دون استيعاب... فحينئذ يتحول إلى جزر غريبة في الاقتصاد الوطني، لذلك يشار إليه بأنه تحديث وليس تقدماً تكنولوجياً"[2].

3-2 جاء مصطلحات "التخلف"، "التطلع"، "الديناميكية"، "التأخر الحضاري" ضمن مصطلحات هي في موقع متوسط من حيث استخدامها في عينة الدراسة. إذ جاء مصطلح "التخلف" في المرتبة العاشرة، بتكرر قدره (28 مرة). وقد يرد ذلك إلى أن "التأخر الحضاري" يشتمل على الجوانب المادية والروحية للأمة، في حين أن التخلف قد يصيب جانباً دون آخر. أما مصطلح التطلع فقد وظفته المجلة أكثر من مصطلح الديناميكية، إذ جاء "التطلع" في المرتبة الخامسة عشر بتكرر قدره (78 مرة) في حين جاء مصطلح "الديناميكية" في الرتبة الثانية

(1)See D. Lerner, The Passing of Traditional Society, Modernizing, op cit, E. Rogers, Deffussion of Innovation, op cit.

كذلك أنظر: شرام ، مصدر سابق.

(2)عدلي قندح، "مشاكل نقل التكنولوجيا إلي الوطن العربي"،(سبتمبر،1989)،ص ص38-44.

والعشرين بتكرر قدره (38 مرة). وقد يعـزى ذلـك لغويـاً إذ أن "الديناميكيـة" بقالبـه اللغـوي أجنبياً.

3-3 وجاءت مصطلحات: "التغريب"، "ودول العالم الثالث"، في مؤخرة المصـطلحات الموظفـة في المادة الاتصالية التي تطرحها المجلة.

ويلاحظ الباحث أن المجلة عزفت عن استخدام مصطلح "الدول المتخلفة"، ومالت نحـو استخدام مصطلح "الدول النامية"، أكثر من مصطلح "دول العالم الثالث"، وربمـا يرجـع السـبب إلى أن هذا المصطلح مهذب شيئاً ما عن المصطلحين الآخرين، كما أن مصطلح "الدول المتخلفة" الذي شاع غداة الحرب العالمية الثانية لم يجد قبولاً لدى دارسي التنمية في العالم الثالـث. فعـلى الصعيد العربي يرفض الاقتصادي سمير أمين مثلاً في كتابه (التراكم عـلى الصـعيد العـالمي)، هـذا المصطلح معتبره خطأ جوهرياً يصرف النظـر عـما هـو جـوهري في الموضـوع وهـو أن البلـدان المتخلفة جزء من المنظومة العالمية وأن لها تاريخاً[1].وبالرغم من أن المصطلح مهذب، إلا أنه أقـل دقة من سابقه لأنه يحجب السـبب الأسـاسي الـذي دعـا إلى التجزئـة بـين البلـدان المتطـورة جـداً والبلدان المتخلفة جداً في جميع الميادين ألا وهو التبعية للرأسمالية المعاصرة[2].

وجاء عزوف المجلة عن استخدام مصطلح "التغريب" بكثرة إلى أن هذا المصـطلح يعتـبر تشويهاً للبناء الاجتماعي والحضاري للأمة العربية[3].

---

(1) سمير أمين، "التراكم علي الصـعيد العـالمي"، نقـد نظريـة التخلـف، ترجمـة حسـن قيسيء (د. ، دار ابـن خلدون، 1978)، ص 225 .

(2)محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، (القاهرة، دار المعارف، 1978)، ص 25 .

(1) صالح أبو إصبع، دور الإعلام في التنمية، مصدر سابق، ص31 .

رابعاً: معامل الارتباط التراتبي للقيم والموضوعات:

4-1 معامل الارتباط التراتبي للقيم:

لقد كشف تطبيق معامل الارتباط التراتبي (rho) عن وجود ارتباط يتميز بالقوة بين فئات القيم عبر سنتي الدراسة، إذ بلغ كما أشرت إلى ذلك (0.92). وهو يكشف عن انسجام المجلة في اهتماماتها بالنسبة إلى القيم، إذ أنها بتأكيدها على مجموعة القيم في سنة (1988) حاولت أن تقترب من هذا الاهتمام في السنة الثانية.

4-2 الارتباط التراتبي للموضوعات:

كما كشف تطبيق معامل الارتباط التراتبي (rho) عن وجود ارتباط قوي آخر بين فئات الموضوعات، إذ بلغ كما سبقت الإشارة (0.91) عبر سنتي الدراسة.

وفي ذلك ما يدل على عدم تأرجح المجلة في اهتمامها بمجموعة الموضوعات التي عالجتها، وهذا ينسجم بالتالي مع عدم تذبذبها في عرضها للقيم التي تبنتها.

الخاتمـــــــة

الخاتمـــة

اشتملت هذه الدراسة على مقدمـة استعرضـت هـدف الدراسـة وإشـكاليتها وأسـئلتها وأهميتها، يتضمن الباب الأول تأطيراً نظرياً ضم استعراضاً لمفـاهيم التخلـف والتنميـة والإعـلام التنموي، أما الباب الثاني فقد كان توظيفاً لأداة تحليل المضمون في تحليل أعداد مجلـة التنميـة الأردنية عبر سنتي (1988-1989) انتهـت بالإجابـة عـن أسـئلة الدراسـة إنطلاقـاً مـن الخلفيـة النظرية التي طرحها الباب الأول. ومن الممكن تلخيص ما انتهت إليه الدراسة في الآتي:

أ- النتائج:

1-1 كشفت الدراسة عن ظهور (21) قيمة تنموية في عينة الدراسة. حظيت قيم الإنجاز والقيم الفكرية، والتعاون بالنصيب الأكبر من اهتمامات المجلـة، في جانبهـا الاجتماعـي النفسي- على نحو ما يوضحه جدول (7). إن تبني المجلة لقيم الإنجاز يمكن أن يدل عـلى اتباعهـا المنهج النفسي، وفي ذلك يرى ماكليلاند (Meccleland) أن الدافع للإدخار وإلى الاسـتثمار هي دوافع نفسية، وليست دوافع اقتصادية، ويحدده مستوى الحاجة إلى الإنجـاز، لـدى الأفراد[1]. كما يرى هاجن (Hagen) أن الحاجة إلى الإنجاز من أهم الخصـائص الشخصـية المرافقة للتنمية[2].

إن اتباع المجلة للمنهج النفسي لا ينفصل عن تبنيهـا للتنميـة بمـا يقـترب مـن مفهومهـا الشامل الذي يتضمن الجوانب الروحية، العدالة الاجتماعية واحتضـانه القـيم الإنسـانية، ولقـد رأى الباحث على ضوء النتائج التي توصل إليها أن يطرح التساؤلات التي عالجتها الدراسة عـلى هيئة تحرير المجلة، فأجرى مقابلتين شخصـيتين إحـداهما مـع رئـيس التحريـر للمجلـة الحـالي والثانية مع رئيس تحرير

(1)أنظر آراء ماكليلاند في المناهج التنموية التي تناولها الإطار النظري.

(2)أنظر آراء هاجن في المناهج التي تناولها الإطار النظري.

المجلة السابق. وكشفت المقابلتان عن عدم وجود منهج تنموي محدد التسمية في ذهن هيئة تحرير المجلة.

1-2 ظهرت قيم القومية والإنجاز بحدة قوية، ومالت قيم الإنجاز و الشهامة والثقة إلى الحدة القوية، بينما ظهرت قيم التضحية والتفاني بالعمل، والتعاون، والإنسانية بحدة متوسطة. في حين ظهرت قيم (الأمن، والطمأنينة والإيمان) بحدة تميل إلى المتوسط، وجاءت في أسفل السلم القيمي لفئات الحدة على نحو ما يوضحه جدول (9).

1-3 لقد كشفت الدراسة عن ظهور (20) موضوعاً تنموياً في عينة الدراسة: احتل التعليم المرتبة الأولى، تلته الموضوعات الزراعية فالتجارة فالصحة. في حين جاءت موضوعات المرأة والهجرة والبطالة والتنمية الشاملة في أسفل السلم القيمي لفئات الموضوعات على نحو ما يوضحه جدول (12).

1-4 كشفت استخدام معامل الارتباط التراتبي (rho) على فئات القيمة والموضوع، عن معامل ارتباط تراتبي يتميز بالقوة بين سنتي الدراسة مما يدل على أنه ليس هناك ثمة تفاوت في تكرارات القيم والموضوعات بل هناك انسجاماً قوياً في تلك القيم والموضوعات التي تطرحها المجلة على نحو ما يوضحه جدول (13،14).

1-5 لقد أبرزت المجلة ممثلة بعينة الدراسة جلّ مؤشرات التخلف التي حددتها الدراسة في إطارها النظري للتخلف فقد أكدت المجلة على انخفاض الانتاجية، وضعف التدريب، وسوء التعامل مع الآلة، وما يتبعه من انخفاض الدخل الفردي، وانخفاض نصيب الفرد من الغلات الزراعية، وفي دعوة المجلة إلى رفع مستوى الانجاز والاندفاع نحو العمل، والتطلع، والتفاني بالعمل، تبنيها لمحاصرة منابع التخلف وتجفيفها.

كما أن إبراز المجلة لموضوعات الصناعة يدل على تأكيد المجلة على الجوانب الصناعية لمضاعفة الانتاج الصناعي واستقطاب الافراد نحو الصناعة وتحويل

الزراعة من زراعة الكفاف إلى زراعة أكثر انتاجية وبأقل عدد من العاملين في حقلها من السكان.

ويأتي اهتمام المجلة بالموضوعات الصحية وإبرازها لقيمة الصحة دعوة إلى تحسين الصحة الإنسانية، وبالتالي القضاء على المرض والوهن كمؤشرين من مؤشرات التخلف في الوقت الذي أبرزت فيه المجلة المشكلة السكانية المتمثلة بالنمو الديموغرافي السريع الذي يفوق نمو الانتاج. وفي ذلك أيضاً التفاف من المجلة إلى هذه المشكلة ولطرحها لتنظيم الأسرة كحل لهذه المسألة فإن المجلة تدعو للحد من النمو الديموغرافي.

ويأتي إبراز المجلة لمؤشرات التخلف عن وعي من يكتب في المجلة. ولم تكن حاضرة في أذهان هيئة التحرير كما كشفت عنه المقابلتان[1].

6-1 لقد أبرزت المجلة الموضوعات التنموية بشكل عام، ووازنت بين رأس المال الانتاجي ورأس المال الاجتماعي فإلى جانب تأكيدها علي الجوانب الاقتصادية في العملية التنموية، أكدت على الجوانب الاجتماعية والسكانية، وهذا ما يجرنا إلى القول أن المجلة تقترب من الأخذ بالمفهوم الشامل للتنمية. إن هذا التوجه ينسجم مع التوجهات التي طرحتها الجامعة العربية في مجال التنمية والمتمثلة باقتراحها لمفهوم التنمية المركبة، وهو ما دعت إليه في إطار الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة عام 1985. إذ يقوم هذا الاقتراح على أن التنمية في واقعها تبقى عملية مركبة، والمناداة لإعطاء الأولوية المطلقة لمعدلات الاستثمار، والنمو أصبح يتطلب

---

(1) المقابلة الأولى مع الاستاذ بلال حسن التل الرئيس الحالي لتحرير مجلة التنمية في مكتبه بوزارة الاعلام الأردنية في عمان يوم الأربعاء الموافق 116/1991.

والثانية مع الأستاذ شفيق عبيدات رئيس التحرير السابق لمجلة التنمية في مكتبه بصندوق الملكة علياء للضمان الاجتماعي، عمان يوم الثلاثاء الموافق 26/11/1991

- أنظر نص المقابلتين في ملحق (1،2).

تغييرات سياسية، واجتماعية، وثقافية ملائمة[1].

2- صحة النتائج وتقييمها:

لقد حرص الباحث جهد استطاعته تصنيف الوحدات والفئات على وجه من الدقة انعكس في الوصول على معامل ثبات يتميز بالقوة. إن هذا الحرص يشجع على القول أن النتائج أقرب ما تكون الي الصحة إما الزعم بالصحة الكاملة للنتائج، فلا يتمكن الباحث في القول به إلا بعد تراكم دراسات أخرى تتناول تحليل مضمون مختلف برامج الإعلام التنموية في الأردن. ويكون آنذاك باستطاعته المقارنة، والوصول إلى حكم أدق على صحة نتائج دراسته.

وبالرغم من أن هذه النتائج تظل قصراً على كونها حصيلة تحليل مضمون مجلة واحدة، خلال فترة زمنية محددة، إلا أن هذه النتائج قد تساعد على فهم جوانب مما يطرحه مسؤولو الإعلام التنموي في الأردن من موضوعات عبر ما يوظفون من مختلف وسائل الاتصال.

وفي ضوء كل ما تقدم يتقدم الباحث بالتوصيات التالية:

1- عقد دراسة لتحليل مضمون البرامج الإذاعية والتلفزية في الأردن وصولاً للكشف عن القيم النفسية والاجتماعية التي تطرحها.

2- عقد دراسة للتعرف على المضامين التنموية التي تطرحها الصحافة الوطنية في الأردن.

3- إجراء دراسات طويلة، زمنية للتعرف على تطور مضامين البرامج الإعلام التنموية التي تطرحها أجهزة الإعلام التنموي الأردني.

كما يرى الباحث ضرورة وضوح المنهج التنموي الذي تتبعه الحكومة الأردنية في أذهان العاملين في الإعلام التنموي.

---

(1)الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة، مصدر سابق، ص31 .

الملاحق

ملحق (1)

أولاً: مقابلة مع السيد بلال حسن التل رئيس تحرير مجلة التنمية في وزارة الإعلام يوم الأربعاء الموافق 6/11/1991 في عمان.

س: السيد رئيس التحرير: لطفاً، لمحة عامة عن مجلة التنمية؟

ج: فكرة الإعلام التنموي في الأردن لم تكن واضحة في ذهن القطاع الأوسع من الناس بل حتى في ذهن العديد من المسؤولين وكان صاحب الفكرة الاستاذ عدنان أبو عودة وزير الإعلام السابق وكانت الدائرة (دائرة التدريب والاعلام التنموي) تتأرجح بين الإلغاء والإبقاء بناء على نظر وموقف كل وزير، بفضل هذه السياسة كانت الدائرة مشلولة وغير واضحة المعالم هناك نظام مرتب مع وزارة الاعلام، لكن معظم موظفيها منتدبون من التلفزيون ولكون عدم وجود موازنة مستقلة لها بقيت مشلولة وكانت تعامل على أنها قسم من أقسام التلفزيون.

هذا الوضع العام لدائرة الإعلام التنموي أثر بالضرورة على مجلة التنمية، فالمجلة بحد ذاتها كانت تفقد مرجعيتها بين الحين والآخر فأحياناً كانت مرجعيتها دائرة المطبوعات والنشر وأحياناً مديرية التدريب والإعلام التنموي وأحياناً أخرى في وزارة الإعلام نفسها.

س: السيد رئيس التحرير، المشاكل التي تواجه المجلة؟

ج: من أهم مشاكل المجلة عجز في المخصصات المالية حتى كانت المخصصات أقل من كلفة طباعتها، وهذا أثر على:

1- انتظامها في الصدور.

2- لم تدر المجلة بالأسلوب الصحفي من حيث التوزيع والإخراج، ولذلك كانت تأتي دائماً من المطبعة إلى المستودعات مع توزيع بعض النسخ.

ويضيف رئيس التحرير أنه إستلمها في ظل هـذه الظـروف. ومـن أجـل تطـوير المجلـة أضاف رئيس التحرير بأنه عمل في زيادة مكافأة الكتّاب وهذا أدى إلى تشجيع عـدد كبـير مـن الكتّـاب للمسـاهمات في المجلـة. كـما أرسـلت مجموعـة كبـيرة مـن رسـائل التكليـف للكتّـاب والباحثين في الأردن والخارج مما وفر لدينا كم هائل من المادة الإعلامية في مجال التنمية.

س: إذن هناك عملية استكتاب وليس عملية التقاط للمادة الإعلامية؟

ج: هناك استكتاب كتّاب محددين متخصصين حول الموضـوع الـذي تحـدده المجلـة في العـدد، والأسلوب الثاني يتم بواسطة الاتصال بالجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة بموضوع العـدد للتزويد بالمواد الإعلامية المتـوفرة لـديهم مثـال عـلى ذلـك (هنـاك 45 عـدداً تناولـت موضـوع السياحة ودورها في التنمية، لقد تم ذلك بالتنسيق مـع وزارة السـياحة بالإضـافة إلى اسـتكتاب كتّاب مختصين، وهناك عدد عـن الثقافـة السـكانية في الأردن هـذا تـم التنسـيق مـع صـندوق الأنشطة السكانية ودائرة الإحصاءات العامة ووزارة العمل.

وكذلك تم تخصيص زوايا ثابتة في المجلة فعلى سبيل المثال فإن الدكتور إبراهيم السمان يستعرض في كل عدد كتاباً تنموياً.

كما أن هناك استعراض أو ملخص لبعض التقارير ذات الطابع العـام في مجـال التنميـة، مثل تقرير البنك الدولي، البنك المركزي الأردني، وحتـى هـذه العمليـة تـتم باسـتكتاب بـاحثين مختصين.

س: ما المنهج التنموي الذي في ذهن هيئة التحرير؟

ج: لم يكن هنالك منهج تنموي يعنيه في مراحـل المجلـة الأول وكـان المهـم هـو إصدار المجلـة وبات الطابع الغالب عليها هـو طـابع القضـايا الاقتصـادية وفي المرحلـة اللاحقـة فقـد انتقلـت المجلة إلى مفهوم التنمية الشاملة، فأخذت بمعالجة قضايا التنمية الاجتماعية والسكان والتربية.

س: ما هي مؤشرات التخلف التي تحاول موضوعات المجلة إبرازها؟

ج: تحاول موضوعات المجلة إبراز بعض الجوانب التي تعيق النمو الاقتصادي مثل العادات والتقاليد التي لا تتماشى مع التنمية، وكذلك أبرزت هذه الموضوعات خطر ظاهرة النمو المتزايد للسكان، إضافة إلى محاولة تركيزها على الأمية والجهل والجوانب الصحية.

ملحق (2)

ثانياً: مقابلة مع الأستاذ شفيق عبيدات رئيس تحرير مجلة التنمية (سابقاً).

س: ما هي الطرق المتبعة في جمع المادة الإعلامية التنموية للمجلة؟

ج: تختلف طرق جمع المادة الإعلامية للمجلة باختلاف الهدف. وتحقيقاً لذلك كانت المجلة تركز على الكتّاب المختصين والمعروفين من أجل إشهار المجلة أما طرق جمع المادة الإعلامية فتتخلص بما يلي:

1- الاتصال بالكتّاب والمختصين بميادين التنمية المختلفة.

2- الأبحاث والدراسات والتقارير التي كانت ترد الي المجلة بواسطة البريد أو بشكل شخصي.

3- متابعة النشاطات التنموية بمختلف مجالاتها وتخصصاتها.

4- ما يرد للمجلة من مقالات وأبحاث دراسات من كتّاب ومختصين من خارج الأردن.

س: أهناك استكتاب أم التقاط من المنشورات الحكومية والمجلات والكتب التي تناولت التنمية؟

ج: إن الأسلوب الذي تعتمده المجلة هو استكتاب الكتاب والمختصين وكانت تركز أيضاً على النشاطات التنموية ولم تعتمد أبداً أسلوب التقاط المواد من المجلات والنشرات الحكومية لأن فلسفتها في النشر هي إبراز الجهد التنموي وهي صفة خاصة كانت تمييزها عن باقي المجلات.

س: ما المنهج التنموي الذي في ذهن هيئة تحرير المجلة الذي تحاول الموضوعات المنشورة اتباعه؟

ج: كانت مجلة التنمية تعتمد منهجية خاصة تؤكد على هويتها الوطنية وشخصيتها الخاصة فكانت تعتمد المنهجية التالية:

1- إبراز دور الحكومة في ما تحقق من إنجازات تنموية.

2- إبراز دور الهيئات الأصلية في التنمية وخاصة في التنمية الاجتماعية.

3- نقد كل السلبيات التي كانت تبرز عند تطبيق نتائج المشروع ومدى تأثير هذه السلبيات على المجتمع.

4- كتابة المقالات التي تنبه إلى بروز مثل هذه السلبيات.

س: أهناك تأكيد علي بعض القيم التنموية؟

ج: بالضرورة المجلة كانت تحاول زرع مفاهيم وقيم تنموية تحل محل القيم والمفاهيم السائدة مثلاً، كانت تركز على الاستثمار الانتاجي وليس استثمار الخدمات والترشيد الاستهلاكي وليس التبذير وتفعيل دور المرأة في العمل والنشاط الاقتصادي وفي إطار التربية السكانية حاولت المجلة ترشيد تنظيم الأسرة. وكذلك توجيه القوى العاملة في إطار مفهوم التنمية الشاملة.

س: ما هو مؤشرات التخلف التي تحاول موضوعات المجلة إبرازها؟

ج: هناك العديد من مؤشرات التخلف التي كانت تبرزها المجلة مثل:

1- موضوع البطالة والفقر.

س: هل هناك تأكيد على بعض القيم التنموية وما هي؟

ج: ركزت المجلة في عدة مقالات من هذه القيم قيم المشاركة، والعدالة الاجتماعية[1].

---

(1) تمت المقابلة صباح الثلاثاء الموافق 26/11/1991 في مبنى صندوق الملكة علياء الاجتماعي والتطوعي، عمان، الأردن.

ملحق (3): تكرارات القيم في مجلة التنمية خلال الفترة (1988-1989) - النسبة المئوية-

القيمة	الشهر / السنة	يناير	فبراير	مارس	ابريل	ماي	يونيو	يوليو	غشت	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديجمبر	المعدل العام
الإنجاز	1988	9.61	10.59	11.58	8.32	18.54	14.33	5.62	17.29	3.44	6.33	11.85	8.32	10.78
	1989	13.41	12.09	18.97	8.49	11.30	15.33	5.34	14.46	4.54	9.75	17.45	6.15	11.33
القومية	1988	21.01	7.50	8.46	3.52	11.90	7.00	3.46	23.62	13.25	3.77	11.92	13.81	10.4
	1989	16.03	8.77	7.66	2.63	6.91	14.22	2.76	3.86	12.32	8.80	9.19	13.42	8.90
التعاون	1988	10.41	2.53	8.95	7.46	11.39	5.80	14.27	9.55	12.19	6.18	6.48	7.32	9.04
	1989	12.32	11.12	10.42	12.56	9.11	6.08	11.47	9.37	19.71	1.84	7.25	4.47	8.88
الصحة	1988	7.85	6.68	4.09	12.79	6.05	10.07	11.76	2.71	1.46	10.41	19.24	3.66	8.75
	1989	6.54	5.45	7.57	16.26	2.47	2.60	11.21	8.26	1.56	1.39	2.81	8.28	5.87
المعرفة	1988	8.81	14.18	7.59	9.28	8.06	9.85	5.71	3.62	1.72	9.05	6.35	8.32	7.76
	1989	4.80	21.07	4.14	8.49	15.89	10.62	6.03	11.43	5.32	6.52	15.38	3.24	9.44

تابع تكرار القيم في مجلة التنمية

القيمة	الشهر / السنة	يناير	فبراير	مارس	ابريل	ماي	يونيو	يوليو	غشت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديجمبر	المعدل العام
التفكير العلمي	1988	2.40	3.18	3.89	17.06	7.06	5.14	1.73	4.42	11.92	19.61	5.70	40.79	6.46
	1989	10.91	6.41	9.80	5.38	9.96	6.57	4.91	8.26	11.41	8.93	19.32	17.00	9.39
الاندفاع نحو العمل	1988	9.45	7.25	11.67	6.61	3.83	8.86	3.98	3.43	3.05	6.33	3.50	3.49	6.28
	1989	4.80	6.52	3.47	9.93	7.34	3.49	3.62	9.09	2.72	4.94	1.88	2.91	5.09
التطلع	1988	3.76	17.93	1.95	3.41	4.94	6.78	2.25	2.51	1.59	4.52	7.19	4.16	5.46
	1989	4.91	5.13	1.87	3.95	10.38	6.33	1.81	4.96	2.08	4.24	3.38	5.03	4.74
العدالة	1988	2.96	2.20	2.82	8.10	1.91	10.94	5.19	4.32	5.56	6.03	4.21	8.82	4.90
	1989	4.91	3.21	2.85	10.65	3.31	2.68	6.21	3.44	4.93	4.05	5.44	4.25	4.47
التفاني بالعمل	1988	7.91	6.76	4.38	3.73	3.13	0.66	8.30	2.01	2.38	6.03	4.79	7.82	4.89
	1989	3.38	2.67	2.32	2.99	1.41	1.22	7.33	1.38	2.08	4.43	4.13	3.64	3.12
التوفير	1988	2.00	2.61	13.33	1.28	6.75	4.60	3.11	2.52	3.44	3.32	1.68	0.83	3.94
	1989	2.94	1.50	10.77	0.84	1.13	2.51	3.53	0.28	1.82	0.82	1.88	3.24	2.68

تابع تكرار القيم في مجلة التنمية

القيمة	الشهر / السنة	يناير	فبراير	مارس	ابريل	ماي	يونيو	يوليو	غشت	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديجمبر	المعدل العام
الآباء	1988	6.00	1.87	8.37	3.20	2.72	3.06	5.57	2.61	1.19	3.77	3.24	3.00	3.92
	1989	1.53	2.14	3.29	3.35	3.25	5.84	6.72	1.24	1.56	15.10	3.00	12.42	5.61
الثقة	1988	3.76	5.62	3.40	4.98	3.33	2.84	6.62	3.22	3.97	0.60	3.17	3.99	3.90
	1989	2.18	2.67	3.56	2.39	4.66	4.06	7.46	3.86	3.38	4.37	2.44	2.10	3.80
الإنسانية	1988	2.40	3.42	0.49	3.73	3.13	0.94	7.79	3.02	8.21	3.77	2.66	7.15	3.90
	1989	1.53	4.06	1.34	5.02	2.12	7.38	6.90	3.58	9.47	5.07	0.75	5.59	3.80
الابداع	1988	6.24	4.24	3.11	2.35	2.12	1.86	6.06	2.21	1.19	4.68	2.27	2.00	3.38
	1989	6.65	5.24	5.16	2.39	4.31	4.14	6.47	9.92	1.43	5.89	1.31	0.89	4.67
الشهامة	1988	0.48	0.33	0.19	11.17	2.52	1.75	3.03	3.52	2.25	1.51	1.17	3.49	1.66
	1989	0.44	0.11	0.18	1.79	2.54	1.14	3.36	2.61	2.33	4.18	2.81	4.03	2.26
الصمود	1988	1.36	1.22	3.11	1.28	0.30	0.66	0.26	0.20	10.46	1.06	0.13	0.50	1.50
	1989	0.44	0.53	1.07	0.36	0.14	0.08	1.21	0.41	9.99	3.80	4.32	0.45	1.72
الأمن	1988	0.80	0.41	0.68	1.28	0.20	1.64	2.77	1.11	0.79	0.45	0.91	3.49	1.14
	1989	0.65	0.43	1.07	1.32	2.33	1.38	3.10	1.38	1.04	3.17	0.75	1.12	1.66

تابع تكرار القيم في مجلة التنمية

القيمة	الشهر / السنة	يناير	فبراير	مارس	ابريل	ماي	يونيو	يوليو	غشت	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المعدل العام
التضحية	1988	0.64	0.73	0.19	0.11	0.91	1.97	0.52	1.11	1.32	0.60	2.01	2.66	1.04
	1989	0.65	0.21	0.62	0.60	0.42	0.32	0.62	0.96	1.56	1.52	0.56	0.78	0.71
الإيمان	1988	0.64	0.24	0.58	0.43	1.11	0.98	0.69	1.91	1.19	1.06	0.52	0.67	0.74
	1989	0.44	0.21	0.36	0.24	1.13	0.81	0.26	0.41	1.26	0.56	0.67		0.61
الطمانينة	1988	0.80	0.49	1.17	0.43	0.10	0.77	0.17	0.70	0.40	0.90	1.04	2.00	0.71
	1989	0.55	0.43	0.71	0.36	0.07	2.51	0.09	0.83	0.52	0.06	0.38	0.34	0.57

ملحق (4): تكرارات الموضوعات في مجلة التنمية خلال الفترة (1988-1989) - النسبة المئوية-

القيمة	الشهر / السنة	يناير	فبراير	مارس	ابريل	ماي	يونيو	يوليو	غشت	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المعدل العام
تعليم	1988	9.96	29.05	31.65	4.97	9.11	15.49	22.18	8.99	26.37	20	27.26	4.42	17.40
	1989	12.58	3.21	24.06	3.72	23.35	15.36	4.89	17.77	13.04	12.84	27.42	16.07	14.51
زراعة	1988	8.73	6.91	5.40	5.78	26.82	8.34	23.35	15.67	16.11	10.9	4.94	16.71	12.38
	1989	16.46	13.68	16	5.58	9.83	22.22	20.87	17.86	11.27	16.96	12.55	10.98	15.0
صحة	1988	9.56	8.81	3.86	26.96	1.95	5.79	2.48	8.37	3.06	1.31	3.03	0.08	11.01
	1989	14.22	6.45	1.77	28.31	4.23	16.69	3.50	9.48	3.66	10.36	18.32	13.20	6.75
تجارة	1988	4.62	18.21	7.06	2.31	11.75	47.57	16.3	12.43	9.58	2.14	7.79	5.83	8.88
	1989	14.43	11.47	7.02	1.91	20.72	1.21	22.86	8.89	11.68	7.58	15.35	5.46	11.56
قضايا اجتماعية	1988	4.47	10.89	6.06	16.18	5.79	8.94	3.44	11.21	8.13	1.70	6.51	5.13	7.14
	1989	7	9.34	5.25	16.32	2.93	6.90	4.13	0.93	7.77	6.58	5.12	17.79	7.26
قضايا سكانية	1988	8.58	3.25	8.33	2.88	1.43	2.98	0.52	3.54	1.39	4.22	12.09	4.16	4.76
	1989	5.80	4.93	4.85	2.38	1.41	4.44	0.27	0.93	7.77	6.57	4.80	6.02	3.94
الاتصال	1988	8.58	0.98	12.27	3.35	10.89	1.37	0.99	1.15	1.90	4.63	1.21	0.38	4.54
	1989	2.24	4.86	5.44	3.67	1.22	2.38	3.10	1.56	2.14	9.02	5.12	1.77	2.80
العمل	1988	2.26	1.56	1.26	0.75	2.59	6.93	9.34	3.30	5.05	8.33	4.76	0.70	4.22
	1989	3.60	3.03	4.65	0.57	3.26	2.42	9.99	5.40	7.76	4.69	2.39	1.13	3.38

تابع تكرارات الموضوعات في مجلة التنمية

القيمة	الشهر / السنة	يناير	فبراير	مارس	ابريل	ماي	يونيو	يوليو	غشت	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المعدل العام
الصناعة	1988	2.26	1.86	1.14	13.28	5.36	1.91	3.50	11.79	5.31	0.90	2.25	4.45	4.22
	1989	8.75	8.05	5.77	12.55	15.53	1.88	4.96	16.11	3.71	3.44	3.54	7.73	7.79
الاقتصاد	1988	3.70	2.79	5.05	6.30	0.64	2.44	3.50	2.80	2.56	2.70	2.61	3.5	3.18
	1989	1.75	12.91	2.69	14.31	8.28	8.44	5.16	5.67	2.14	2.44	7.11	9.07	4.42
السياحة	1988	6.83	0.36	0.56	3.47	1.51	1.19	1.75	3.24	1.61	7.38	0.96	7.63	3.08
	1989	1.80	2.28	3.02	1.70	4.63	0.85	2.75	0.68	0.78	1.19	0.40	0.21	1.74
البيئة	1988	0.56	0.36	0.35	1.27	7.82	3.16	1.11	1.44	4.40	9.70	1.08	3.58	2.86
	1989	2.30	5.70	4.98	1.03	1.36	2.37	3.10	0.36	3.13	3.13	1.60	1.5	
الثقافة	1988	0.56	1.86	4.24	1.73	3.11	1.90	3.56	2.44	6.51	3.60	1.89	7.29	2.75
	1989	0.49	2.81	0.65	1.29	1.56	4.85	3.51	0.05	0.21	0.81	1.27	2.19	1.68
الطاقة	1988	12.33	4.23	2.02	3.52	1.73	1.91	0.82	1.58	1.17	0.85	0.80	1.79	2.61
	1989	3.99	3.42	1.38	1.19	1.02	0.58	1.03	7.28	1.64	7.39	2.88	2.27	2.43
النقل	1988	1.69	1.39	1.11	1.15	3.93	1.31	1.64	5.10	2.34	4.33	2.65	5	2.91
	1989	3.60	3.04	4.66	0.57	3.26	2.42	9.99	5.40	7.77	4.77	2.40	1.31	

تابع تكرارات الموضوعات في مجلة التنمية

القيمة	الشهر / السنة	يناير	فبراير	مارس	ابريل	ماي	يونيو	يوليو	غشت	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المعدل العام
الطفل	1988	1.02	6.24	0.50	0.51	0.43	7.15	1.28	0.35	2.20	1.35	2.33	6.83	2.91
	1989	1.37	0.30	1.31	0.56	0.49	1.84	2.20	0.20	3.20	3.88	1.60	1.56	1.43
المرأة	1988	2.31	2.27	2.52	1.79	0.60	6.07	1.28	3.30	0.43	0.51	0.56	1.5	1.84
	1989	0.16	1.06	2.30	1.39	0.48	1.88	0.20	0.25	7.98	5.51	0.79	0.77	1.68
الهجرة	1988	1.95	0.46	6.8	0.06	0.34	0.83	0.17	0.43	0.29	0.45	0.64	0.29	1.13
	1989	0.38	0.30	0.95	0.25	0.04	0.04	0.20	0.25	1.56	3.94	1.35	3.54	0.44
البطالة	1988	2	0.41	1	0.98	1.24	1.79	0.87	0.07	2.86	2.12	0.72	0.71	1.12
	1989	1.42	0.15	2.95	1.76	0.29	0.26	0.89	4.31	3.99	0.69	0.71	0.92	1.52
تنمية شاملة	1988	3.43	0.36	0.91	0.92	0.5	2.12	0.76	1.29	1.39	0.62	0.36	0.92	1.01
	1989	0.82	2.28	0.13	2.12	0.63	2.07	1.17	1.25	0.50	1.00	0.80	1.06	0.98

ملحق (5)

نماذج من الموضوعات التنموية في المجلة الإعلام والمرحلة الراهنة

يتفق الإعلاميون والمختصون بأن دور وسائل الإعلام يتلخص بتثقيف وإعلام الناس، وتوجيههم بما يحقق مصالحهم ويخدم قضاياهم.

وعندما يتوجه الوطن بكل فعالياته ليحقق الرفاه والحياة الأفضل لمواطنيه عن طريق التنمية الشاملة، فلا بد أن تسخّر كل وسائل الإعلام لخدمة هذا الغرض، وبهذا يصبح الإعلام والتنمية توأمان لا يمكن فصلهما، فالإعلام يتوجه بكل وسائله المعروفة إلى نقل كل ما تحققه التنمية من إنجازات عن طريق البرامج أو اللقاءات، أو الندوات الخ، لتعريف المواطن بما أنجز وما تحقق من مشروعات وبالمقابل تدعوه للمشاركة في خطط التنمية، ليصبح الجهد التنموي، والمشاركة بين السلطة الرسمية والهيئات الشعبية، وبهذا تحقق وسائل الإعلام هدفها المنشود وهو نتائج التنمية المتمثلة ببناء الوطن وتحقيق الرفاه للمواطنين، أما نتائج التنمية فتنعكس على وسائل الإعلام بتطورها تقنياً وإدارياً وبشرياً.

وفي زمن التنمية وخاصة في العالم الثالث لا بد لوسائل الإعلام أن تنتقل من مرحلة الترفيه إلى مرحلة التثقيف والتوعية وتوضيح الحقائق والوقائع، ومعالجة القضايا التي تمس الوطن والمواطن، سياسية ام اجتماعية ام اقتصادية ام ثقافية.

ولا بد في هذا المجال أن نسجل للإعلام الاردني في المرحلة الراهنة توجهه الجديد الذي أكده بالتعليمات والقرارات ويؤكده الدكتور هاني الخصاونة وزير الإعلام في كل لقاء أو اجتماع مع الاعلاميين هذا التوجه الذي كرس جميع وسائل الإعلام لخدمة قضايا التنمية بكل أبعادها، وبكل أشكالها سواء أكانت اقتصادية ام زراعية ام اجتماعية ام ثقافية. وما حققته خطط التنمية من إنجازات

نتعم بها في وطننا الأردن تمثلت بالبنية التحتية وكل أنواعها، وبالمؤسسات الانتاجية الكبيرة كالفوسفات والبوتاس والاسمنت والصناعات الانتاجية المختلفة وهي ترتفع شامخة يشهد على حسن التخطيط لها ما تحققه من ارباح وجودة انتاج أشاد بها العالم المستورد.

إننا اليوم نقف على أبواب مرحلة جديدة، يعتمد الأردن خلالها علي موارده الذاتية، وعلينا أن نكيف أنفسنا على أساس موازنة وارداتنا مع نفقاتنا، وحتى نحقق هذه المعادلة علينا أن نبتعد عن الإسراف والبذخ والترف، وهنا يأتي دور وسائل الإعلام في توعية المواطنين وتثقيفهم وهذا فعلاً ما يحدث وذلك لتوضيح هذه المعادلة من خلال الرسائل والبرامج الإعلامية الهادفة وبما أن الأردن في المرحلة الراهنة والقادمة عازم على الاعتماد على الذات، وأن تستنهض هذه الوسائل الهمم للمشاركة في مشاريع التنمية التي نعقد عليها الأمل وذلك من خلال الاستثمار في مشاريع انتاجية، تنتج للوطن صناعات متعددة، تقف في طريق الصناعات المستوردة، من خلال اقتناع المواطن بها وبالتالي توفر على خزينة الوطن دفع فواتير الاستيراد بالعملات الأجنبية.

إن الجهد المنظم الذي تبذله وسائل الإعلام الاردنية من أجل إبراز خطط التنمية والتعريف بالمشاريع الانتاجية وبتفعيل دور المواطن في التنمية يؤكد أن الإعلام الاردني في المرحلة الراهنة هو إعلام من أجل التنمية الشاملة حتى يقطف ثمارها كل مواطن أدى دوره الفاعل المنتج.

ملحق (6) : قراءة في توصيات قطاع الزراعة في ندوات مجالس تنمية محافظات الوسط والجنوب والشمال

إعداد: طاهر أسعد جرادات، باحث اقتصادي

في إطار التوجه نحو التركيز علي البعد الإقليمي في عملية التخطيط والتنمية في المملكة والذي تشرف عليه وزارة التخطيط بالتعاون والتنسيق مع مجالس التنمية في مختلف محافظات المملكة فقد اعتبرت المملكة (بشكل مبدئي) أربعة أقاليم تنموية هي إقليم الوسط ويضم محافظات العاصمية، البلقاء والزرقاء وإقليم الجنوب ويشمل محافظات الكرك، الطفيلة ومعان وإقليم الشمال ويضم محافظتي اربد والمفرق وأخيراً إقليم البادية الذي يضم المنطقة الشرقية من الملكة ويشكل أجزاءاً كبيرة من محافظات المفرق، الزرقاء، العاصمة، الكرك، الطفيلة ومعان.

وقد باشرت وزارة التخطيط ومنذ حوالي خمس سنوات بإعداد الدراسات والخطط اللازمة لمختلف أقاليم ومناطق المملكة حيث تم إعداد مسح ميداني شامل لكافة التجمعات السكانية في المملكة في نهاية عام 1984 كما تم إعداد مشاريع خطط تنموية خمسية للمحافظات الثماني للسنوات 1986- 1990 اشتملت على مؤشرات اقتصادية واجتماعية وسكانية لكل محافظة وأهداف عامة وقطاعية بالإضافة إلى شمولها على مشاريع تنموية مختلفة هي قيد التنفيذ.

وكجزء من الإعداد للخطط الإقليمية القادمة للسنوات 1991-195 فقد تم عقد أربع ندوات إقليمية في الشهور الثلاثة الماضية لكل من إقليم الملكة الأربعة (الوسط ، الجنوب، الشمال والبادية) تم خلال هذه الندوات مناقشة الصعوبات التي تواجه عملية التنمية في كل إقليم والخروج بتوصيات ومقترحات محدة لمواجهة تلك الصعوبات وحل المشكلات وتحديد التوجهات المستقبلية.

وقد تم في تلك الندوات التركيز على مجموعة من القطاعات وهي عـلي وجـه التحديـد قطاعات الزراعة، القطاع الاجتماعي، الصناعة، النقل، السياحة، المجالس المحلية والبيئة.

كشاف الإعلام

كشاف الموضوعات

المراجـــع

العربية

أبو إصبع، صالح: الإعلام والتنمية، نموذج مقترح للاتصال التنموي في الإطار العربي الإفريقي، دبي، مؤسسة البيان للطباعة والنشر، 1985

دور الإعلام في التنمية في الإمارات العربية المتحدة، في دراسات في الإعلام والتنمية (قيد النشر).

الجوهري، محمد: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، القاهرة، دار المعارف، 1978

القاضي، عمر عبدالحميد: تمويل التنمية في البلدان المتخلفة، الاسكندرية، منشئة المعارف، 1969

العرموطي، مازن: الاتصال، الإنماء والمجتمع، إربد، جامعة اليرموك، 1983

أمين سمير: التراكم على الصعيد العالمي، نقد نظرية التخلف، بدون مكان نشر، دار ابن خلدون.

بالاندييه. ج: دراسات في مقارنة الدوافع والحوافز الاقتصادية في بيئة تقليدية وأخرى مدنية، في التغيير الاجتماعي والتنمية الاقتصادي، اليونيسكو، ترجمة محمود فتحي، القاهرة، مؤسسة سجل العرب، 1967

برنانت كيبريل: الإعلام من أجل التنمية في الإعلام وتحديات التنمية، رحيم وآخرون، تونس ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1984

بينوت ايف: ماهية التنمية، ترجمة سعيد أبو الحسن، بيروت، دار الحقيقة، بدون تاريخ نشر.

جامعة الدول العربية: الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة، تـونس الأمانـة العامـة لجامعة الدول العربية، 1985

استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العـربي، تـونس، الأمانـة العامـة لجامعـة الدولة العربية، 1980

جامعة اليرموك، قسم الصحافة والإعلان: الاحتياجات الاتصالية لاتحاد المـزارعين في غـور الاردن، إربد، جامعة اليرموك، 1984

الاتصال السكاني في وسائل الإعلام الاردنية (الإذاعـة والتلفزيـون)، إربـد، جامعـة اليرموك، 1988

الاتصال السكاني: المشكلة السكانية وتنظيم الأسرة، إربد، جامعة اليرموك، 1989

جلبي، علي عبدالرزاق: دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية، بيروت، دار النهضة، 1989

خطة التنمية الاردنية: (1986-1990، وزارة التخطيط الاردنية، عمان، وزارة التخطيط، 1986

ذياب، فوزية: القيم والعادات الاجتماعية، القاهرة، دار الكتاب العربي، 1966

زياد، حمدان محمد: البحث العلمي كنظام، عمان، دار التربية الحديثة، 1989

زكي صالح، أحمد: علم النفس التربوي، ط9، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1965

ستيفن هاجن رودولفو: الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية، ترجمة نـاجي أبـو خليـل، بيروت، دار الحقيقة، 1972

سليمان، عصام موسى: الاتصال والإعلام ومشكلة السير في الاردن، إربد، جامعـة اليرمـوك، 1985، بحث غير منشور.

المدخل في الاتصال الجماهيري، إربد، جامعة اليرموك، 1986

شرام ولبور: دور أجهزة الإعلام في التنمية القومية، ترجمة محمد فتحي، القاهرة، الهيئة المصرية للتأليف والنشر، 1970

شرايبر، ج، ج، رفات: التحدي العالمي، ترجمة فكتور سحاب وإبراهيم عويس، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986

شقير، محمد لبيب: مفهوم التنمية ومتطلباتها في كتاب التخطيط للتنمية العربية، آفاقه وحدوده، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 1981

طه، محمد بدوي وفوزي عبدالمنعم: الاشتراكية بين الفكر والتطبيق، الاسكندرية، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، 1986

عبدالباقي، عمر عبدالرحمن: دراسات في العلاقات الإنسانية، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1975

عبدالحميد، صلاح الدين: قياس دور وسائل الإعلام في التنمية، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، 1982

عبدالرحمن حمودة، أحمد: مشروع الثقافة السكانية، عمان، وزارة العمل، 1981

عبدالرحمن، عواطف: قضايا التبعية الإعلامية في العالم الثالث، سلسلة كتب المستقبل العربي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والقنون والآداب، 1984

عبدالملك، أنور: تنمية أم نهضة حضارية في كتاب أنور عبدالملك وآخرين، دراسة في التنمية والتكامل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1982

عمرو، محيي الدين: التخلف والتنمية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1976

لطفي، علي: التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية، القاهرة، بدون ناشر، 1975

ماركس، كارل وانجلز فريدريك: البيان الشيوعي، بيروت، الشركة اللبنانية للكتاب، بدون تاريخ نشر.

ماكليلاند دافيد: مجتمع الإنجاز، ترجمة محمد سعيد فرح، مراجعة عبدالهادي أحمد

الجوهري، تحقيق عبدالمنعم شوقي، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 1975

محمد سمير حسين: تحليل المضمون، القاهرة، جامعة القاهرة، 1983

محمد، هنا عطية: التوجيه التربوي المهني، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1954

مرسي، فؤاد: التخلف والتنمية، دراسة في المنظور الاقتصادي، القاهرة، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1982

ميتشيل، دينكين: معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، بيروت، دار الحقيقة، 1981

ميردال، غونار: العالم الفقير يتحدى، ترجمة عيسى عصفور، دمشق، وزارة الثقافة، 1975

نامق، صلاح الدين: التخلف الاقتصادي، القاهرة، دار المعارف، 1968

الهيتي، هادي، نعمان: تحليل مضمون صحافة الاطفال في العراق، بغداد، دار الرشيد، 1979

هوفمان، بول: عالم بلا فاقة، ترجمة يسري سلطان، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 1962

ويفر ديفيد وأوغان كريستين: من الثقة بالنفس الي الشك بالنفس، ترجمة منى الطاهر، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1985

لافون، روبرت: التنمية الاقتصادية، ترجمة ناديا خيري، جنيف، دار كسيم، 1977

لاكوست، ايف: جغرافية التخلف، ترجمة عبدالرحمن حميدة، بيروت، دار الحقيقة، بدون تاريخ نشر.

يوسف، إبراهيم عبدالحق: التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن، القاهرة، جامعة عين شمس، 1979

الدوريات

أبو إصبح، صالح: التنمية الشاملة في الوطن العربي والدور الاتصالي المفقود، شؤون اجتماعية، الشارقة، عدد 21 مارس، 1989

أبو سعيدة، سعدة: نحو تنمية عمومية معتمدة على الذات، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 149 يوليو، 1991

أغا، ألفت حسن: الاتصال الجماهيري وتنمية العالم الثالث، تحليل لدور نماذج الاتصال الجماهيري والتنمية، السياسة الدولية، القاهرة، عدد 106 أكتوبر، 1991

الجابر، زكي: الإعلام وأثره في التنمية القومية، الدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير، بغداد، المركز دراسات للدراسات الاعلامية، العدد 27 ديسمبر، 1981

الفانك، فهد: الأمن الغذائي العربي، التنمية، وزارة الإعلام الاردنية، عدد فبراير، 1990

الصرايرة، محمد نجيب: الهيمنة الاتصالية، المفهوم والمظاهر، العلوم الاجتماعية، عدد 2 حسين 1990، الكويت، جامعة الكويت.

سليمان موسى، عصام: العلاقات الاتصالية بين المزارعين في غور الأردن، المجلة التونسية لعلوم الاتصال، 4 أجانف، جوان، 1988

عبدالمعطي، عبدالباسط: الفكر التنموي وصراع المصالح، المستقبل العربي، السنة6، عدد فبراير.

فرجاني نادر: عن غياب التنمية في الوطن العربي، المستقبل العربي، السنة 6 عدد فبراير، 1989

كانت، ر. ج: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، في خطط التنمية في الإقليم

الآسيو، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، عدد 24، اليونيسكو، القاهرة، 1976

ناجي، الجوهر، محمد، دور الإعلام في التنمية، محاولة لفهم جديد، سلسلة حوليات الاعلام، بغداد، جامعة بغداد، 2، 1982

الوثائق والدراسات العربية

الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية، مشكلة البطالة في الأردن، عمان، الجمعية العلمية الملكية، 1988، دراسة غير منشورة.

وزارة الإعلام، الخطة الإعلامية لوزارة الاعلام، 1976، وزارة الاعلام، عمان، 1976

خالد الرشدان: الاقتصاد الاردني وتحديات الواقع، وزارة التخطيط، عمان، 1988، بحث غير منشور.

المقابلات

مقابلة مع الأستاذ يوسف الصايغ، مسؤول توزيع مجلة التنمية، في مكتبه بوزارة الإعلام الاردنية، عمان صباح يوم 24 نوفمبر، 1990

مقابلة مع الأستاذ بلال حسن التل رئيس تحرير مجلة التنمية في مكتبه بوزارة الإعلام الاردنية، عمان، صباح يوم الأربعاء، الموافق 6 نوفمبر، 1991

مقابلة مع الأستاذ شفيق عبيدات، رئيس تحرير مجلة التنمية في مكتبه في صندوق الملكة علياء للضمان الاجتماعي، صباح الثلاثاء، الموافق 26/11/1991

المراجع الأجنبية:

Arndt, H, W. "Economic Development and under development region". In economic development and. Cultural Change. VO 29.n ̊April 1981.

Bargout, S,M. "The Role of communication in Jordan.

Rural development "Journalism Quartely.15.1974.

Bawer., D. Economic Analysis and policy in under development countries, London, 1964.

Benson ,B. Content Analysis in Communication Research. Hafnes Publishing company. 1975.

Clinton, Chase. Elementary Statistical Procedure. N.Y. Mc Grow-Hill Bock company 1976.

Edwin , Parker. "Planning Communication and Planning (eds) Sayead Rahim and Jhon Melton. Honolullu. Est West Center. 1977.

Enginer, H,W" Economic Process in under development Countries". Social Research. Vo16/n ̊ 1 March .1949.

Food and agricultural organization (F.AO) Annuail commerce 1988. Roma. F.A.O 1990.Vo42.

Frank, Ag. "Sociology of Development and under development sociology' in Jaco ckeroft. Et al dependence and under development. N.Y. Gardin City. 1972.

Hagen, E,E. On The theory of social change Home wood. The dorasay Press. 1962.

Hedebro, G. Communication and social change in developing Nations Stockholm. The Economic Research in Situate and the school of Journalism. 1979.

Holsti, Ole; R. Content Analysis for the social sciences and Humanities,

MASS, , Addison-Wesley.1969.

L.Pool. "The change flow of television" Journal of communication. 27. (1). 1977.

Lerner , Daniel The Passing of Traditional society , Modernizing the middle east. N.Y.The Free Press. 1964.

Leibentien, H. Economic Back Wardness and Economic Growth. London honwiley and souc, Inc., 1957.

Myrdal, G, Economic Theory and under development region. London. Duch March. 1957.

Asian drama: An Indgiry into the poverty of nation.London Application bock 1968.

Nurk ce, . Problem of capital formation of capital formation in under development countries Basil Block well-1966.

Oganm L. Christain. "Development Journalism communication : The Status of concept: Gazatte. 29.1982.

Paul, Meadow. The Many Facts of change. Cambridge. Mass schankman 1977.

Queberal, Nora. "What do we mean of by development" development Review Feb. 1973.

Regers, Evertt. "Diffusion Innovation. N. Y. The free press of Glencoe 1962.

___________"Communication Resources, Weed Spray Among Colombia Research "Rural Sociology. Vo1.30. Nov. Juan, 1965.

Santos, D. The structure of dependence" American Review. 60.1970.

Rostow,W,W. The Stage of Economic Growth. London. Cambridge. 1960.

Schram, Wilber. And G. Win filed New Uses of Mass communication for the promotion of economic and social development " Dader presented to the United Nations conference on Application of Sciences and technology for the. benefit of the less development areas (Geneca 1963).

_________ Mass Communication Urbana University of hlinolsunesco 1964.

Staley, Eugen World Economic Trasnsition : Technology. US.. Planning Power .

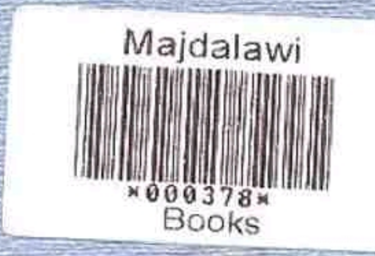
Wel Fare, Council of foreign Relations. 1939.

Stockwell, G.G. and laidlow , N. A third world development and prospect. Chicago. Nelson Hall Publishing 1981.

Store,W. and Tayler.T. Development from abbove or below N.Y. Hehwilley 1981.

Thomas, Careney. Content Analysis A technique for systematic inference from communication, Canada innipeg: Unerversity of Manitoha Press 1972.

Weaver, D. "The Press and government Restriction A cross Nations Study over Time". Gazette. 23 N° 3/1977.



Dar Majdalawi pub. & Dis.
دار مجدلاوي للنشر والتوزيع
Amman 11118 Jordan
عمان - الرمز البريدي : ١١١١٨ الأردن
P.O. Box: 184257 - Telfax: 4611606
ص.ب: ١٨٤٢٥٧ - تلفاكس: ٤٦١١٦٠٦

ISBN 9957 - 02 - 050 -1 (ردمك)